الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في علم الاجتماع العام

مطبوعة علمية بيداغوجية في مقياس مدخل إلى علم الاجتماع
موجهة لفائدة طلبة السنة الأولى جذع مشترك
ليسانس علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

من إعداد

الدكتور / بريـني دحمـان

الموسم الجامعي : 2021-2022

مقدمة

نشأ علم الاجتماع وتطور في أوروبا في القرن التاسع عشر وعلم الاجتماع هو أحد فروع العلوم التي تهدف إلى شرح ما يحدث في المجتمع أو بالأحرى ما يحدث في المجتمعات البشرية؛ وقد كان أوغست كونت هو أول من صاغ هذا المصطلح المهجن (sociologie) من اللغتين اللاتينية واليونانية (logos وتعنى "علم أو خطاب" وsocieta وهي كلمة لاتينية تعني المجتمع). كانت المجتمعات الأوروبية تتساءل عن طريقة تقدمها وعن مصيرها؛ وكانت الثورة الصناعية والثورات السياسية قد "خلطت الخرائط"؛ ولم يكن قد سبق للمجتمعات أن عاشت اضطرابات كهذه من قبل. ويوضح تحليل ظروف تجديد النظام أن من غير الممكن فصل تطور علم الاجتماع عن ثلاثة عوامل: في المقام الأول، يعيش المجتمع "أزمة"، ويواجه مجموعة من المشاكل تحمله على التساؤل عن نفسه وعن مصيره؛ وفي المقام الثاني، لقد قام التفكير الفلسفي والعلومي حول الإنسان والمجتمع بتمهيد الميدان؛ وأخيرا ضرورة وجود مفكرون تقود خبرتهم الشخصية ونضجهم العلمي إلى تحليل ظروف الحياة الخاصة بمجتمعهم.

وبهذه الظروف الثلاث نشأ علم الاجتماع في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ولم يتوقف منذئذ عن تجديد إشكالياته ونظرياته. حقيقة أن الأزمة التي واجهتها أوروبا في القرن التاسع عشر قد أصتبغت بأكثر من مجال بطابع خاص مقارنة بكل "أزمات المجتمع" السابقة؛ ولقد تسبب طابعها العالمي بالإضافة إلى نمو الرأسمالية في طرح مشكلة مصير الإنسانية.

المحور الأول

موضوع علم الاجتماع

يعرف العلم بأنه هيكل منظم من المعرفة، يقوم أساسه على مشاهدات ثابتة، وينظم في نسق من القضايا والنظريات .والعلم كذلك منهج بمعنى مسلك، يؤدي إلى اكتساب المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من الطرق والعمليات والقواعد المنهجية المقننة. وإذا نظرنا إلى هذا التعريف وتأملناه سوف يتبين لنا أن العلم (أي علم سواء كان من العلوم الطبيعية أو الإنسانية) يشتمل على بعدين أساسيين هما البعد المعرفي الذي يتمثل في كل ما يقدمه لنا العلم من معارف (أي المفاهيم والنظريات والقوانين العلمية التي يصل إليها العلم من خلال دراساته الإمبيريقية للظواهر في إطار الواقع)، والبعد المنهجي الذي يتمثل في عناصر البناء المنهجي للعلم؛ ذلك البناء الذي يحدد للباحث الخطوات والإجراءات والقواعد المنهجية التي ينبغي اتباعها من أجل الوصول إلى المعرفة. ولا شك أن المعرفة العلمية التي يخلص إليها العلم من خلال المنهج العلمي تدور حول موضوع بعينه، وهذا يعني أن كل علم من العلوم له موضوع معين، أي مجموعة من الظواهر والقضايا والمسائل التي يحاول العلم تحليلها وتفسيرها، أي الكشف عن القوانين التي تخضع لها هذه الظواهر، مثال ذلك أننا نجد العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والفلك وغيرها، تتخذ من الظواهر الفيزيقية موضوعا لها، كما تتخذ العلوم الإنسانية والاجتماعية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية موضوعا لها. ومما لا شك فيه أن تحديد موضوع العلم يعد شرطًا أساسيا لا بد من توافره في أي علم. وينطبق ذلك على علم الاجتماع حيث يتخذ من الظواهر والنظم والعلاقات موضوعا لدراسته، ويشترك مع علوم أخرى عديدة مثل

الأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم النفس الاجتماعي في دراسة وتحليل السلوك الاجتماعي، ولكن ينطلق كل علم من هذه العلوم من منظوره الخاص.

ولقد اختلف علماء الاجتماع فيما بينهم حول موضوع علم الاجتماع، وانقسموا إلى ثلاثة طوائف: تذهب الطائفة الأولى إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية، ولذلك يعرف رجال هذه الطائفة بأصحاب "مدرسة العلاقات"، ويذهب أصحاب هذه المدرسة إلى وصف علم الاجتماع بأنه "علم العلاقات الاجتماعية"، غير أنهم يدرسون هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات في ذاتها، بدون النظر إلى مادتها وإلى ظواهرها المختلفة، وصورها المتعددة، والقوالب التي تتشكل فيها . ويتزعم هذه المدرسة المفكر الألماني "جورج سيمل،G. Simmel" الذي ترتكز نظريته على التمييز بين طبيعة العلاقات الاجتماعية من الناحية الصورية المجردة، وبين ما تنطوي عليه من أشياء اجتماعية .ووظيفة علم الاجتماع هي تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية، حتى نصل إلى مقوماتها الأساسية وخصائصها الذاتية، ثم محاولة تفسيرها في صورها المجردة بعيدا عن مادتها المتغيرة أو عن تجسداتها الاجتماعية .ويعد أيضا كل من "ألفرد فركانت A. Vierkandt" و"ماكس فيبر Max Weber" من أنصار ودعائم هذه المدرسة[1].

غير أن سهام النقد قد وجهت إلى هذه المدرسة وذلك انطلاقًا من أن دراسة العلاقات الاجتماعية دراسة مجردة وردها إلى عناصرها الأولية يخرجها عن طبيعتها ويجردها من معانيها الاجتماعية، ويجعلها غير صالحة للدراسة والبحث، هذا فضلاً عن أن دراسة هذه العلاقات دراسة صورية مجردة تتنافى مع فكرة القانون الاجتماعي،إذًا كيف نستطيع

[1]: سامية الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، بدون دار نشر، القاهرة، 1996، ص ص16-19.

الوصول إلى القانون الذي يحكم "ظاهرة المنافسة في ذاتها" ما لم تكن هذه المنافسة مرتبطة بالحوادث الاجتماعية، ومقيدة بشروط زمنية وموضوعية. إننا لا نفهم المنافسة إلا في ضوء المنافسة الاقتصادية، السياسية والرياضية والعلمية، وما إليها من الحالات التي تقوم في وسط جمعي. حقا إن الوصول إلى مثل هذه القوانين المجردة قد يخدم غرضا فلسفيا، وهو مطلب مفيد لمن يدرس الفلسفة الخالصة ولكنه لا يستقيم مع مطالب الدراسة الاجتماعية الميدانية التي تختلف من بيئة إلى أخرى، وما يقال عن ظاهرة المنافسة يقال عن غيرها من الظواهر التي تتمثل في علاقات وروابط اجتماعية، هذا فضلاً عن أن رجوع العلاقات الاجتماعية إلى عناصر أولية مجردة يقطع صلتها ويمزق وحدتها لأن هذه العلاقات متشابكة ومتداخلة وسريعة التغيير ودائمة التفاعل، ولذا لا يمكن دراسة هذه العلاقات منعزلة أو مجردة؛ لأن مثل هذه الدراسة تبقى عقيمة وعديمة الجدوى، ومن ثم فإنه يجب دراسة المجتمع ككل ويجب دراسة العلاقات دراسة وضعية كما هي موجودة في المجتمع[2].

وقد أوهنت هذه الانتقادات وما إليها من قيمة النظرية الألمانية، وأشاعات الفرقة والانقسام في صفوف أنصارها؛ فأصبحوا يمثلون ثلاثة اتجاهات، فالفريق الأول التزم بالأسس الرئيسية للنظرية؛ فلا يزال أنصاره يدرسون العلاقات الاجتماعية في صورها المجردة، ويحاولون ردها إلى عناصرها الأولية، بينما آثر الفريق الثاني دراسة العلاقات كما تنشأ في المجتمع بين أفراده، وقسموا العلاقات الاجتماعية إلى قسمين:

[2]: نفس المرجع، ص19.

علاقات ثابتة ومنظمة، وهي في نظرهم موضوع علم الاجتماع، وعلاقات غير ثابتة وغير مستقرة .أما الفريق الثالث فيرى موضوع العلم هو دراسة جميع العلاقات الاجتماعية الثابت منها وغير الثابت، المنظم وغير المنظم، المباشر وغير المباشر[3].

أما أصحاب الطائفة الثانية والتي يعرف رجالها بأصحاب "المدرسة الاجتماعية "فيذهبون إلى ضرورة أن تقوم بجانب علم الاجتماع طائفة من العلوم الاجتماعية الجزئية، يتناول كل منها دراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع العام على وضع المبادئ العامة والدعائم الأساسية التي ترسي عليها العلوم الاجتماعية قواعدها، وتقرير الخواص الضرورية للحياة الاجتماعية، وتوضيح نوعيتها وذاتيتها، ووضع أسس الدراسة ومناهج البحث، وتنسيق النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية؛ باعتبارها متفرقة من أصل واحد، وتلتقي عند هدف واحد .كما يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقلال في الدراسات الخاصة قد يلون هذه الدراسات، ويبعدها عن مصدرها الأصلي، وعن حقائق الأمور؛ إذ نلاحظ مثلاً أن الباحث الذي يدرس الناحية السياسية يحاول أن يرد كل التغيرات الاجتماعية إلى الظروف السياسية، وهنا يكون هناك تحيز يوحي به زيادة التخصص. بيد أن هذا التحيز يغاير طبائع الأشياء ويفسد القيم ويسيء إلى القوانين العلمية، لا سيما في الشئون الاجتماعية؛ لأن ظواهر الاجتماع لا تعمل منفردة؛ بل يؤثر بعضها في البعض الآخر، ويفسر بعضها البعض الآخر؛ فهي في تفاعل مستمر وتبدل دائم؛

[3]: نفس المرجع، ص20.

ولذلك لا يمكن فهمها إلا بتحليلها ودراسة عناصرها، والوقوف على آثارها وكشف القوانين المنظمة لسيرها[4].

وفي ضوء هذه الاعتبارات؛ يكون عمل رجل الاجتماع وفقًا لآراء المدرسة الاجتماعية منطويا على وظيفتين هامتين؛ تتمثل الأولى في أن يكون مختصا في دراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، ومتعمقًا في بحث ظواهرها للوصول إلى القوانين التي تحكمها وذلك مثل الاجتماع السياسي والاقتصادي والعائلي، وما إليها. أما الوظيفة الثانية فهي أوسع نطاقًا من الوظيفة الأولى، وتتحدد في أن يدرس المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية، والدعائم التي تؤدي إلى وحدة المركب الجمعي، والخواص العامة للعلاقات الاجتماعية، والقوانين المنظمة لها، والتي تؤدي بها إلى الثبات والاستقرار، والقوى المؤثرة في تطور المجتمع وتقدمه؛ لأن الوقوف على هذه الحقائق العامة ومناقشتها وتحليلها هو العمل الحق لرجل الاجتماع[5].

هذا هو مجمل ما يذهب إليه أنصار الطائفة الثانية، بصدد تحديد موضوعات علم الاجتماع، ويؤيد هذا الاتجاه معظم كبار علماء الاجتماع أمثال" دوركايم" و"هوبهوس" و"جتربرج" و"سمول" و"لستروارد". والحق أن آراءهم أكثر واقعية من آراء الطائفة الأولى، وأكثر تعبيرا عن طبيعة العلم، وطبيعة المسائل التي يعالجها لأن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون قائمة من المقولات المجردة والأشكال الصورية التي لا حياة فيها ولا موضوعية (كما تريده مدرسة العلاقات)، ولكن من الضروري أن ترتبط هذه المقولات بالحقائق التي تنطوي عليها في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية لأن الحقائق والعلاقات الاجتماعية ليست في

[4]: نفس المرجع، ص ص20-21.
[5]: نفس المرجع، ص ص21-22.

ذاتها مبادئ أو قوى ميتافيزيقية، ولكنها أمور تنبع من المجتمع ومن طبيعة النشاط الجمعي؛ فهو الذي يخلقها وينشئها ويصطلح عليها .ولذلك فمن المستحيل دراستها من الناحية الصورية المجردة بعيدة عن تجسداتها الجمعية.

أما الطائفة الثالثة فتتمثل في أصحاب الآراء الخاصة، وهؤلاء لا يمثلون اتجاها واحدا، ولكنهم يمثلون وجهات نظر خاصة، فمنهم من يذهب إلى أن علم الاجتماع ينبغي أن يكون فرعا من علم الحياة العام (هربرت سبنسر ومدرسته)، ومنهم من يرى أنه يجب أن يكون مبحثًا من مباحث علم النفس (تارد ومدرسته)، ومنهم من يرى أنه علم النظم الاجتماعية، وأشهر المؤيدين لذلك العلامة الفرنسي "كفلييه ".ومنهم من يذهب إلى أن الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة المبادئ التي تؤدي إلى الوحدة في المجتمع والقوى التي تدفع إلى التطور والتغير، وأثر ذلك في التنظيم والعلاقات والوظائف الاجتماعية، وأشهر المؤيدين لهذا الرأي العلامة الأمريكي "ماكيفر"، ويذهب بعضهم إلى القول بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة التراث الاجتماعي من عادات وعرف وتقاليد ومظاهر الفولكلور وأشهر أنصار هذا الاتحاد "سمول وسمنر"[6].

وبالرغم من هذه الاختلافات فإن معظم الاتجاهات العامة تكاد تكون متفقة على أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى القوانين التي تحكمها .وهذا التعريف يوحي بأن ميدان العلم هو دراسة حياة الأفراد في حالة الاجتماع، والعلاقات التي تنشأ بينهم، والنظم والقواعد المنظمة لعلاقاتهم، ويدخل في نطاق هذه الدراسة الوقوف على التراث الاجتماعي

[6]: نفس المرجع، ص ص22-23.

وعناصره والمعتقدات والفنون ومظاهر الحضارة ومعايير الأخلاق وأساليب العمل والتقسيم الطبقي ومظاهر التخلف والتغيير والتقدم والتنظيم الاجتماعي[7].

[7]: نفس المرجع، ص16.

المحور الثاني

مفاهيم أساسية في علم الاجتماع

تمهيد

تعتبر المفاهيم لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا مندوحة عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المتدارسة .ونظرا لأن بعض المفاهيم التي يزخر بها علم الاجتماع في حاجة دائمة إلى مزيد من التوضيح الفكري والتحديد العلمي؛ ولهذا وجب بداية أن نناقش بعض المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع مناقشة تهتم بتوضيح وبيان المفاهيم وطبيعتها من المنظور السوسيولوجي؛ تلك الطبيعة التي تكسبها معنى اجتماعيا يستجلي معالم الظاهرة، وتحدد علاقتها الاجتماعية بغيرها من الظواهر الأخرى، وتتحدد المفاهيم الأساسية التي نعالجها في هذا الفصل في القيم، التنمية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية الريفية، النمو، التحديث، تنمية المجتمع المحلي، التغير الاجتماعي، المجتمع المحلي والقرية، البناء الاجتماعي، الثقافة والظاهرة الاجتماعية.

أولا: الظواهر الاجتماعية

نقول إن الظواهر الاجتماعية والتيارات الكلية التي تسود المجتمعات إنما تنشأ كنتيجة لتفاعل أفكار الأفراد وتشابك آرائهم وتقابل وجهات نظرهم .وهذا التفاعل يؤدي إلى وجود عقل جديد يختلف عن عقول الأفراد، وهو العقل الجمعي الذي هو مصدر التيارات الاجتماعية والأفكار الاجتماعية والعواطف، وأنواع الشعور الاجتماعية، ثم الظواهر الاجتماعية، أي إن للمجتمع روحا أو نفسا وعقلاً كالأفراد سواء بسواء[8].

[8]: حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص55.

فهناك إذن ظواهر اجتماعية تختلف عن نوع آخر من الظواهر تسمى الظواهر الفردية، أي التي يقوم بها الأفراد بشكل فردي، منفصلين الواحد عن الآخر. مما يدل على الاختلاف بين الظواهر الفردية والظواهر الاجتماعية؛ هو أنه تحدث في المظاهرات وفي الاجتماعات أن يقوم المتجمهرون بأعمال قد يستنكرها كل منهم على حدة، ولكن الحماس الذي يولده الاجتماع والنفسية التي تسيطر على الجماهير، وهي التي تنتج من تفاعل آرائهم وأفكارهم هي التي تقودهم إلى هذه الأعمال بشكل لا شعوري تقريبا، فالعقل الجمعي هو روح عامة تسود المجتمع[9].

إذن فالظواهر الاجتماعية عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والإحساس، التي تسود مجتمعا من المجتمعات، والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على اتباعها في عملهم وتفكيرهم بل ويجدونها مفروضة على إحساسهم، فمثلاً واجبات كل منا وحقوقه كمواطن أو كزوج أو كرب أسرة أو كموظف في الدولة، أو كتاجر محددة ومنظمة بقواعد وقوانين ولوائح خاصة، وتسير وفق عرف وتقاليد معينة، وهذه القوانين واللوائح وجدت قبل أن يوجد الفرد منا، وهو مجبر على السير وفقها، ومثل هذا يقال فيما يختص باللغة والعادات الاجتماعية والنظم الاقتصادية والدينية، ومن أمثلة الظواهر الاجتماعية أيضا ظاهرة الزواج والطلاق والجريمة[10].

وتتجسد صفات وخصائص الظواهر الاجتماعية في الملامح التالية:

[9]: نفس المرجع، ص ص55-56.
[10]: نفس المرجع، ص ص54-55.

- أول صفة من صفات الظواهر الاجتماعية أنها إنسانية؛ أي يتميز بها المجتمع الإنساني دون الحيواني، كما أن هذه الظواهر تختلف من مجتمع لآخر، وتختلف في نفس المجتمع من فترة لأخرى، وتخضع في تغيرها لظروف الوسط الجغرافي والاجتماعي وتتناقلها الاجيال المختلفة.
- الظواهر الاجتماعية مكتسبة؛ أي يكتسبها الفرد من الحياة الاجتماعية المحيطة به، وهي ليست ولادية أو وراثية، أما الظواهر التي تبديها الحيوانات في مجتمع حيواني، فهي لا تعدو أن تكون استجابات وراثية غير مكتسبة من الوسط الذي يعيش فيه الحيوان؛ ولذلك لا نجد هذه الظواهر تختلف من مكان لآخر أو من زمن لآخر .فعش الطائر ونماذج مأكله ومشربه لا تتغير من زمن لآخر؛ لأن المسيطر على هذه النماذج عوامل فسيولوجية نفسية مبثوثة في الكائن الحي نفسه.
- الظواهر الاجتماعية عامة، بمعنى أنها تلاحظ في المجتمع أو عند طائفة منه، إن لم تكن في الجزء الأعظم من المجتمع، وهي تحدث وتتكرر وفق "تردد خاص "على مر الزمن، ويمكن إحصاؤها وقياسها ومقارنتها.
- الظواهر الاجتماعية إلزامية إجبارية؛ بمعنى أن الفرد يشعر بأنه مجبر عليها، وإن كان أحيانًا لا يلمس هذا الشعور في كثير من الظواهر؛ لأنه تعود عليها وألفها فأصبحت عادية بالنسبة له، بل في بعض الأحيان تكون هذه الظواهر محببة إليه لكثرة تعوده عليها .وهذا الجبر الذي يحس به الأفراد إزاء الظواهر الاجتماعية وهو ما يسميه علماء الاجتماع بالضغط الاجتماعي وهو ذلك الجبر أو الإلزام الأخلاقي أو

المعنوي الذي يشعر به الأفراد عندما يقدمون على عمل من الأعمال، فيجدون أن عليهم أن يسيروا على نماذج خاصة، وأن يتبعوا سلوكًا معينًا[11].

- إن الظواهر الاجتماعية تاريخية، فكل ظاهرة تمثل فترة تاريخية من حياة المجتمع، فهي تعد بداية نهاية لسلسلة، أو لعدة سلاسل متتابعة من تاريخ المجتمع، وهي تتضمن وراءها تاريخًا طويلاً وعادات وتقاليد؛ فظاهرة شكل الملابس أو المساكن التي تسود مجتمعا من المجتمعات يلاحظ أنها تستند إلى تاريخ طويل حافل بالعادات والتقاليد، التي أدت إلى سيادة هذا النوع من المساكن أو الملابس.
- إن الظواهر الاجتماعية لم تكن لتوجد لو أن الأفراد ظلوا بعيدين الواحد عن الآخرين، أي إن الظاهرة يشترط فيها لكي تكون اجتماعية أن تكون ناتجة عن الوسط الاجتماعي، بحيث لم تكن لتوجد أو لتخرج إلى حيز الوجود لو لم يتكون المجتمع أو لو بقي الأفراد معزولين[12].
- تمتاز الظواهر الاجتماعية بأنها مترابطة، يؤثر بعضها في بعض، ويفسر بعضها البعض الآخر؛ فهي لا تعمل منفردة، ولا يمكن دراستها منعزلة، ولا يمكن فصل أي ظاهرة عما عداها من الظواهر التي تمت لها بصلة قريبة؛ فنجد مثلاً أن ظواهر الأسرة متأثرة بالظواهر الاقتصادية، وأن هذه الأخيرة مرتبطة أشد الارتباط بالأوضاع السياسية .ولا نستطيع مثلاً أن ندرس أي ظاهرة سياسية بدون الرجوع إلى

[11]: حسن شحاته سعفان، المرجع السابق، ص ص58-59.
[12]: نفس المرجع، ص60.

الخلق القومي والوضع الاقتصادي، ومدى الترابط في النظام الطبقي، ومبلغ قوة العقيدة، ومدى انتشار المشاركات الوجدانية والتيارات الفكرية[13].

- الظواهر الاجتماعية نسبية؛ بمعنى أن الظواهر تختلف في المجتمع الواحد باختلاف الزمن، ومن شكل مورفولوجي إلى آخر؛ فمثلاً صور الجريمة في الريف تختلف عن صور الجريمة في المجتمعات الحضرية والبدوية، كما أن العادات والتقاليد المرتبطة بالزواج تختلف من الريف إلى المدينة، كما تختلف قيم المجتمع العربي عن قيم المجتمع الأمريكي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أننا لسنا أمام مجتمعات وثقافات متعددة.
- تمتاز الظاهرة الاجتماعية بموضوعيتها وشيئيتها .وقد ألمع "دور كايم" إلى هذه السمة في قوله"يجب دراسة الظواهر الاجتماعية بوصفها أشياءا"، وتقرير شيئية الظاهرة معناه أن نعتبرها خارجة، من ذواتنا، وعن تجسداتها الفردية، حتى لا يتأثر الباحث الاجتماعي في دراستها بميوله وآرائه واتجاهاته الخاصة، أي إن تقرير هذه الصفة ينطوي على توجيه الباحث نحو دراسة شئون الاجتماع دراسة موضوعية بعيدة عن الشعور الذاتي والأفكار السابقة والنظريات الشخصية[14].

[13]: سامية الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص10.
[14]: نفس المرجع، ص8.

ثانيا: المعايير الاجتماعية

تمهيـد

تعتبر المعايير الاجتماعية مرشدا للفرد داخل المجتمع وتشكل مصدرا للضبط على الأفراد تحدد سلوكهم المقبول وأدوارهم في الجماعة وفقا لما ترضاه، وللمعايير الاجتماعية دور هام في تنظيم حياة الفرد فهي تحدد التزامات الشخص وتماسك المجتمع، وهي نتاج لتفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها وتحدد ما يجب أن يكون وما لا يجب أن يكون وما هو صحيح وما هو غير صحيح، وتشمل المعايير الاجتماعية القيم والأعراف والعادات والتقاليد والقانون والرأي العام، حيث تعتبر هذه المكونات من أقوى أدوات الضبط الاجتماعي، وإذا ما ضعف تمسك الفرد بهذه الضوابط ظهر ما يسمى باللامعيارية والتي تتجلى تداعياتها من خلال ظهور سلوكات منحرفة في أوساط المجتمع ومن أبرزها انتشار الغش في الامتحانات.

يحتاج المرء في تعامله مع الآخرين إلى نسق أو نظام من المعايير الاجتماعية توجه سلوكه، فالمعايير الاجتماعية هي مجموعة من القواعد تعتبر بمثابة موجهات لسلوك الإنسان وطاقات ودوافع لنشاطه، ولا شك أنه إذا غابت هذه المعايير أو تضاربت فإن الإنسان يغترب عن ذاته وعن مجتمعه ويفقد دوافعه للعمل ويقل إنتاجه ويضطرب فالمعايير الاجتماعية إذن تمثل مصدرا للضغط على الأفراد لكي تتوحد أهدافهم المختلفة وتصبح تصب في سياق أهداف الجماعة، وهي القواعد والتقنيات الاجتماعية والعادات المعترف بها والقيم والاتجاهات السائدة التي تعتبر مرشدا للفرد داخل الجماعة تحدد سلوكه المقبول فيها، فهي بذلك تمثل مجموعة العناصر الثقافية التي تنظم السلوك عن طريق وضع مجموعة

من التوقعات لأنواع السلوك المفترض أن يقوم بها الأفراد[15]، وتحدد ما هو صحيح وما هو خطأ وما يجوز وما لا يجوز وما يكون وما لا يكون[16]، وبشكل عام فإن المعايير الاجتماعية تضم عددا هائلا من نتائج تفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها، فهي تشمل التعاليم الدينية والقيم الاجتماعية والأحكام القانونية واللوائح والعرف والعادات والتقاليد[17]، وغير ذلك من الأمور التي ينظر إليها المجتمع كمقياس ينظم حياة الأفراد داخل الجماعة.

من جهة أخرى فإن للمعايير الاجتماعية دور في تنظيم حياة المجتمع كونها تعني وجود نسق منظم من العادات والتقاليد والتوجهات والقيم والأعراف، يكون بمثابة الدليل الذي يقود الفرد بأن يختار الفعل الذي يتوقعه منه المجتمع من بين مجموعة من البدائل، السبب الذي يؤدي إلى تطابق سلوك أفراد المجتمع، أو تطابقه بدرجة أقل، فالمعايير الاجتماعية هي القاعدة أو القانون الذي يحدد إشباع حاجات الفرد في إطار مجتمعه، الذي يحافظ على الثقافة والسلوك العام، وبذلك تعمل المعايير الاجتماعية على خلق نوع قوي من التوازن وتزيد من وحدة الجماعة حتى يكون الفرد مقبولا من الجماعة ملتزما بسلوكها ومسايرا لقواعدها ومتجنبا لرفضها، فالجماعة المرجعية تشارك في تحديد الآراء والاتجاهات والقيم والعادات ولها دور هام في تحديد هذه المعايير[18]، فالمعايير الاجتماعية هي مبادئ عامة يتمسك بها الأفراد تمسكا شديدا بحيث تؤثر على سلوكهم وتجعلهم يتميزون بالتطابق

[15]: علي عبد الرزاق جلبي، د.ت، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، ص106.
[16]: محمد شفيق، 2000، العلوم السلوكية مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص 177.
[17]: حامد محمد عبد السلام زهران، 1974، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ص120.
[18]: مختار عثمان نجاتي، 1964، علم النفس في حياتي اليومية، ط4، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ص166-176.

والتشابه، وهذا ما يساعد على زيادة درجة وحدة الجماعة وتماسكها، وتصف المعايير الاجتماعية السلوك الحقيقي أو الواقعي أكثر مما تصف السلوك المتوقع[19].

1. تعريف المعايير الاجتماعية

يشكل لفظ المعيار في اللغة السوسيولوجية قاعدة أو حكما يتحكم ويقود تصرفنا داخل المجتمع، ولا يتعلق الأمر بانتظامية إحصائية داخل السلوك الملحوظ، ولكن بنموذج ثقافي للتصرف نحن مجبورون على التوافق معه، وتكتسي لفظة المعيار دلالة اجتماعية في الحالة التي تكون فيها، إلى حد ما، مشتركة ومتقاسمة بين أفراد المجتمع، فهو مقياس يتقاسمه أعضاء الجماعة يحدد سلوكهم ويُتوقع أن يلتزموا به في المواقف الاجتماعية، فالمعيار الاجتماعي إذن هو تكوين فرضي معناه ميزان أو مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعي للخبرة والإدراك الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي[20]، وتبدو المعايير هنا تحت شكل محكات تساعد على تقدير وتقييم مدى ملاءمة التصرف لعادة ما من العادات، إذن فالمعيار الاجتماعي هو محك أو مقياس أو قاعدة للحكم على الأمور أو على سلوك بالنسبة إلى قيمة أو قيم اجتماعية[21]، وفي السابق كان يقصد بالكلمة اللاتينية 'Norma' الأداة التي تعطي الزاوية المستقيمة والمبدأ التوجيهي، أو بشكل أدق يمكن القول أن الكلمة تعني قاعدة سلوك، وتضم المعايير الاجتماعية تقنيات وتقاليد وقوانين تأخذ شكل القواعد أو النماذج التي تكتسبها أو تتقاسمها مجموعة من الأفراد التي تتخذها كقوانين تلتزم بها،

[19]:عبد الهادي الجوهري، 1983، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ص 219.
[20]: عبد الله الرشدان، 2004، علم اجتماع التربية، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص93.
[21]:عبد المجيد لبصير، مرجع سبق ذكره ص ص421-422.

ويعتبر عدم الامتثال بها خرقا للقانون وانحرافا يجازى بعقوبات أو يلاقى باستهجان من قبل المجتمع [22].

وكلمة 'معيار' هي وصفات تستخدم كإرشادات عامة للسلوك الاجتماعي حيث يشير المصطلح إلى التوقعات الاجتماعية حول السلوك الصحيح أو المناسب، وتستخدم المعايير لتقويم السلوك البشري ليكون وفق رضاء وامتنان الناس، بينما الانحراف عن المعايير يواجه بعقوبة وجزاء[23]، والمعيار الاجتماعي عبارة عن قاعدة أو مستوى سلوكي تحدده التوقعات المشتركة لشخصين أو أكثر، اعتمادا على السلوك الذي يعتبر ملائما من وجهة نظر المجتمع، وقد استخدم حديثا سنة 1936 من قبل 'م.شريف' في كتابه " The Psychology of Social Norms" ليصف به المقاييس أو المستويات العامة والأفكار التي تحكم استجابات الأفراد في كل الجماعات القائمة وتوجهها[24].

وتشكل المعايير الاجتماعية قواعد السلوك المثالي والأطر المرجعية التي تحدد السلوك المثالي الذي يجب إتباعه في المجتمع، وتشمل المعايير كل من الأعراف، التعاليم الدينية، القيم الأخلاقية، التقاليد، العادات الاجتماعية المحبذة، القوانين، النظم، والقيم الاجتماعية المحبذة داخل المجتمع، وهي بذلك وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي باعتبارها موجها ومرشدا للسلوك الفردي والجماعي[25]، حيث أنها تعتبر خطوطا موجهة إلى مستوى السلوك الذي يكفي الأخذ به أو تطبيقه في مواقف اجتماعية محددة فتكون بذلك بمثابة قواعد أو

[22]:جيل فيريول، 2011، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ص128.
[23]:خليل عمر معن، 2006، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص ص314-315.
[24]:محمد عاطف غيث، 2006، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص277.
[25]:عبد المجيد لبصير، مرجع سبق ذكره ص 422.

مبادئ سلوكية عامة تؤدي إلى الامتثال من الأفعال البسيطة إلى الأحكام الأخلاقية المعقدة لتزيد من وحدة الجماعة[26].

إذن فالمعايير بصفة عامة أو الأعراف المتخذة كمعايير هي آداب التصرف والحياة والتفكير المحددة اجتماعيا، والمعاقب على تجاوزها اجتماعيا[27]، والمعيار هو ما يمكن أن يتخذ كنمط مثال أو كقاعدة، وهو إطار مرجعي ينبع من التفاعل بين الأفراد، وتحكم بواسطته وفي ضوئه على السلوك في المجتمع. والمعايير الاجتماعية هي ميزان أو مقياس أو قاعدة أو إطار مرجعي للخبرات والإدراك الاجتماعي النموذجي أو المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض أو اعتراض أو نقد، وبذلك فإن المعيار الاجتماعي هو مستوى العادات والتقاليد والتوجهات المشتركة، الذي تبلغه جماعة، وتتخذه بمثابة قوة موجهة لسلوكها أو تصرفها، ويمكن اعتبار المعيار الاجتماعي بمثابة المرجعية الذاتية للجماعات المعينة[28]، كما تعتبر المعايير طرائق للعمل والوجود والتفكير محددة ومعاقب عليها اجتماعيا، وهي القيم التي توجه مجموعة من المراجع المثالية لهم، وفي الوقت نفسه جملة من رموز تحقيق الذات التي تساعدهم على تحديد موقعهم وموقع الآخرين بالنسبة لهذا المثال[29].

والمعايير هي مجموعة القواعد التي تحكم السلوك وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف من خلال قنوات معينة وترتب هذه المعايير الوصول إلى الأهداف حسب قيمتها الاجتماعية فهناك طرق مثلى وطرق مستحسنة وأخرى مقبولة وغيرها ممنوعة.

---

[26]:محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص277.

[27]:خليل أحمد خليل، 1996، معجم مفاهيم علم الاجتماع، ط1، بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي، ص 137.

[28]:نفس المرجع، ص 138.

[29]: ر. بودون، ف. بوريكو، 1986، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص514.

وهي في قاموس العلوم الاجتماعية قاعدة أو مستوى سلوكي تحدده التوقعات المشتركة لشخصين أو أكثر، اعتمادا على السلوك الذي يعتبر ملائما من وجهة نظر المجتمع، والمعايير الاجتماعية تعتبر خطوطا موجهة إلى مستوى السلوك الذي يكفي الأخذ به أو تطبيقه في مواقف اجتماعية محددة، وكذلك فهي تحدد التزامات الشخص ودوره في الجماعة وفقا لما ترضاه الجماعة لأفرادها، وهي المقياس أو المستوى العام والأفكار التي تحكم استجابات الأفراد في كل الجماعات القائمة وتوجهها[30]، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية تكون بقواعد أو مبادئ سلوكية عامة تؤدى من خلال الأفراد لها إلى الامتثال من الأفعال البسيطة إلى الأحكام الأخلاقية المعقدة فتزيد بذلك من وحدة الجماعة[31].

ويعتبرها 'أنتوني غدنز' من العناصر الجوهرية التي تحدد ما هو مهم ومحبذ ومرغوب في المجتمع وتعطي مؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الاجتماعي، فالمعايير الاجتماعية حسب رأيه تعمل على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد مجتمع ما إزاء ما يحيط بهم[32]، وتكون هذه المعايير الاجتماعية مقرونة بآليات الجزاء التي تلزم أفراد المجتمع على العمل بمقتضاها من خلال مكافأة الأعمال الحميدة المقبولة ومعاقبة السلوكات التي تحيد عن النموذج المحبذ أو المنسجم مع العرف العام[33].

2. مكونات المعايير الاجتماعية

تتكون المعايير الخاصة عند الجماعات نتيجة اتخاذها معانٍ ثابتة للأشياء في بيئتها المحلية، فلكل مجتمع مجموعة من القواعد السلوكية التي يفرضها على أعضائه وفق مجموعة

[30]: نخبة من أساتذة علم الاجتماع، 1985، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص304.
[31]: نفس المرجع، ص305.
[32]: أنتوني غدنز، 2005، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ص83.
[33]: نفس المرجع، ص208.

المعايير التي درجت عليها الجماعة، فتنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم، والتعبير عن أفكارهم، وما يجول في مشاعرهم، ولتحقيق الغايات التي يسعون إليها، وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، تكون تلقائية في بداية نشأتها كما تكون محدودة الأبعاد بسيطة التدابير والإجراءات وذات تأثير مباشر، تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار المجتمع وكلما اتسع نطاق الجماعات وتعقد بناؤها ووظائفها كلما تعقدت وسائل الضبط فيها[34]، وبشكل عام فإن المعايير الاجتماعية تشمل العادات والعرف والقيم والتقاليد والقانون والرأي العام[35].

أ. **العادات الاجتماعية**

يمكن تعريف العادة بأنها "أنماط من السلوك التي تنتقل من جيل إلى جيل وتستمر فترة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها"[36]، وهي كذلك مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان من السلوك تنشأ بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بظاهرة سلوكية تساعد في تنظيم الجماعة أو التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وتحقيق غاياتهم وإرضاء طموحاتهم، كما يمكن تعريف العادة بأنها "عبارة عن خط سلوكي يستمر فترة طويلة حتى يثبت ويستقر ويصل إلى درجة الاعتراف به"[37].

[34]: أحمد الخشاب، 1968، الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط2، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ص113.

[35]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2005، التربية والمجتمع دراسة في اجتماع التربية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص173

[36]:أحمد زكي بدوي، 1993، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنكليزي-فرنسي-عربي)، بيروت، مكتبة لبنان، ص 38.

[37]:سليمان أحمد عبيدات، 1995 ، دراسة في عادات وتقاليد المجتمع الأردني، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص11.

وتعتبر العادة بأنها "صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية، وهي أساليب للفكر والعمل ترتبط بجماعة فرعية أو بالمجتمع بأسره"[38]، حيث تؤدي وظيفة الترتيب لما هو مطلوب في فعل أو نشاط معين، وبلورته ووضعه في أنماط معينة من السلوك وردود الأفعال، وترشد الفرد إلى الجميل والحسن والمستساغ والمستحب واللائق من الأفعال والسلوك، وهي بذلك ضرورة اجتماعية لتنظيم معاملات الأفراد وضبط علاقتهم، وتقدم للمجتمع قواعد التعامل بين أعضائه وما تتضمنه هذه القواعد من معايير نابعة من تجارب الجماعة[39]، وهي بذلك المصابيح الهادية التي ترشد الفرد إلى التصرف السليم في مجتمعه وحياته، وتختلف جبرية العادات وإلزامها باختلاف أنواعها فهناك أنواع من العادات الاجتماعية تعرف بالعادات الحتمية التي لا تتهاون الجماعة في معاقبة من يخرج عليها كأن يخرج الفرد إلى الشارع عاريا[40].

ب. التقاليد الاجتماعية

يطلق هذا المصطلح على "أنماط السلوك التي تنتجها الجماعة وتعمل على دعم تماسكها ووعيها بذاتها، كما تحظى بالقبول من جانب الأعضاء وتعتبر عناصر ثقافية تنتقل من جيل إلى آخر"[41]، وهي "قواعد الآداب العامة الضابطة لسلوك بعض الطبقات والطوائف والهيئات والتي تعطي لأفراد مثل هذه الزمر، الهيبة والشخصية الذاتية بالنسبة للجموع

[38]:محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص115.

[39]:فوزية دياب، 1980، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، ط2،بيروت، دار النهضة العربية، ص150.

[40]:إبراهيم ناصر، دلال ملحس ستيتيه، 1984، علم الاجتماع التربوي، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ص245.

[41]:محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص489.

الأخرى في الجماعة الكبرى، فهي أشبه ما تكون بقواعد تنظيمية لمظاهر خاصة تتعلق بفئة معينة في مهنة أو وظيفة اجتماعية متخصصة"[42]، وهي بذلك ممارسات اجتماعية يكتسبها الفرد من المجتمع الذي تربى وعاش فيه، وهي أشكال من السلوك والتصرفات الجماعية المقدسة في نظر أفراد مجتمع معين لأنها تحفظ هيبتهم وتمنحهم العزة والاعتبار في محيطهم المجتمعي[43]، وتعتبر التقاليد كذلك قواعد السلوك الخاصة بجماعة أو طائفة معينة ومن عناصر ثقافتها، تتناقلها الأجيال عن بعضها البعض[44].

وتعتبر التقاليد عادات مهمة لأنها ترشد الناس بطريقة سهلة ومريحة إلى جميع طرق التصرف الصائبة والملائمة في مختلف أمور الحياة وبذلك فهي تهيئ لهم المعيشة والعمل المشترك من خلال إمدادهم بمجموعة من الأنماط السلوكية الجاهزة والمعدة من قبل، وتضع القوانين والنظم وترسم الأساليب والتصرفات التي تتيح للناس التعاون والتفاعل فيما بينهم[45].

ج. **الأعراف**

العرف في اللغة ضد "النكر" والاسم من الاعتراف بمعنى الإقرار وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول[46]، ويقصد به بصفة عامة القواعد التي يدرج الناس على إتباعها في بيئة معينة ويسيرون على نهجها في معاملاتهم مع شعورهم بلزوم احترامها والخضوع لحكامها بحيث يصل هذا الشعور إلى الاعتقاد بإلزام

[42]:أحمد الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص143.

[43]:سليمان أحمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص21.

[44]:عبد الله الرشدان، 2004، علم اجتماع التربية، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص147.

[45]:مصلح الصالح، 2004، الضبط الاجتماعي، ط1، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص206.

[46]:المنجد في اللغة والإعلام، 1986، ط28، بيروت، دار المشرق، ص500.

هذه القواعد وبالتالي عدم الخروج عليها[47]، ولهذا يكاد يجمع العلماء على أن اصطلاح العرف يطلق على العادات التي تمتاز بارتفاعها ارتفاعا كبيرا في درجة إجبارها وإلزامها وبضرورتها لرفاهية المجتمع أو المحافظة على كيانه[48].

ويعتبر العرف من أهم أدوات الضبط والتنظيم الاجتماعي في المجتمع وبالتالي فهو في بعض الحالات يسد مسد القانون، فهو نوع من الاتفاق بين الناس على إتباع خطة معينة لمختلف أنواع النشاط الاجتماعي مع اعتبار هذه الخطة بمثابة قاعدة قانونية[49].

ويرى 'حسن الساعاتي' أن "العرف اتفاق الناس على إتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي مع إحساسهم بضرورة هذه الخطة كقاعدة قانونية، والقاعدة القانونية لا تصدر عن السلطة الحاكمة وإنما تستخلص من واقع حياة الجماعة ، فهي خطة أو عادة ألفها الناس في تعاملهم بعضهم مع بعض وجروا عليها حتى يتكون في أنفسهم إحساس بضرورة إتباعها وبخاصة في الجماعات البسيطة المحدودة المساحة والأفراد"[50]، أما 'سابير' 'Edward Sapir' فيعرف العرف بأنه "تلك العادات التي تتضمن درجة مرتفعة من الشعور بالصواب أو الخطأ في طرق السلوك المختلفة، والعرف عند أية جماعة هو أخلاقياتها غير المصاغة وغير المقننة كما تبدو في السلوك العملي"[51].

[47]:عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، مرجع سبق ذكره، ص161.

[48]:فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص191.

[49]:سليمان عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص30.

[50]:حسن الساعاتي، 1968، علم الاجتماع القانوني، ط3، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص49.

[51]:فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص192.

د. القانون

يعتبر القانون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي باعتباره ضرورة لحياة الجماعة وتدعيم النظم والمعايير وقواعد السلوك بهدف تحقيق الامتثال في المجتمع، فالقانون يؤمن الناس على حياتهم وأنفسهم ومتاعهم ويجعل الحياة منظمة وسهلة[52].

ويعرف القانون على أنه "المعيار الاجتماعي يكون قانونيا إذا قوبل إهماله أو كسره في كل الحالات بالتهديد أو في الحقيقة بتطبيق القوة البدنية بواسطة فرد أو مجموعة لها امتياز معترف به اجتماعيا لفعل ذلك"[53]، ويرى 'بترا تشتسكي' أن القانون يؤثر بوضوح على السلوك البشري وعلى الوظائف الاجتماعية للقانون ويتجلى ذلك في ثلاثة أشكال أولها دفع السلوك البشري دفعا محددا نحو الأهداف، وثانيها تشكيل السلوك البشري الذي يتطلبه القانون من خلال التكرار والإعادة، وثالثها الإجبار البدني الذي يتبع أشكال السلوك الذي يحدده القانون[54]، كما يرى 'بوهمان' 'Bohman' أن القانون هو الوسيلة التي يعالج بها المجتمع نفسه ويحافظ على كيانه ووجوده، ومن هنا كان الخروج على تعاليم القانون تهديدا للتماسك الاجتماعي وللمثل الاجتماعية والثقافة والقيم الاجتماعية، كما يعتبر إقرار هذه التعاليم وفرضها على الناس أهم عامل للضبط الاجتماعي[55].

---

[52]: حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مرجع سبق ذكره، ص82.

[53] : Adamson E. Hoebel, 1954, The Low of Primitive Man, Cambridge , Harvard University Press, p.82.

[54]: حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مرجع سبق ذكره، ص111.

[55]: أحمد أبو زيد، 1965، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، ج 2 الأنساق، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص447.

هـ. القيم

يختلف مدلول كلمة قيمة لدى الناس باختلاف استخدامها، حيث كانت هناك محاولات متعددة من قبل العلماء لتعريف القيم الاجتماعية مما أفرز تعددا وتنوعا في التعاريف، لكن رغم ذلك إلا أن هناك نسبة اتفاق على الطبيعة العامة للقيم الاجتماعية باعتبارها غايات أو أهداف نهائية يرمي المجتمع إلى تحقيقها، ويرى بعض الفلاسفة أن القيمة وجدت نتيجة لاجتماع الأفراد مع بعضهم وأن تكوينهم لمجتمعات أفرزت هذه القيم فمن خلال تجارب هذه المجتمعات استطاعت أن تميز بين الخير والشر، بين ما هو ملائم وما هو غير ملائم، فصاغت الخير في قالب من القيم واعتبرتها هي التي توجه سلوك الأفراد داخل مجتمعهم[56]، فالقيم الاجتماعية لا تعبر عما هو كائن بقدر ما تعبر عما يجب أن يكون[57]، وهي وليدة المجتمع، تتأكد فيه وترسخ بعد أن تتفاعل معه لتكون فيما بعد مقبولة لدى كل أفراد المجتمع، وكما قال **"دوركايم"** فإن المجتمع نفسه مجموعة من القيم والأفكار وما العلاقات الإنسانية إلا قواعد تعكس القيم والمعاني والأخلاق الاجتماعية التي تحافظ على استمرارية المجتمع، وما الجماعات والنظم إلا أطر تنمو وتزدهر داخلها القيم والأخلاق[58].

وتعرّف القيم على أنها أحكام تفضيلية أي اختيار وتفضيل لسلوك ما أو لنشاط ما، يشعر معه صاحبه أن له مبرراته بناءا على المعايير التي تعلمها من الجماعة وخبرته في حياته المعاشة، وفي علاقته المختلفة من خلال الثواب والعقاب ودرجة الإشباع لحاجاته المادية والمعنوية المختلفة، فهي بذلك معايير وجدانية وفكرية يعتقد بها الأفراد وبموجبها يتعاملون

[56]: عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، مرجع سبق ذكره، ص ص153-154.

[57]: نبيل محمد توفيق السمالوطي، 1985، المنهج الإسلامي في دراسة علم الاجتماع الإسلامي، جدة، دار الشروق، ص213.

[58]: كمال التابعي، 1985، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، القاهرة، دار المعارف، ص23.

مع الأشياء بالقبول أو الرفض[59]، وهي اهتمام أو اختيار أو تفضيل أو حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك[60]، وهي مجموعة من الأحكام والمعايير تكون بمثابة موجهات للحكم على الأعمال والممارسات المعنوية والمادية وتكون لها من القوة والتأثير لما لها من صفة الضرورة والإلزام والعمومية[61]، وفي نفس السياق نجد أن موجهات القيمة عند **"بارسونز"** تشير إلى تلك الجوانب من موجهات الفعل التي تلزمه بالمحافظة على معايير معينة، ومقاييس ومعايير للاختيار حينما يكون في موقف طارئ يسمح له بالاختيار، وحينما يكون الفاعل مجبرا على الاختيار فإن موجهات القيمة قد تلزمه بمعايير معينة تساعد على اختياراته، كما نجد أن 'كلايد كلوكهون"Clyde Klokhun ' قد تأثر بـ **"بارسونز"**، فقد استخدم لفظة قيمة على مفهوم المرغوب فيه[62].

و. الدين

يعتبر الدين من أهم وأقوى النظم الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره، فالدين يساعد على تكامل شخصيات الأفراد ويزودهم بإطار من القيم التي تعتبر موجهات للسلوك، كما أنه يعوض الناس عن الفشل الذي يتعرضون له في تحقيق آمالهم وأهدافهم في الحياة، وقد اهتم كثير من العلماء بهذا الموضوع. فيؤكد 'دوركايم' على أن المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء

[59]: فخري رشيد خضر، 2006، طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص352.
[60]: فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص17.
[61]: محمد أكرم العدلوني، 2002، العمل المؤسسي، الكويت، دار بن حزم، ص38.
[62]: محمد أحمد محمد بيومي، 2002، علم اجتماع القيم، مصر، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ص111-112.

المقدسة والأشياء الدنسة، ويعرف الدين بأنه نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة أي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها، ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها، ومن هنا يتضح أن دوركايم قد أكد في نظرية الجوانب الجمعية للدين تأكيدا واضحا، فوظيفة الطقوس الدينية هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع[63]، كما أظهرت دراسته أن معدلات الانتحار لدى المتدينين أقل منها لدى غير المتدينين، أي أن الميل نحو الانتحار يتناسب عكسيا مع درجة التكامل الاجتماعي[64].

ويذهب ' لوكير' إلى أن الدين لا يتشكل بالمجتمع بل إن المجتمع يتشكل وفق الدين، وهناك شبه إجماع بين العلماء بأن ثمة تأثيراً مشتركا بين الدين والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع[65].

كما أن 'ماكس فيبر' أكد على أهمية العامل الديني في وقوع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ولكنه أشار إلى أن الدين في بعض الأحيان يحوي قوة محافظة تتمتع بنوع من الثبات يؤدي إلى استقرار المجتمع وتماسكه ولا يسمح بالتغيرات الاجتماعية في نظم المجتمع[66].

واهتم 'رادكليف براون' في دراسته للدين بالمنهج الوظيفي البنائي من خلال ملاحظته للشعائر والطقوس التي يؤديها الأفراد ومدى تأثيرها على أفكارهم وسلوكهم، أما 'جورج

---

[63]: عبد الله الخريجي، 1982، الضبط الاجتماعي، ط2، جدة، رامتان، ص 257.

[64]: مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص244.

[65]: سلوى علي سليم، 1985، الإسلام والضبط الاجتماعي، ط2، القاهرة، مكتبة وهبه، ص71.

[66]: نفس المرجع، ص133.

لندبرج' فيرى أن الضبط الاجتماعي يعتبر احد الوظائف الهامة للنظم الدينية، ويرى أن رجال الدين يمثلون طبقة اجتماعية هامة من طبقات المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها، ويؤدون وظائف عامة، أهمها تربية الشباب وتثقيفهم من الناحية الخلقية، وتعليمهم كيفية المحافظة على المعايير الاجتماعية للمجتمع وتدريبهم على كيفية ممارستها. ويشير 'ايريك فروم' في كتابيه عن "المجتمع المسلم" و"الخوف من الحرية" إلى أن نسبة الاضطرابات النفسية والعصبية تزداد في المجتمعات الحضرية الحديثة، حيث تضعف المشاعر الدينية، وحيث يزداد الإحساس بالفردية والغربة والضياع، وحيث يزداد القلق والتوتر. ويؤيد 'لانديز ايريك فروم' وجهة النظر هذه، فهو يرى أن الدين كأداة للضبط الاجتماعي يضعف أثره كلما بدأ الأفراد يدركون الحقيقة النسبية أكثر من اهتمامهم بالحقيقة المطلقة، وأن المؤسسات الدينية في المجتمع الغربي بالرغم من اهتمامها بحل المشكلات التي تصادفها، إلا أنها تجد أحيانا بعض الصعوبات في فوضى نفوذها على الأفراد، كما يرى 'إدوارد سابير' أن للدين أهمية كبرى ويلعب دورا بالغا في ضبط سلوك الأفراد، فهو يزود الإنسان بالسكينة والإيمان وهدوء النفس وسلامة العقل[67].

ويؤكد علماء الاجتماع كذلك على أن المجتمع لا يتماسك أو يترابط ألا بفضل الدين وان المجتمع لا يوجد أصلا إلا على أساس الأيمان الجمعي، وكلما ازداد ذلك الأيمان ازداد تبعا له تماسك وترابط الجماعة ويرى 'أندرسون' أن الدين مازال يؤدي دورا مؤثرا وفعالا في التنظيم الاجتماعي لبعض الدول الصناعية إلا أن هذا التأثير يكون أقوى في المجتمعات

[67]: نفس المرجع، ص ص166-170.

المتجانسة والمترابطة اجتماعيا بينما تتميز المجتمعات الكبرى غير المتجانسة بضعف التأثير الديني ويفسر ذلك بسبب وجود هيئات أخرى متنوعة للضبط الاجتماعي. وقد اهتم 'براون' بدراسة الوظيفة الاجتماعية للأديان ومدى إسهامها في بناء النظام الاجتماعي ويرى أن الوظيفة الاجتماعية لآي دين ليس لها علاقة بنوع الدين وهل هو حقيقي أم وهمي لأن الحياة الإنسانية عبارة عن مشاعر وأحاسيس تتفاعل مع رسالة الدين حتى وان كان هذا الدين باطلا في جوهرة. كما انه يرى أن وظيفة الدين تكمن في إشاعة للحاجات المجتمعية فضلا عن الحاجات الفردية[68].

من جهة أخرى يعتبر الدين من أهم العوامل الوقائية من الجريمة والانحراف، وهو في نفس الوقت من العوامل المؤدية إلى الامتثال في المجتمع، وهو بذلك يمثل نمط ثقافة منظم يستطيع من خلاله الفرد أن يواجه متغيرات ومشكلات الحياة المستجدة من خلال المراسيم والطقوس التي يضعها له الدين، فيأخذ بيده ويرشده خلال تقلبات الزمن والأحداث[69]، وهو بذلك يسد حاجة من حاجات الفرد الضرورية إلى الاستقرار والتنظيم بوضع القوانين والقواعد التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الاجتماعي، بحيث تبرز قواعد السلوك الديني هذه كوسائل فعالة للضبط الاجتماعي للمحافظة على المصالح المتعلقة بالنظام العام مما قد يصيبه من عمليات التغير المطرد[70].

[68]: محمد معجب الحامد، 1995، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، ط1، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ص86.

[69]: كمال دسوقي، 1971، الاجتماع ودراسة المجتمع، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص484.

[70]: م. ماكيفر وشارلز بيدج، 1974، المجتمع، ج 1، ط3، ترجمة علي أحمد عيسى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص338.

ز. الرأي العام

يعرف الرأي العام على أنه الحكم الصادر من أغلب أفراد المجتمع نحو أي فعل يصدر من الفرد سواء كان مقبولا أو غير مقبول شريفا أو غير شريف، ويعتبر الرأي العام الرقيب الرئيسي على أفعال الأفراد داخل المجتمع، حيث تتمثل وظيفته كوسيلة ضابطة لسلوك الأفراد وأحكامهم إزاء الأحكام والجزاءات على مخالفات الضوابط الاجتماعية[71]، وتظهر سلطته وفاعليته في مساندته للعادات والاتجاهات الشعبية في الشؤون المتعلقة بالأسرة، فالكثير من الأفراد لا يقدمون على مخالفة العرف أو التقاليد أو الخروج على قواعد السلوك العامة خشية من حكم الرأي العام وسخطه عليهم، وهو بذلك أحد آليات الضبط الاجتماعي المعاصر والذي يمثل قوة معبرة عن مناقشات واتفاقات تتحول فيما بعد إلى قواعد قانونية ذات تأثير إلزامي[72]، وتظهر أهمية الرأي العام كذلك في رعايته ودفاعه عن المثل الاجتماعية والمبادئ والمفاهيم الخلقية والنماذج العرفية والقيم التقليدية للجماعة لكونه القوة المساندة لهذه الأدوات الضابطة والقواعد المنظمة لعلاقات الأفراد الاجتماعية[73].

وقد عرفه 'فلويت ألبورت' على أنه موقف عدد من الأفراد يعبرون فيه أو يطلب منهم التعبير فيه عن اقتراح محدد تكون له أهمية واسعة سواء من ناحية العدد أو القوة أو الدوام مما يؤدي إلى احتمال التأثير في العمل المباشر أو غير المباشر الذي يحقق بدوره

---

[71]: مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[72]: Joseph Roucek, 1980, The Concept of Social Control in American Sociology, New York, Green Wood Press, p.168.

[73]: أحمد الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص ص221-222.

الهدف المنشود[74]، فضلا عن ذلك فإنه يمثل سلوكا اجتماعيا أو استجابة هامة لمثيرات اجتماعية في المجال السلوكي للجماعة، ويكون الرأي العام فعالا وواحدا في كل المجتمعات الإنسانية على الرغم من اختلاف أنواع المجتمعات، ويمثل تأثيره أحد وسائل الضبط الاجتماعي على الفرد والجماعة[75].

ثالثا: التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي من أهم الظواهر المصاحبة للمجتمع الإنساني بل هو في حقيقة الأمر أهم خصائصه، وتعتبر ظاهرة التغير من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي يصعب تفسيرها أو تحديدها بسهولة، وهذا ما يظهر من خلال محاولتنا لتحديد مفهوم التغير ذاته وكذا تحديد النظريات المفسرة له، حيث أن هناك من يشير إلى أن التغير يسير وفقا لخطوط مستقيمة أو أحادية الشكل، بينما البعض يتصور أن التغير يحدث في شكل دائري أو شبه دائري أو منحنيات صاعدة وأخرى نازلة، ولا يوجد شكل نمطي مميز لها.

ويتفق المحللون الاجتماعيون على التغيرات الاجتماعية التي تحدث اليوم متزايدة ولم يسبق لها مثيل في أي وقت مضى، فالتغير عموما لا يترك بعيدا عن متناوله أي مجال من مجالات الحياة سواء على مستوى التغيرات الأساسية أو البنائية، ولا شك أن مناهج التنشئة الاجتماعية كانت أيضا مجالا للتغير، فالمجتمعات التي تتغير باستمرار نتيجة للتصنيع أو للتحضر أصبحت فيها العلاقات بين الآباء والأبناء مضطربة، فالتغير الاجتماعي يكون مصحوبا بتغير في قيم الناس واتجاهاتهم وعاداتهم السلوكية بما يتوافق مع النسق

[74]: رفيق سكري، 1991، دراسات في الرأي العام والإعلام والدعاية، لبنان، جروس بريس، ص17.

[75]: خليل عمر معن، 2006، الضبط الاجتماعي، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص141.

الاجتماعي الجديد، وتقابل عملية التغير الاجتماعي عملية الضبط الاجتماعي وهي العملية التي تحاول بها الجماعة أو المجتمع عدم التمكين لأي تغير غير مرغوب فيه أن يحدث وهي التي يتم عن طريقها توجيه سلوك الأفراد بحيث لا ينحرف عن معايير الجماعة حتى يتحقق التوازن الاجتماعي.

1. مدخل مفاهيمي لدراسة التغير الاجتماعي

إن الانهيار المفاجئ والمثير لبعض الشعوب والأمم والحضارات على مر العصور دفع العديد من الفلاسفة والعلماء إلى التفكير والبحث عن الأسباب أو العوامل التي أدت إلى مثل هذه الظواهر الملفتة للنظر، ولهذا نجد أن الكثير من هؤلاء العلماء الاجتماعيين كرسوا قدرا كبيرا من تفكيرهم محاولين بجد فهم التغير الاجتماعي.

التغير في اللغة يُقال تغيّر الشيء عن حاله أي تحوّل وغيّره أي جعل غير ما كان، أي حرّكه وبدّله، فالتغيّر هو التحويل والتبديل[76]، كما يقصد بالتغير لغة جعل الشيء على ليس ما كان عليه[77]، ويعني التغير الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، وعندما تضاف له كلمة اجتماعي يصبح المصطلح "التغير الاجتماعي" ومعناه كل ما يتعلق بالمجتمع، وهو يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية[78].

[76]: سيد محمد مرتضى الحسني الزيدي، 1965، تاج العروس من جوائز القاموس، الجزء 13، الكويت، مطبعة الكويت، ص286.
[77]: مجمع اللغة العربية، 2004، معجم الوسيط، ط4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
[78]: محمد عمر الطنوبي، 1996، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص52.

ويُعرَّف التغير الاجتماعي بأنه المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني والحركة اللاطردية المستمرة والمتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن وتعبر عن أنماط من العمليات والانتقال والتنمية والتقدم التي تتم عن طريق الاختلافات والتعديلات والدورات والتذبذبات التي تطرأ في الطبيعة والجماعات والعلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي الذي يتمثل في العادات والأعراف والنظم واللغة خلال تتابع الزمن بحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها، فالتغير الاجتماعي يعني إذا تغيرا في طريقة عمل الأفراد وفي طريقة تربية الأسرة لأطفالها في ضبط الفرد لذاته وسعيه وراء معنى جديد للحياة.

ويعني التغير الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن، وحين تضاف كلمة 'الاجتماعي' يصبح التغير الاجتماعي التغير الذي يحدث داخل المجتمع, أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن[79].

وهو دراسة التحول أو التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات والنظام وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات وكذا تلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية[80].

وفي نفس السياق يعرف 'جرث وملز' 'Gerth and Mills' التغير الاجتماعي على أنه "ما يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يمارسها الأفراد وعلى النظم والضوابط الاجتماعية التي

[79]: محمد عبد المولى الدقس، مرجع سبق ذكره، ص15.
[80]: محمد عمر الطنوبي، مرجع سبق ذكره، ص52.

يتضمنها بناء اجتماعي معين خلال الزمن"[81]، ولذلك فإن التغير عند 'لندبرج' George Lundberg "يشير إلى تبدل أو تحول في أنماط العلاقات ومستويات السلوك القائمة بين الأفراد"[82]، كما أن 'ديفز' Kingsley Davis يعرف التغير الاجتماعي على أنه "كل تغير يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنيانه أو في وظائفه"[83]، أما 'فيجو' Steven vago أن التغير الاجتماعي هو عملية التحولات أو التبدلات الكمية أو الكيفية، المخططة أو غير المخططة، في الظاهرة الاجتماعية، والتي يمكن أن توصف في مركب من ستة أجزاء متصلة من العناصر التحليلية ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهذه العناصر هي وحدة التغيير، مستوى التغير، دوام واستمرارية التغير، اتجاه التغير، مقدار التغير، معدل التغير"[84]، أما 'روس' Edward Alsworth Ross فيعني بالتغير الاجتماعي التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية[85].

ويعرفه 'أحمد زكي بدوي' على أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، وينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[86].

---

[81]: ناصر ثابت، 1993، دراسات في علم الاجتماع التربوي مع دراسة سوسيولوجية تربوية ميدانية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، ص ص 144-145.

[82]: نفس المرجع، ص146.

[83]: Davis Kingsley, 1950, Human Society, New York, Macmillan Co., p.622.

[84]: Steven Vago, 1989, Social Change, 2nd edition, U.S.A., Prentice Hall Inc, p.9.

[85]: محمد عاطف غيث، 2006، قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص383.

[86]: أحمد زكي بدوي، 1982، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي فرنسي عربي، بيروت، مكتبة لبنان، ص75.

ويشير 'عاطف غيث' إلى أن التغير الاجتماعي هو تغيرات تصيب التنظيم الاجتماعي للمجتمع أي في بنائه ووظائفه[87]، ويضيف أيضا أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أشكال متعددة منها التغير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والتغير في النظام الاجتماعي أي في المراكز والأدوار الاجتماعية[88]، وفي نفس السياق يعرف **'كمال دسوقي'** التغير الاجتماعي على أنه تغير في العلاقات وأنماط السلوك والعادات والتقاليد والطرق المتبعة[89].

يعرف 'أحمد رأفت' التغير الاجتماعي بأنه " اصطلاح يدل على نوع من التغير أو التحول المستمر في الحركة، وقد تكون حركة التغير إلى الأمام أو إلى الخلف، إلى الأعلى أو إلى الأسفل. ارتقاء وتقدما، أو نكوصا وتخلفا، ذلك أن المجتمعات تشهد ارتقاء في جانب، وتأخرا في جانب آخر، وليس هناك تقدم أو تحسن مضطردا أو مطلقا، بل هناك تحول وتغير، وقد يكون هذا التغير تلقائيا، وقد يكون مخططا، بطيئا في سرعته أو ثوريا جذريا وسريعا"[90]، كما يرى 'عبد الهادي الجوهري' أن التغير الاجتماعي هو تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة.[91]

ويرى أحمد أبو يزيد أن التغير "هو تلك الاختلافات التي تحدث في أي شيء والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن، وأن التغير الاجتماعي يقصد به الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها[92]، أما دائرة معارف العلوم

---

[87]: محمد عاطف غيث، 1966، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص25.
[88]: محمد عبد المولى الدقس، مرجع سبق ذكره، ص18
[89]: كمال دسوقي، مرجع سبق ذكره، ص625.
[90]: أحمد رأفت عبد الجواد، 1983، مبادئ علم الاجتماع، القاهرة، دار نهضة الشرق، ص126.
[91]: عبد الهادي الجوهري، 1984، مدخل لدراسة المجتمع، القاهرة، نهضة الشرق، ص109.
[92]: أحمد أبو زيد، 1982، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع المفهومات، ج 1، ط8، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص255.

الاجتماعية فتعرف التغير الاجتماعي على أنه "تلك التغيرات الهامة التي تطرأ على البناء الاجتماعي وأنماط السلوك الاجتماعية وتتضمن بالتالي تغيرات واضحة في كل من العرف وقواعد السلوك والقيم والنتاج الثقافي ونماذجه المختلفة"[93].

وعلى العموم فإن كلمة التغير تشير إلى الاختلافات التي تحدث في أي شيء، والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن[94]. أما التغير الاجتماعي فهو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة، ويصيب الأنساق والنظم والظواهر والتنظيمات الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة، كما يشتمل أيضا على التغير في السلوك والأفكار والمعتقدات .ويحدث التغير الاجتماعي نتيجة تفاعل عنقود من المتغيرات وليس نتيجة متغير واحد، ويتخذ التغير الاجتماعي صورا وأشكالاً متعددة، منها التطور الاجتماعي، التقدم الاجتماعي، الحراك الاجتماعي والحركة الاجتماعية.

2. التغير الاجتماعي والمفاهيم المقترنة به

لقد صنّف علماء الاجتماع مفهوم التغير الاجتماعي إلى عدة مفاهيم كلها مرتبطة ومتعلقة ومشتقة منه، لأنه بهذا التصنيف يمكن أن نفهم أكثر مفهوم التغير الاجتماعي، لأنها مصطلحات مشابهة له وإن اختلفت في المضامين مثل التطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي والتغير الثقافي والنمو والتنمية والتحديث.

---

[93]: International Encyclopedia of Social Sciences, 1968, Macmillan and Free Press, David H. Sills Editor, Vol.14, p366.

[94]: أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع: المفهومات، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ،1966، ص245.

ويرى 'هوب هاوس' Stephen Hobhouse أن مهمة علم الاجتماع وعلمائه يجب أن تكرس من تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغير، وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه في زيادة المعرفة الإنسانية[95].

أ. **التغير الغائي**

وهو ذلك التغير الذي يتحقق بإرادة الإنسان وتوجيهه من أجل تحقيق التقدم[96].

ب. التطور والتطور الاجتماعي

يقصد بالتغير الاجتماعي التحول والتعديل في العلاقات الاجتماعية وفي البناء الاجتماعي بدون تحديد اتجاه هذا التحول، وهو عملية تطورية أو تغير مستمر يتجه من التجانس أو التماثل في التركيب والوظائف إلى اللاتجانس وهذا يظهر بصورة واضحة عند الانتقال من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة ومعقدة. ويقصد بالتطور التغير التدريجي الهادئ، كما يدل التطور على الطريقة التي تتغير بها الأشياء من حال إلى أخرى ببطء ورقة؛ فالنبات يتطور من بذرة، والرجل يتطور من طفل، وهناك تطور كوني وهو يدل على تطور العالم والأجرام السماوية من النشوء والارتقاء، ثم الفناء، وهناك التطور العضوي أو النمو الذي يشير إلى دورة الكائن الحي من الولادة إلى الترعرع والنضوج، ثم إلى الوفاة والفناء، وبجانب التطور العضوي هناك التطور العقلي وما يصحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك، ثم نضوجه واضمحلاله وفنائه[97].

[95]: محمد عودة، 1998، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص55.
[96] : Fmory, S. Bogradus, Sociology, 4th Edition, Macmillan Company, New York, 1954, p.396.
[97]: حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص ص307-308.

فالتطور إذن هو التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، وهو النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط كل مرحلة بالمرحلة التي تسبقها، ويتضمن معنى مفهوم التطور أن التغيرات خارجة عن إرادة الإنسان، بل قد يُعتبر تدخل الإنسان أو تنظيماته عاملا معوقا للمسيرة الطبيعية للأشياء[98].

أما التطور الاجتماعي فيعني التحول أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ويقترن بالاطراد في تخصص الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الاجتماعي، ويقوم التطور على أساس العلاقة بين عامل الزمن ونشأة الأشياء وتنوعها واختلافها وهذا يعني أن الأكثر تطورا لا بد أن يظهر متأخرا عن الأقل تطورا نتيجة للتغيرات التي تطرأ عليه[99].

كما يتسع مفهوم التطور الاجتماعي ليشمل عملية التغير التدريجي التي تقع في كل المجتمعات؛ وذلك مثل التطور الذي يصيب وظائف المجتمع أو أدوار الأفراد التي يعاد تحديدها .وهذا لا يتضمن بالضرورة مرور كل المجتمعات بمراحل واحدة، وقد يبدو أن هناك رغبة في قصر مصطلح التطور الاجتماعي على أنه عملية من عمليات التغير الاجتماعي[100]، ويختلف التطور عن التطوير الذي يحدث بطريقة إرادية مقصودة لإحداث تغيرات هادفة لتطوير الحياة الاجتماعية في المجتمع[101].

---

[98]: إبراهيم عثمان، 1999، مقدمة في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق، ص333.

[99]: عادل عبد الحسين شكارة، 1975، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية، القاهرة، مطبعة دار السلام، ص ص72-73.

[100] : Duncan Mitchell, A Dictionary of Sociology, First published, Roultedge &Kegan Paul, London, 1968, p.169.

[101]: محمد علي الشناوي، ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعي، مذكرة رقم775، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ،1967، ص 3.

ج. التقدم الاجتماعي

يشير التقدم الاجتماعي إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى حالة أفضل أو يسير في اتجاه مرغوب فيه، أي أن المجتمع لا يعتمد في هذا التقدم على مقياس لقياسها موضوعيا وهنا يصير المجال مفتوحا للاعتبارات الذاتية، أضف إلى ذلك أن هذا المفهوم يقوم عند أغلب المفكرين على إيمان عميق بقدرة الإنسان على التدخل الإرادي لتوجيه العمليات الاجتماعية إلى الوجهة التي تحقق الرفاهية للمجتمع أو بقدرة الإنسان على إرادة صنع الحياة. وهنا يشير العالم 'هوبهاوس' إلى أن عملية التقدم الاجتماعي لا تحدث بصورة ميكانيكية وإنما تخضع لدور الإدراك والعقل في إجراء التجانس للتقدم الاجتماعي[102].

ويعني التقدم حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع أي اتجاه ضد الركود والاستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية، وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع، ففكرة التقدم إذن نقيض التوازن والاستقرار، حيث يشير إلى التغير المعبر عن التحولات التدريجية والبطيئة المستمرة لتصل إلى المستقبل[103]، ولهذا فإن التغير إذن أوسع من التقدم لأن التغير لا يتجه دائما إلى الأحسن على العكس من التقدم الذي يعني الأحسن[104].

[102]: محمد الدقس، مرجع سبق ذكره، ص61.
[103]: معن خليل عمر، 2004، التغير الاجتماعي، عمان، دار الشروق، ص51.
[104]: عادل عبد الحسين شكارة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

د. التغير التنظيمي

التغير التنظيمي في نظر "فيرث **Firth**" التغير في أسلوب وطريقة عمل الأشياء داخل العلاقات الاجتماعية، التي تظل غير متغيرة[105].

هـ. التغير الثقافي والتغير الاجتماعي

لقد أثير جدل طويل بين علماء الاجتماع حول أيهما أوسع نطاقًا وأعم التغير الثقافي أم التغير الاجتماعي، والحق إن عدم دقة المفاهيم هو الذي أدى إلى إثارة هذا الخلاف، هذا فضلاً عن تحميل مفهوم الثقافة وتعميق مضامينه أكثر مما ينبغي. حقا إن التغير الثقافي يؤثر بقوة وعمق في معظم جوانب المجتمع، فمثلاً إذا حدث تغير أيديولوجي فإنه يؤثر في النواحي الفكرية والمذهبية والنظم السياسية والاقتصادية والتربوية والقومية وما إليها ولكن لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن المجتمع هو البوتقة التي تتفاعل فيها عناصر ومكونات وثقافة الجيل وأفكاره وقيمه، وأن انتشار أو جمود الأنماط الثقافية المستحدثة أو المتوارثة إنما يرجع إلى مبلغ تقبل وتكيف العقل الجمعي، ومبلغ رضاء المشاعر الجمعية وتطويعها وترويضها لتمثل ما تأتي به التغيرات الثقافية من أوضاع جديدة. هذا ولا يمكننا أن نتصور حدوث تغيرات خارج البناء الاجتماعي أو خارج وظائفه؛ لأن هذا البناء هو الإطار الأيكولوجي والمروفولوجي الذي يجسد ثقافة معينة .وفضلاً عن ذلك فإنه من المحتمل ألا يؤثر تغير ثقافي في جميع أجزاء البناء الاجتماعي بدرجة واحدة، وقد لا يمس جميع الوظائف الاجتماعية على المستوى نفسه[106].

---

[105] : Abd Elmanem Shawky and others, Essays on Sociology andAnthropology, 1st ed., Cairo, 1972, P. 56.

[106]: مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، :المدخل إلى علم الاجتماع، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص ص96-97.

من جهة أخرى يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، فأولهما هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية، بينما الثاني يعتري القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع، غير أن الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير، لذلك هناك دوما خلط بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي حيث أن بعض النظريات لا تميز بين المفهومين، وربما يرجع ذلك إلى الارتباط الشديد بين مفهومي الثقافة والمجتمع بوصفهما من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد فرق بينهما إذ يشير التغير الاجتماعي إلى التحول في أشكال التفاعل الاجتماعي والاتصالات الشخصية في حين أن التغير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير[107]، وهذا يعني أن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي ضمن المفهوم العام لهذه الدلالات الاجتماعية والفكرية وكذلك يحدث التغير الاجتماعي في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائفه وهنا يصير التغير الاجتماعي جزءا من التغير الثقافي الذي يشمل جميع التغيرات التي تحدث في أي فرع من الثقافة كالفن والعلم والتكنولوجيا والتغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي وعلى هذا يكون "التغير الاجتماعي من نتائج التغير الثقافي"[108]، وعموما يقصد بالتغير الثقافي التغيرات في الظواهر الثقافية مثل المعرفة والأفكار والفن والمذاهب الدينية والأخلاقية[109].

[107]: محمد إسماعيل خيري، ، الأنثروبولوجيا العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1981، ص298.
[108]: محمد فؤاد حجازي، 1982، البناء الاجتماعي، ط2، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص13.
[109] : T.B Bottomore, Sociology: A Guide To problems and Literature, 1st ed.,Uniwin University Book, London, 1962, p. 276.

و. النمو والتنمية

إذا كان التطور هو التغيير الطبيعي للمجتمع فإن عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي، بل يعبر فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية، وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني والأخلاقي للإنسان.

إن النمو هو عملية النضج التدريجي المستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزاء في سلسلة من المراحل الطبيعية وهو تغير كمي، ومن الأمثلة على ذلك حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات، ويختلف عن التنمية في كونه تلقائيا، بينما التنمية عملية إرادية مخططة من الناحية النظرية[110].

ويشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا، فعملية التغير هنا قصدية أساسها الإرادة الإنسانية وما يرتبط بهذه الأخيرة من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيا بما يحقق غاياته[111]، أي أن التنمية تشير إلى الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع.

ز. التحديث

دار جدل طويل بين المفكرين والعلماء حول مفهوم التحديث، وتعددت التعريفات وتباينت باختلاف اتجاهات العلماء؛ فمثلاً يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان

[110]: عادل شكارة، مرجع سبق ذكره، ص66.
[111]: عبد الباسط حسن، 1974، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، القاهرة، المكتبة الحديثة، ص53.

للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية من أجل زيادة دخل الفرد، بينما ينظر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى التحديث من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات، حيث درسوا وحللوا الأساليب والنظم المكونة للبناء الاجتماعي وظهور الوظائف الجديدة ونموها، كما درسوا مساوئ التحديث كازدياد الضعف العقلي والأمراض العقلية، وانحراف الأحداث والصراع الديني والعنصري والطبقي، بينما يهتم علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة، وبعض عناصر التحديث الهدامة، كما يتناول علماء النفس التحديث من المنظور السيكولوجي؛ فيذهبون إلى أنه يتمثل في الاعتماد على النفس، واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى مزيد من الإنجاز "ماكليلاند"، كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب، أي اكتساب الثقافة الغربية، وهذا معناه أن التحديث في نظرهم هو أن تأخذ المجتمعات بالأساليب الغربية في الحياة، وتكتسب الثقافة الغربية وهذا ما نجده عن "دانيل ليرنر" وغيره من العلماء الغربيين، كما ذهب البعض إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية؛ أي إن التحديث يشير إلى العملية التي يتحول من خلالها المجتمع من مرحلة وحالة معينة إلى مرحلة وحالة مختلفة، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل، أي إن مفهوم التحديث يلتقي مع مفهوم التنمية. ومهما يكن من أمر فإن جميع الدراسات والنظريات التي تناولت التحديث والمجتمع الحديث أو العصري لا تغفل حقيقة هامة مؤداها أن المجتمعات التقليدية هي المنطلق أو نقطة البدء في التمييز بين المجتمعات الحديثة وما قبل الحديثة.

كما يربط البعض بين التحديث والتصنيع، بينما يفهم البعض التحديث بعيدا عن التصنيع، ثم يتناولونه كعملية وكهدف قومي؛ أي إن التحديث هو العملية التي يتحول من خلالها المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث، يقف في مصاف الدول الحديثة، مع المحافظة على تقاليده القومية. والحقيقة أن هناك أشكالاً متعددة للتحديث؛ فهناك التحديث السياسي الذي تضمن درجة عالية من التخصص والتمايز في النظم السياسية، ونمو وسائل الاتصال الجماهيري، كما يتميز المجتمع بالعمومية، كما يتمثل أيضا في الأدوار السياسية للوظائف المختلفة وللمؤسسات الدينية، واتحادات العمال، والجماعات السياسية، والرشد والدقة العملية والفنية في اتخاذ القرارات، ونمو البيروقراطية التي تدار من خلال موظفين أكفاء، كما يتمثل في المشاركة الجماهيرية غير المعروفة في المجتمعات التقليدية، والتحديث الاقتصادي الذي يتمثل في تغير اتجاهات الأفراد والجماعات الاقتصادية، كما يشتمل على التطبيق المنظم للعلوم والتكنولوجيا في عمليات الإنتاج، والترشيد في التوزيع، وما يترتب على ذلك من علاقات الإنتاج، كما يتضمن الاستخدام الكلي للطاقة بدلاً من استخدام الطاقة الحيوانية، أو البشرية المستخدمة في المجتمعات التقليدية؛ حيث يؤدي ذلك إلى تنوع الإنتاج، وإشباع احتياجات المستهلكين المتعددة، ولا يمكن تحقيق التحديث الاقتصادي دون وجود المهارات البشرية، سواء كانت فنية أم إدارية، وحين تبدأ عملية التحديث فإن مجموعة القيم والنظم والعلاقات الاجتماعية وسائر التنظيمات القائمة في المجتمع؛ ينبغي أن تتجاوب تجاوبا عميقًا مع تلك القيم والمواقف والتنظيمات الجديدة التي يتضمنها نوع التغير الجديد والتنظيم الاقتصادي

الجديد وما يتضمنه من قيم. ويؤكد "شال بتلهيم" ذلك بقوله " إن بلدا ما لا يكون اشتراكيا أو رأسماليا حسب أفكار حكامه ونواياهم وإنما تبعا لبنيانه الاجتماعي الذي يميزه ولطبيعة الطبقات التي تلعب فيه الدور القيادي. أما التحديث الاجتماعي؛ فيتمثل في انتقال أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المراكز الحضرية الصناعية، التي تعتبر من أهم عوامل التحديث، وفي النمو التكنولوجي الذي يؤدي إلى الإقلال من عدد العمال الزراعيين غير الفنيين، كما تقل الفروق بين سكان الريف والمدن في الدول النامية التي تستخدم الميكنة الزراعية نتيجة تقدم شبكة المواصلات، التي تؤدي إلى نوع من التجانس بين المجتمعين الريفي والحضري، كما تتغير نظرة الأفراد والجماعات وتتغير أنماطهم السلوكية، كما يجد الفرد في ظل التحديث الاجتماعي نفسه في مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود، التي تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به؛ فيكون حرا في اختيار مهنته، وليس ملزما بمتطلبات عائلته أو عشيرته، مع ملاحظة أن القيود التي تفرض على حريته تأتي من خلال القانون، وليس من خلال التقاليد والممارسات الاجتماعية .كما تتغير اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من ناحية، كما يتغير البناء الاجتماعي من جهة أخرى، وتحل وسائل الاتصال الجمعي محل رسائل الاتصال التقليدية (التي تتمثل في الاتصال وجها لوجه)، كما يضع التحديث الاجتماعي الأولوية للمهارات والاكتساب بدلاً من الوراثة والمكانة الاجتماعية، أي إن الفرد يقيم في ضوء ما ينجزه وليس من خلال مكانته الاجتماعية وعلاقته القرابية كما هو الحال في المجتمعات التقليدية[112].

[112]: جهينة سلطان العيسى، ديناميات التحديث في المجتمع القطري –دراسة تطبيقية على عمال صناعة النفط، رسالة دكتوراة (غير منشورة) جامعة القاهرة، 1978، ص ص53-85..

وعموما فإن التحديث يتضمن معنى التحول من مجتمع تقليدي إى مجتمع حديث، والتحديث عملية تمايز بنائي، أي هي نتائج لتمايزات بنائية أو الانتقال من مجتمع متجانس غلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة، فضلا على أن هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية هي الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والحراك الاجتماعي السكاني. كما أن التحديث عملية تغير اجتماعي يتحول فيه المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا[113].

ويذهب "ألبرت مور" إلى أن التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة[114].

وإيجازا للقول :يقصد بالتحديث العملية التي يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدي للحياة إلى نمط حياة أكثر حداثة وتقدما، ويتسم بالتغير والتقدم التكنولوجي، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسية التي تمهد للتحديث وتعضده[115].

رابعا: الحراك الاجتماعي

الحراك الاجتماعي هو المظهر الدينامي للتدرج الطبقي، أو بعبارة أخرى حركة الأفراد والجماعات من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر، وانتقال السمات الثقافية بين الأفراد والجماعات[116].

---

[113]: مصطفى أحمد الخشاب، 1981، التغير الاجتماعي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص6.

[114]: عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، 2002، علم الاجتماع والتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص33.

[115] : Everett Rogers & Rabel J.Burdge, Social Change in Rural Societies, Mcgraw Hill, New York, 1972, p. 404.

خامسا: الحركة الاجتماعية

فهي تشير إلى جزء من التطور الاجتماعي محصور في زمن معين ونظام خاص[117].

سادسا: المجتمع المحلي والقرية

المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد يعيشون معا في منطقة أو بيئة محددة النطاق والمعالم، ويرتبطون معا بعلاقات اجتماعية، ويعملون سويا من أجل أن يعيشوا حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق قواعد ومعايير منظمة، ويشعرون بإحساس الانتماء إلى بعضهم البعض. كما أن لديهم العديد من المنظمات التي تخدمهم وتحقق لهم مطالبهم الحياتية، ويتخذ المجتمع المحلي صورا وأشكالاً عديدة؛ مثل القرية، المدينة، أحياء المدينة، المجتمعات القبلية والرعوية، ويمثل المجتمع المحلي جزءا من المجتمع العام.

أما القرية فهي نموذج من نماذج المجتمع المحلي له طريقة معينة في الحياة ويتخذ من الزراعة وسيلة لكسب العيش ويعتمد أساسا عليها في حياته .

سابعا: التنشئة الاجتماعية

تعد عملية التنشئة الاجتماعية قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها. مارستها الأسرة والقبيلة والشعوب منذ نشأتها الأولى لتربي أبنائها على ما نشأت هي عليه، ولتحافظ على استمرار عاداتها وتقاليدها وخصائصها المختلفة. هذا ما فعلته الحضارات المختلفة قديما وحديثا من ممارسات وما تبعته من أساليب في سبيل تدريب أبنائها وتنشئتهم على القيم والمعتقدات التي تؤمن بها[118]. ولقد اتخذ هذا المفهوم مصطلحات وأبعاد متعددة ومتنوعة

---

[116]: مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص289.
[117]: حسن شحاته سعفان، مرجع سبق ذكره، ص321.
[118]: عبد الله زاهي الرشدان، 2005، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، دار وائل للنشر، ص 16.

بسبب تنوع واختلاف العلوم كل حسب تخصصه وكل وفق منظوره كعلم الاجتماع، وعلم النفس الأنتروبولوجيا وعلم التربية، وأطلقت عليها تسميات مختلفة كالتعلم الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والتطبيع الاجتماعي ولا تخرج هذه التسميات في نظر علماء الاجتماع عن كونها "عمليات" والتي يتم من خلالها إعداد الفرد ليأخذ مكانة في الجماعة التي ولد فيها .فهي عملية تفاعل يتم عن طريقها تعديل سلوك الشخص بحيث يتطابق مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها.

والتنشئة كعملية مستمرة لا تقتصر فقط على مرحلة عمرية محددة وإنما تمتد من الطفولة، فالمراهقة، فالرشد وصولا إلى الشيخوخة ولهذا فهي عملية حساسة لا يمكن تجاوزها في أي مرحلة لأن لكل مرحلة تنشئة خاصة تختلف في مضمونها وجوهرها عن سابقتها، ولا يكاد يخلوا أي نظام اجتماعي صغيرا كان أم كبيرا وأي مؤسسة رسمية أو غير رسمية من هذه العملية ولكنها تختلف من واحدة إلى أخرى بأسلوبها لا بهدفها ومن أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية نجد الأسرة، التي تعتبر البيئة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد وتبنى فيها الشخصية الاجتماعية باعتبارها المجال الحيوي الأمثل للتنشئة الاجتماعية والقاعدة الأساسية في إشباع مختلف حاجات الفرد المادية منها والمعنوية بطريقة تساير فيها المعايير الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية وذلك من خلال إتباع الوالدين مجموعة من الأساليب في إشباع حاجات الأبناء وخصوصا في فترة المراهقة.

1. مفهوم التنشئة الاجتماعية

إن الفرد ككائن عضوي يتشكل ويصبح كائناً عضوياً اجتماعياً عن طريق المجتمع وثقافته، فالفرد يولد وينمو في المجتمع وفق نظام ثقافي معين تتشربه الأفراد والجماعات وهكذا ينمو من خلال تعامله مع أفراد المجتمع ويأخذ هذا التعامل أشكالاً متنوعة منها التقليد والمشاركة والأخذ والعطاء مع الآخرين قصد تعلم القيم ونماذج السلوك والاتجاهات وإكسابه الأدوار المتوقعة منه، كل هذا كنشاط هادف لتحقيق مطالب الفرد من المجتمع ومطالب المجتمع من الفرد، وعلى الرغم من أن الفرد يولد وهو مزود بأنماط سلوكية وراثية وبيولوجية مع استعداد لتقبل التكيف مع بيئته الاجتماعية، إلا أن الفرد محتاج أشد الاحتياج إلى من يأخذ بيده ويوجهه الوجهة السليمة واللازمة ليستطيع العيش والتفاعل مع أفراد جماعته، ولا يتأتى كل هذا من فراغ أو بمحض الصدفة بل إنما ينشأ من خلال أكثر العمليات الاجتماعية أهمية في الحياة ألا وهي التنشئة الاجتماعية، والتي تعددت التعاريف الخاصة بها بتعدد وجهات نظر العلماء والباحثين في هذا المجال، كعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيين، علماء التربية، ...إلخ[119].

وفي مجال هذا التباين، يرى العلماء في الاتجاه الأنثروبولوجي أنه من أهم خصائص المجتمعات الإنسانية قدرتها على حفظ الثقافة ونقلها من جيل لآخر عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تعتبر الوعاء الأول الذي من خلالها يستطيع المجتمع الحفاظ على ثقافته، فالتنشئة الاجتماعية لها علاقة وثيقة بالثقافة للمحافظة عليها وتنميتها وتحديثها، لذلك لابد لها من عملية التواصل من جيل لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى من خلال عمليات

[119]: إبراهيم ناصر، 2004، التنشئة الاجتماعية، عمان، دار عمار، ص 12.

النقل والتحويل والانتشار الثقافي حيث تؤدي هذه العملية دور أساسي مهم في عملية تحقيق التواصل الثقافي[120]، حيث يقول 'فيلبس' B. Phillips في هذا الشأن أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي عن طريقها ينمي الفرد بناء الشخصية ونقل الثقافة من جيل إلى جيل آخر[121]، كما يعرفها **"بارسونز"** بأنها عبارة عن عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة لا نهاية لها[122]، كما أن ' نيوكم' 'Theodore Mead Newcomb' يعرفها فيقول أن التنشئة الاجتماعية بمعناها الواسع هي العملية التي يستطيع الوليد البشري من خلالها وعن طريق ما اكتسبه من إمكانيات سلوكية فطرية محدودة أن يتطور وينمو نفسيا واجتماعيا بحيث يصبح شخصية اجتماعية تعمل وفقا لأحكام الجماعة ومعايير ثقافتها[123].

إن التنشئة الاجتماعية عند الإنثروبولوجيين عملية امتصاص من طرف الطفل لثقافة المجتمع الذي يحيا فيه، فالفرد يكتسب ثقافة مجتمعه من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة التي يتعرض لها أثناء الطفولة وهذه المواقف تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الثقافة السائدة كما أن أساليب التنشئة تختلف باختلاف الثقافات، وثقافة المجتمع هي التي تحدد أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة، فمثلا 'مارجريت ميد' Margaret Mead تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها العملية الثقافية والطريقة التي يتحول بها كل طفل إلى

---

[120]: نعيم حبيب جعنيني، 2009، علم اجتماع التربية المعاصر، ط1، عمان، دار وائل، ص 239.
[121]: طلعت إبراهيم لطفي، 1997، التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 181.
[122]: صالح محمد علي أبو جادو، 1998، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، دار المسيرة، ص 18.
[123]: ج. ف. نيللر، 1927، الأصول الثقافية للتربية، ترجمة محمد منير مرسي وآخرون، القاهرة، عالم الكتاب، ص 14.

عضو كامل في مجتمع بشري معين[124]، ويرى 'هولتكرانس' أن التنشئة الاجتماعية حلت محل اصطلاح التثقف من الخارج باعتبارها مفهوما يدل على عملية التغير النفسي التي تجعل الفرد جزءا من ثقافته ومجتمعه[125]، ويعرف'هيرسكوفيتش' هذه العملية باعتبارها عملية واعية أو غير واعية تتم ممارستها داخل الحدود التي يفرضها نظام معين من نظم العادات ويرى أن هناك فاصلا بين عمليتي التنشئة الاجتماعية والتنشئة الثقافية، حيث أن هذه الأخيرة تحقق له كل أنواع الإشباع والتكيف مع الحياة الاجتماعية[126].

بينما يرى علماء الاجتماع أنها عملية يتم فيها التواصل الاجتماعي والثقافي لحياة الناس الاجتماعية، حيث يذهبون في تعريفهم لمفهوم التنشئة الاجتماعية إلى الاهتمام بالنظم الاجتماعية والتي من شأنها أن تحول الإنسان تلك المادة العضوية إلى فرد اجتماعي قادر على التفاعل والاندماج بيسر مع أفراد المجتمع، فالتنشئة الاجتماعية حسب المفهوم الاجتماعي ما هي إلا تدريب الأفراد على أدوارهم المستقبلية، ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وفي هذا الإطار يعرف 'حامد عبد السلام زهران' التنشئة الاجتماعية بأنها عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد، طفلا، فمراهقا، فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لادوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة مجتمعه والتوافق الاجتماعي معه، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية[127]، كما يرى 'سعيد فرح' أن التنشئة الاجتماعية هي التفاعل الذي

[124]: عامر مصباح، 2003، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، ط1، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 28.
[125]: محمد إسماعيل زكي، 1980، أنثروبولوجية التربية، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 259.
[126]: محمد يسرى إبراهيم دعبس، 1997، التربية الأسرية وتنمية المجتمع، الإسكندرية، (ب.ن)، ص 9 .
[127]: صلاح الدين شروخ، 2004، علم الاجتماع التربوي، عنابة، الجزائر، دار العلوم، ص 57.

يكتسب الطفل بواسطته شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه، فمن خلال هذه العملية وهذا التفاعل يقوم المجتمع بجميع مؤسساته بتنشئة الصغار، وجعلهم أعضاء متحملين لأدوار اجتماعية يشاركون بها الآخرين نحو تقدم وتطور واستمرارية مجتمعهم[128]، ولهذا فهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي مستمرة، تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعات الرفاق ونسق المهنة ومن ثم تستمر عملية التنشئة بأتساع دائرة التفاعل وهي تسعى لتحقيق التكامل والتوحد مع العناصر الثقافية والاجتماعية، تهدف إلى تلقينهم القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف التي يقرها المجتمع للحفاظ عليها لتحقيق التوافق بين الأفراد وبين معايير المجتمع وأهدافه العليا[129]، مما يؤدي إلى خلق نوع من التضامن والتماسك في المجتمع، وفي هذا الإطار يرى "ألكن" Frederick Elkin أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتعلم بواسطتها فرد ما طرائق مجتمع أو جماعة حتى يستطيع أن يتعامل معها وهي تتضمن تعلم واستيعاب أنماط السلوك، والقيم، والمشاعر المناسبة لهذا المجتمع أو الجماعة[130]، حيث أن التنشئة الاجتماعية بهذا المفهوم هي عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد، طفلا فمراهقا فراشدا فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية[131]، وهي

[128]: محمد سعيد فرح، 1980، الطفولة والثقافة والمجتمع، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص ص 43-55.
[129]: محمد عبده محجوب وآخرون، 2005، التنشئة الاجتماعية دراسات أنثروبولوجية في الثقافة والشخصية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 39.
[130]: عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[131]: محمد حامد عبد السلام زهران، 1974، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ص 243.

منظومة الآليات التي تمكن الفرد، على مدى حياته، من تعلم واستبطان القيم الاجتماعية الثقافية السائدة في وسطه الاجتماعي ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية، ولكون الطفل يمر بمرحلة حرجة عندما يستدمج القيم والاتجاهات والمعايير والأدوار التي تشكل شخصيته، وتؤدي إلى اندماجه في مجتمعه، فإنه يمكن اعتبار أي نشاط يبذل لتعلم دور اجتماعي جديد يمكن الشخص من أداء وظيفة في جماعة أو مجتمع بمثابة عملية تنشئة اجتماعية[132]، وفي هذا السياق يعرف العالمان الأمريكيان 'بريم' و'ويلر' Orville Stanton Wheeler & G. Brim التنشئة الاجتماعية بأنها "عملية يكتسب فيها الفرد المعارف والقدرات، التي تتيح لهم فرصة المشاركة في الحياة الاجتماعية، بوصفهم أعضاء فاعلين فيها"[133]، كما عرفها 'ماير' Philip Mayer بأنها عملية غرس المهارات والاتجاهات الضرورية لدى الناشئ ليلعب الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه في جماعة ما أو مجتمع ما [134]، بينما يعرفها 'غي روشي' Guy Rocher بأنها الطريقة التي يتعلم بها أعضاء جماعة من الجماعات نماذج مجتمعهم ويتمثلونها ويجعلون منها قواعد الشخصية في الحياة[135]، كما أن "والاس" Wallace يعتبر التنشئة الاجتماعية همزة وصل بين الثقافة والشخصية[136].

أما علماء النفس فيركزون على الجوانب النفسية والقابليات الأساسية للتعلم عند الأطفال، التي تمكنهم من تشرب القيم والمعايير الثقافية القائمة في المجتمع، فهم يؤكدون

[132]: خليل عمر معن وآخرون، 2006، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، عمان، دار الشروق، ص 190.
[133]: محمد عبده محجوب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[134]: محمد ياسين عطوف، 1981، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، بيروت دار النهار، ص59.
[135]: غي روشيه، 1983، مدخل إلى علم الاجتماع العام (1) الفعل الاجتماعي، ترجمة مصطفى دندشيلي، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 66.
[136]: سامية حسن الساعاتي، 1983، الثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، ص 224.

على أن شخصية الفرد تتكون وتتشكل في السنوات الأولى فقط من حياته أما ما يتعرض له الفرد فيما بعد من تأثيرات فإنها تبقى ثانوية بالنسبة لما يكون قد تعرض له في مرحلة الطفولة، فعناصر شخصية الفرد تعود إلى المرحلة الطفولة وما يتعرض له الفرد من خبرات إيجابية أو سلبية، فالطفل يولد ولديه مجموعة من الغرائز والنزوات، والتي يحاول إشباعها والتي قد تهدد استقرار المجتمع، ولقد عرف علماء النفس مفهوم التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يستطيع بمقتضاها الأفراد المنشئين اجتماعيا عن كبح نزواتهم وتنظيمها وفق متطلبات المجتمع ونظامه الاجتماعي السائد ويكون سلوكهم هذا مناقضا لسلوك الأفراد غير المنشئين اجتماعيا، والذين تؤدي أنانيتهم في إشباع نزواتهم للإضرار بالآخرين وبسلامة المجتمع، وبهذا نجد أن وظيفة التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر علماء النفس، هي تحقيق التوازن بين نزوات الفرد ورغبات المجتمع بحيث يمكن تهذيب هذه النزوات وتحويلها إلى سلوكيات مقبولة اجتماعيا وهذا يبرز نوعا من التضحية أو تأجيل اللذة والمتعة وقبول المعايير، ومراعاة سعادة ورفاهية الآخرين في مقابل السعادة الذاتية[137]، حيث يقول "موري" Murray في هذا الشأن أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم من خلالها التوفيق بين دوافع الفرد ورغباته الخاصة وبين مطالب واهتمامات الآخرين والتي تكون متمثلة في البناء الثقافي الذي يعيش فيه الفرد[138].

وعلى خلاف ذلك ينظر التربويون إلى التنشئة الاجتماعية بوصفها العمليات التي تهيئ الأجيال الجديدة للقيام بالوظائف الأساسية في الحياة الاجتماعية. والنقطة المركزية، التي

[137]: عبد الرحمان العيسوي، 1985، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص 207.
[138]: عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

تلتقي عندها جميع هذه التيارات، هي النظر إلى التنشئة بوصفها محور اللقاء والتواصل بين الفرد والمجتمع، ولهذا عرف **"دوركايم"** التربية بأنها عملية اجتماعية تمارسها الأجيال الراشدة على الأجيال التي لم ترشد بعد، وذلك من أجل ضمان تواصلها الاجتماعي[139].

فالتنشئة الاجتماعية إذن هي عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه، وتوريثه إياه توريثا متعمدا بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه، وتدريبه طرق التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه[140]، وهي بذلك عملية تشمل كافة الأساليب التي يتلقاها الفرد من الأسرة.

2. التنشئة الأسرية

الأسرة هي المجتمع الإنساني الأول الذي يمارس فيه الصغير أولى علاقاته الإنسانية، لذلك كانت الأسرة الأولى التي تؤثر فيه، وكان لأنماط السلوك الاجتماعي الذي يتعلمه الصغير في محيطها قيمة كبرى في حياته المستقبلية ولذلك نستطيع أن نرجع السمات الأساسية للسلوك الاجتماعي للفرد إلى المرحلة الأولى من حياته والى علاقته بأفراد أسرته واتجاهات هؤلاء الأفراد وأنماط سلوكهم، والوالدان من خلال ممارساتهما الوالدية (الأمومة والأبوة) يزودان الطفل بالقيم والمفاهيم التي تجعل منه عضوا في المجتمع[141]، وسلوك الأفراد المحيطة بالطفل وتفاعلهم معه هو الذي يحدد اتجاهات تكوين ذات الطفل ويصبغ شخصيته ويشكلها، وكما تأكده مقولة 'ابن خلدون' فإن الإنسان 'إبن عوائده'، وهي الفكرة

---

[139]: Emile Durkheim, 1989, Education et Sociologie, 2ème éd., Paris, Presse universitaires de France, P.6.

[140]: عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[141]: فاطمة المنتصر الكتاني، 2000، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، عمان، دار الشروق، ص 49.

التي رددها "كارل ماركس" بعده بخمسة قرون بقوله 'الإنسان هو منتوج بيئته'[142]، والأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تلعب دورا بالغ الأهمية في تأصيل وتوضيح الخبرات والمعارف الخاصة بالحياة الأسرية، وقد ساعد علم النفس الحديث على إبراز أهمية دور الآباء في النمو النفسي وإكساب الطفل معايير جديدة، فضلا عن اكتسابه الشخصية الفردية والجماعية[143]، فالإنسان لا يولد شخصا ولكن يولد فردا ثم يبدأ في اكتساب شخصيته تدريجيا في الوسط للاجتماعي الذي يولد فيه ألا وهي الأسرة[144].

ولقد أوضحت دراسات كثيرة مدى أهمية عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية في اكتساب وتكوين نسق قيمي أخلاقي إيجابي عند الناشئة، فالأسرة هي المصدر الأساسي لتكوين الاستعدادات الأخلاقية عند الطفل، ومن مهام الأسرة الرئيسية متابعة نمو ورقي هذه الاستعدادات في إطار يسمح بالتوفيق بين المطالب المجتمعية والمطالب الذاتية للطفل[145]، والعمل في نفس الوقت على تدريب الطفل على التفريق بين ما هو مرغوب فيه ومقبول اجتماعيا، وبين ما هو غير مرغوب فيه ومضاد للمجتمع، فدور الأسرة يكمن في ترسيخ نسق قيمي إيجابي واضح المعالم ومحدد الضوابط، وتوفير شروط تربوية ملائمة تسمح للطفل "باستبطان هذا النسق الأخلاقي، وترجمته إلى ضوابط داخلية"[146]، ولا يتحقق التكيف الاجتماعي الملائم إلا إذا استطاعت الأسرة أن تحقق هذين الغرضين، فالطفل بحاجة إلى

---

[142]: Abdelghani Megherbi, 1986, La Culture et la Personnalité dans la Société Algérienne, de Massinissa à nos jours, Alger, ENAL, P.9.

[143]: مصطفى زايد، 2004، "الأسرة التغير والمؤسسات الاجتماعية"، مداخلة مقدمة لملتقى (التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية) بالجزائر العاصمة، 20-21 جانفي 2004، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2006، الجزء 1، ص 13.

[144]: مراد زعيمي، 2006، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، عنابة، جامعة باجي مختار، ص 72.

[145]: محمد مصطفى محمد، د.ت، التكيف والمشكلات المدرسية من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص138.

[146]: عدلي السمري، 1992، السلوك الانحرافي دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص290.

سلطة ضابطة، وإلى نوع من التوجيه يوضح له بين الحرية والفوضى، وبين ما هو مقبول وغير مقبول.

3. أهداف التنشئة الاجتماعية

تهدف التنشئة الاجتماعية إلى إكساب الفرد أنماط السلوك السائدة في مجتمعه بحيث يمتثل للقيم والمعايير التي يتبناها المجتمع وتصبح قيما ومعاييرا خاصة به ويسلك بأساليب تتسق معها بما يحقق له المزيد من التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي، ويرى البعض أن الهدف الأساسي من عملية التنشئة الاجتماعية هو خلق ما يسمى بالشخصية المنوالية للمجتمع أي الشخصية التي تجسم العلاقات البارزة بين الأفراد أو الذين يعيشون في مجتمع ما بحيث يؤدي هذا إلى وجود إطار مشترك تتحدد من خلاله الملامح المميزة للمجتمع[147].

[147]: زين العابدين درويش وآخرون، د.ت، علم النفس الاجتماعي أسس وتطبيقات، ط3، القاهرة، دار الفكر العربي، ص 68.

الباب الثالث

مناهج البحث في العلوم الاجتماعية

تمهيد

إن أي مجال معرفي لا يمكن أن نسميه علما ما لم تتوافر فيه ثلاثة شروط أساسية وهي المجال أو الموضوع، والمنهج والنظرية . أما المجال أو الموضوع فهو يسير إلى المادة التي يتخصص هذا الفرع المعرفي في دراستها، وينفرد بها دون سائر المعارف الأخرى؛ ومن ذلك الظواهر الاجتماعية، والنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية أما الشرط الثاني؛ فهو المنهج أي وسيلة الوصول إلى المعرفة سواء كانت تلك الوسيلة عقلية (المنهج الاستنباطي)أو حسية (المنهج الاستقرائي أو التجريبي)، أو المعطيات التاريخية (المنهج الاسترادادي)، ولا يكتمل البنيان الأكاديمي للعلم إلا من خلال وصوله إلى النظرية التي تمثل نسقًا من التعميمات التجريبية أو نسقًا من القضايا، ومن هنا يكتمل الشرط الثالث . وتسود العلاقة الجدلية بين هذه الشروط الثلاثة؛ فالنظرية ليست نهاية المطاف، ولكنها قضايا تخضع للتحقق الإمبريقي مرة أخرى في الواقع الاجتماعي، فإن أثبتت صحتها تدعمت، وإلا فإنها تخضع للمراجعة والتعديل، من خلال منهج علمي محكم. ونفس الشيء إذا لم يسلمنا المنهج إلى المعرفة الصادقة والثابتة؛ فإنه يحتاج إلى المراجعة، وهكذا يبني العلم نفسه بنفسه أو يراجع نفسه بنفسه.

وإذا كانت العلوم الطبيعية قد حققت تقدما ملموسا في نهايات القرن التاسع عشر وطول القرن العشرين؛ فإن ذلك مرده بالدرجة الأولى إلى دقة المنهج وموضوعية الأساليب التي تستخدم في جمع المادة، ورصانة المعايير التي نقيس بها. قد أدركت العلوم الاجتماعية هذه

الحقيقة على مدى هذه الفترة المذكورة، وبالتالي فقد حاكت العلوم الطبيعية في كثير من الأحيان، حتى تثبت أن علوم المجتمع لا تقل شأنًا ولا دقة عن علوم الطبيعة .وعلى هذا فقد أولت العلوم الاجتماعية المنهج جل اهتمامها؛ مما أدى في النهاية إلى تراكم معرفي ساعد على تقدمها وازدهارها .إن النظرية الصحيحة مبنية على منهج صحيح، وأدوات دقيقة للوصول إلى المعرفة، وتوجهات موضوعية تستبعد تحيز الباحث، حتى يدع الواقع يبين عن نفسه.

أولاً: تعريف المنهج العلمي ومسلماته

تشير كلمة المنهج في اللغة العربية إلى الطريق الواضح؛ فنهج الطريق نَهجا وضح واستبان. ويقال نَهج الطريق بينه، ونَهج الطريق سلكه، ونَهج نَهج ،فلان سلَك مسلَكَه[148]، والمِنْهاج هو الطريق الواضح.

والمنهج العلمي هو مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي يسترشد بها الباحثون في دراستهم لظاهرات الكون الفيزيقية (أي الجامدة)، والبيولوجية (أي الحية)، والاجتماعية (أي الإنسانية)، والتي تحدد لهم الإجراءات العملية (الملاحظة الدقيقية وكيفية تسجيلها، والعمليات العقلية (مثل الاستنباط والاستقرار)التي يقومون بها من أجل الوصول إلى المعرفة الصادقة بين الظاهرات[149].

[148]: مجمع اللغة العربية، 1999، المعجم الوجيز، القاهرة ، طبعة وزارة التربية والتعليم، ص636.
[149]: سمير نعيم أحمد، 1992، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط5، القاهرة، المكتب العربي للأوفست، ص43.

وفي ضوء ثبات هذه القواعد عبر التاريخ العلمي، ومراعاة الباحثين لها والتزامهم بها، فقد صارت مسلمات متفقًا عليها .ومن أهم هذه المسلمات في منهج البحث العلمي، والتي تنطبق على منهج البحث الاجتماعي، ما يلي:

- يعتمد المنهج العلمي على التسليم بأن وراء هذا الكون تدبيرا محكما وحسابات دقيقة وأحداثًا تسير بمقدار، وكل ظاهرة من الظواهر يسبقها تاريخ وأسباب وأحداث، وبالتالي وجب على العلماء البحث عن الأسباب، وتأمل الدوافع، والكشف عن العلاقات بين الظاهرة موضع الدراسة وبين الأحداث التي سبقتها.
- يستند المنهج العلمي على الأدلة والقرائن الموضوعية، والتي يمكن إخضاعها للحواس، وبالتالي الحكم على مدى صدقها، والغالب أن العلوم الطبيعية تعتمد على الملاحظة العلمية الدقيقة والمضبوطة، وتستخدم الأدوات والمقاييس الموضوعية، ومن هنا يكون الحكم عليها صحيحا، وقابلاً للمقارنة بين العنصر أو الظاهرة، وغيرها من العناصر أو الظواهر في فترة أخرى، ويصدق ذلك على درجات حرارة السوائل أو الجوامد مثلاً في عالم الطبيعة، ودرجة الانتماء للجماعة أو التماسك الاجتماعي في عالم البشر.
- وحدة الظواهر وترابطها؛ وهي مسلمة أساسية في المنهج العلمي؛ حيث التسليم بأن جميع ظواهر الكون تترابط وتتفاعل مع بعضها البعض، وأن كل شيء فيها له وزنه ومقداره الذي ينسجم مع وزن ومقدار الشيء الآخر. وهنا وجب على الباحث التدبر والتفكير في الأسباب، والحكمة من الخلق، والقوانين التي تحكم التفاعل بين

الظواهر، وتدعم الترابط والانسجام بينها .ولعل علاقة الإنسان بالكون، وعلاقته بالنظام البيئي مثال على ذلك؛ فالنبات هو المخلوق الوحيد المنتج الذي يبني نفسه بنفسه من خلال أشعة الشمس والماء والهواء؛ فهو يمتص ثاني أكسيد الكربون من الهواء، وتمتص جذوره الماء من التربة، وتصنع منهما معا في وجود مادة الكلوروفيل وتحت تأثير أشعة الشمس جميع أنواع المركبات العضوية التي يحتاجها، وتبني منها أجسامها مثل المواد الكربوهيدراتية والدهون والبروتينيات وغيرها .أما جميع الحيوانات الأخرى، والإنسان نفسه؛ فيعتمدون جميعا على غيرهم، سواء النبات أو الحيوان، ويستهلكون ما ينتجه النبات[150]. وتعكس هذه العناصر توازنًا واضحا بين مكونات كل منها، وكل نظام يمثل بيئة متوازنة كالبحار والغابات والبحيرات، ولعل البحوث الاجتماعية تركز على هذه المسلمة فيما يختص بوحدة الظواهر الاجتماعية وترابطها[151].

- الاستمرارية والانتظام في ظواهر الكون، القاعدة التي تحكم الكون هي التغير الدائم، الذي يسير وفق ترتيب محكم ونظام ثابت نسبيا ودقيق؛ فهناك ظروف معينة لو توافرت، يستتبعها حدوث أحداث معينة، وبالتالي يسعى العلماء للكشف عن القوانين الثابتة نسبيا، والتي تكمن وراء التغير، وبهذه القواعد أو المسلمات يمكن استخدام المنهج العلمي الذي يميز بين العلم وما دون العلم وما يسمو على العلم . وإذا كانت كل العلوم تستخدم منهجا علميا، إلا أن كل علم منها يستخدم أساليب

[150]: علي المكاوي، 1995، البيئة والصحة :دراسة في علم الاجتماع الطبي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ص25-26.
[151]: سمير نعيم، مرجع سابق، ص45.

مختلفة في دراسته لموضوعات اهتمامه، ويعتمد على أدوات مناسبة تساعد على إدراك الظاهرة وفهمها. إن ظواهر المجتمع يمكن إدراكها وملاحظتها بالحواس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي نطبق عليها المنهج العلمي للوصول إلى القوانين التي تحكمها.

ثانيا: العناصر الأساسية للمنهج العلمي

يعتمد المنهج العلمي أساسا على استقراء الوقائع؛ إلا أن الباحث لا يقف عند مستوى هذه الوقائع، ويظل مستغرقًا فيها، كما أنه لا يدرس كل الوقائع، وإنما عليه أن يختار من بينها ما يحصر نطاق دراسته فيه، وبالتالي يختار العلم طائفة من الظواهر يسعى إلى تفسيرها، وبذلك يصير للمنهج العلمي عنصران رئيسيان هما الملاحظة العلمية، والإطار النظري الذي يتم من خلاله توجيه الملاحظات وربطها والتأليف بينها .ونعرض في هذه الفقرة لأهم عناصر المنهج العلمي؛ وهي الملاحظة العلمية، والمفاهيم والتصورات، والفروض، والنظريات، والتفسيرات وبناء الأنماط الفرضية[152].

1. الملاحظة العلمية

وهي قاعدة العلم، ونقطة البدء عند جمع الشواهد .ثم يعود إليها الباحث مرة أخرى ليتحقق من صحة النتائج والاستخلاصات، وهناك ملاحظة سريعة عابرة يقوم بها الإنسان في ظروف الحياة العادية، وهناك الملاحظة العلمية التي تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بدقة تامة وفق قواعد محددة للكشف عن تفاصيل الظواهر، ولمعرفة العلاقات

[152]: محمد علي محمد، 1981، علم الاجتماع والمنهج العلمي :دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص145.

التي تربط بين عناصرها، وهي تتميز عن الملاحظة العابرة بأن الباحث يقوم بها لخدمة بحث معين وليس كيفما اتفق، كما أنها مخططة بطريقة منظمة؛ من أجل تحقيق أهداف البحث، ثم إن الملاحظات العلمية تثبت وتسجل تسجيلاً دقيقًا. والملاحظة العلمية فوق كل ذلك يمكن تكرارها بالعودة للظاهرة نفسها مرة أخرى للتحقق من صحة الملاحظة، والوقوف على مدى دقتها.

وهكذا نستطيع القول بأن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدرا أساسيا من مصادر الحصول على البيانات، بل إن البعض ذهب إلى حد اعتبارها منهجا مستقلا من مناهج البحث العلمي، ذلك أن الملاحظة تخدم الكثير من أهداف البحوث، فيمكن استخدامها في مراحل البحث الاستكشافية، حين توحي الملاحظات بأفكار واستبصارات جديدة يترجمها الباحث إلى فروض علمية قابلة للاختبار. وهنا يمكن الاعتماد على الملاحظة أيضا في مرحلة التحقق من صحة هذا الفروض ولذلك يقال إن الملاحظة تتخذ في البحث العلمي صورا عديدة، تبدأ من الملاحظة البسيطة غير المضبوطة حتى تصل إلى أدق أنواع الملاحظات التي تستخدم فيها الأدوات والأجهزة ووسائل التسجيل المضبوطة فكأن الملاحظة العلمية موجهة بفكرة محددة ماثلة في ذهن الباحث، وليست مجرد مشاهدة بسيطة يعتمد فيها الباحث على حواسه المجردة.

وجدير بالذكر أن الباحث العلمي لا يلاحظ كل الوقائع ملاحظة دقيقة، لذلك فهو يميز عادة بينها لكي يختار ما له مغزى ودلالة، أي أن عليه أن يطور من قدرته على اختيار ما يستحق الملاحظة وهو اختيار حاسم، كثيرا ما يتوقف عليه نجاح أو فشل عمله العلمي

بأكمله، وهنا ينبغي أن نحدد بدقة أنواع الوقائع التي نلاحظها، فقد تتعلق بوقائع عرضية لا يؤدي استقراؤها إلى اكتشاف القانون المطلوب وتغفل بذلك الوقائع التي أطلق عليها "فرانسيس بيكون" مصطلح "الوقائع الممتازة"، مما يقلل من قيمة الملاحظة، ويتطلب بالطبع تنمية القدرة على الملاحظة بالتعود على مراقبة الأشياء بذهن نشط مستفسر، وليس من المبالغة أن نقول إن التنمية القوية لعادات الملاحظة أهم للبحث من تكديس المعلومات الدراسية، وليس من شك أن دور الباحث في ملاحظة العلاقات والسلوك الاجتماعي من الأهمية بمكان، إذ يتوقف على مهاراته وقدراته مدى الاعتماد على الوقائع التي يجمعها بنفسه، ولا يتوافر في هذا النوع من الملاحظة الاجتماعية نفس الدرجة من الضبط والتحكم في الظروف المحيطة بالقائم بالملاحظة كما هو الحال في العلوم الطبيعية[153].

وعموما فإن نجاح الملاحظة العلمية في تطبيق الهدف منها؛ يتوقف على توافر مجموعة من الشروط، فمن الضروري أولاً أن تكون الملاحظة شاملة، بحيث تحيط بكافة العوامل المؤثرة في إحداث الظاهرة، في الوقت الذي نركز فيه الاهتمام على مجال بعينه باعتباره يضم الوقائع الممتازة .ومن الضروري ثانيا أن تكون الملاحظة موضوعية؛ أي مجردة من كل طابع أو تقدير شخصي يتسع فيه مجال الخطأ قليلاً أو كثيرا، ومن الضروري ثالثًا وأخيرا التثبت من طريقة دراسة الظواهر المختلفة المرتبطة بواقعة ما؛ بحيث يستعين الباحث في دراسته بكافة الأدوات والأجهزة والوسائل التي تمكنه من إجراء ملاحظة دقيقة لتلك الظواهر.

[153]: نفس المرجع، ص148.

2. المفاهيم والتصورات

تلعب المفاهيم دورا هاما في العالم، فكلما تطورت صياغتها، واستطاع الباحثون تنمية تصورات جديدة؛ كلما دل ذلك على تقدم المعرفة العلمية، وقدرتها على حل المشكلات. وعلى هذا "فإن المعرفة في ذاتها قوة "على حد تعبير "فرانسيس بيكون"، ولعل واقع المجتمع الدولي الآن في ظل العولمة يؤكد على أهمية المعرفة في السيطرة على العالم، واكتساب القوة.

إن العلم يسعى إلى بحث قطاعات محددة من الوقائع، من خلال نسق فكري مجرد، قادر على تفسير هذه القطاعات، وبالتالي وجب على العلم أن يطور مصطلحاته ومفاهيمه لإمكانية التواصل المعرفي، ضمن ما يسمى بالإطار التصوري، ذلك لأننا نستخدم تلك المصطلحات للإشارة إلى الظواهر التي ندرسها، وعندما نصوغ قضية ما فإننا نستعين بالمفاهيم باعتبارها رموزا لما ندرسه من وقائع؛ إذ المفهوم تجريد للأحداث، أو هو وصف مختصر لوقائع كثيرة.

وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والموضوعات التي ترمز إليها مثل مفاهيم الطفل، والرجل، وكذلك المفاهيم التي تشير إلى صفات الكبر، أو الصغر، أو القلة، أو الكثرة، أو البياض أو السواد .وهناك مفاهيم أخرى تعتبر استنتاجات على مستوى أعلى من التجريد، فتشير إلى علاقات بين أشياء أو حوادث، وهذه هي البناءات الفرضية، ويمثل هذه البناءات مصطلحات مثل، العدالة، والولاء، والصداقة، والتضامن، والاتجاهات، والدور، والمكانة ...

إلخ[154]، وتعتبر هذه المفاهيم الوحدات الأساسية لتكوين النظريات العلمية، وأهم ما يشترط فيها هو الصياغة الإجرائية؛ أي وضوح العلاقة بين التصور والأساس الواقعي الذي أقيم عليه. ويتطلب ذلك من الباحث أن يقوم بداءة بعملية تحليل منطقي تستهدف اكتشاف الأبعاد المختلفة للمفهوم المستخدم، وتحقيق الترابط بين هذه الأبعاد؛ بحيث يمكن تمييز كل الأنماط التي تشير إليها، ثم حصر هذه الأنماط لدراستها .وبعد ذلك ينتقل الباحث إلى خطوة تالية وهي ترجمة الأنماط المختارة للدراسة إلى فئات إجرائية ومؤشرات إمبيريقية، ويحسن في هذه الحالة تحديد المصادر التي سوف يحصل منها الباحث على المعلومات.

وتضطلع المفاهيم بعدة وظائف هامة هي :توجيه الباحث من خلال تحديدها للمنظور العلمي، وتعيينها لنقطة الانطلاق؛ فيصبح إدراك العلاقات بين الظواهر أمرا ميسورا، والوظيفة الثانية هي تحديد العمليات والإجراءات الضرورية لملاحظة الفئات والمتغيرات التي يمكن أن تمدنا بمعلومات أكثر عن موضوع الدراسة .وثالثة الوظائف هي أن المفاهيم تسمح لنا بإجراء الاستنتاجات العلمية؛ فعن طريق الاستنباط باستخدام قواعد المنطق يمكننا أن نعمم من المفاهيم التي طورناها على حالات أخرى، ويمكن أن يتعلق هذا التعميم بالمستقبل؛ فيتخذ صورة التنبؤ، كما يدرس علماء الاجتماع التاريخ الماضي في بحوثهم التاريخية.

[154]: نفس المرجع، ص150.

3. الفروض

من المعروف أن الحادثة تقع أولاً، ثم نلاحظها ثانيا، وقد تتوافر لنا بعض المعلومات الأولية عن ميدان الظاهرة، فنبدأ بالتفكير والتأمل والنظر في الأسباب التي أدت لوقوعها، وصلاتها بالعوامل الأخرى المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتطرح هذه الأفكار والتأملات نفسها في صيغة تساؤل، يتلقى إجابة على مستوى التفكير والتأمل أيضا.

وعند تحليل هذه التساؤلات وتحديدها كمشكلة علمية تستأهل الدراسة الواقعية نكون قد بدأنا ترتيب الإجابات المحتملة كفروض نخضعها للاختبار التجريبي .وفي ضوء هذه الأفكار نصوغ مشكلة البحث صياغة محددة، ونضع الإجابات المحتملة وضعا صحيحا؛ لأنها هي الفروض التي توجه مسار البحث، فإنها وإذا تحققت ستكون النظرية العلمية المفسرة لتلك الظاهرة، وبالتالي نجد أن العلاقة بين الفرض والنظرية هي علاقة وثيقة، كما أن الفروض هي قضايا تصاغ من أجل اختبارها واقعيا، وقد تجيء نتائج الاختبار محققة لتلك الفروض، وقد تكون عكس ذلك فتبحث عن فرض آخر، وهناك مجموعة من الشروط لا بد من توافرها في الفرض العلمي وهي[155]:

- أن يكون الفرض إجابة ملائمة للمشكلة المحددة التي تحتاج إلى إجابة.
- أن يكون الفرض هو أبسط إجابة ممكنة لمشكلة البحث.
- أن يكون الفرض قابلاً للتحقق.
- أن يصاغ الفرض على نحو يسمح بإثبات بطلانه.

[155]: نفس المرجع، ص ص159-160.

ثالثًا: أساليب البحث الاجتماعي

تستخدم البحوث الاجتماعية أساليب مختلفة، حسب طبيعة الموضوع الذي تدرسه ولذلك يمكن استخدام الأسلوب الوصفي في موضوع، في حين نستخدم الأسلوب الاستطلاعي في موضوع آخر لم يدرس من قبل، بينما تعتمد بحوث ثالثة على الأسلوب التجريبي وبما يتفق مع طبيعتها، وفي النهاية يتناسب الأسلوب التاريخي مع موضوع يصعب فيه التجريب وهكذا. وسوف نشير بإيجاز إلى هذه الأساليب فيما يلي:

1. **الأسلوب الاستطلاعي أو الكشفي**

وهو أسلوب يلجأ إليه الباحث الاجتماعي في حالات ندرة المعرفة العلمية أو البيانات عن الظاهرة التي يدرسها، ولذلك يتحتم عليه اللجوء إلى هذا الأسلوب؛ فيبدأ دراسته الاستطلاعية باستكشاف أبعاد الظاهرة، وقد تكون صياغته لمشكلة بحثه صياغة عامة وغير دقيقة، إلى أن تتوافر البيانات الدقيقة.

إن الدراسة الاستطلاعية تستلزم المرونة في إجراءاتها، أو في الأدوات التي تستخدمها، وكلما قطع الباحث شوطًا كلما حدد موضوعه، وأداة بحثه، والأسئلة التي يريد الإجابة عليها، فبعد أن كان يجمع أكبر قدر ممكن من البيانات من أي مصدر من أجل الكشف عن أبعاد الظاهرة، وإثارة القضايا المرتبطة بها؛ إلا أنه في نهاية الأمر يحكم أداة بحثه، ويقنن أسئلته، ويحبك موضوعه، وينتقي مصادر بياناته، ويدقق في إجراء مقابلاته .ولعل بحث تعاطي

الحشيش الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام 1957 مثال على ذلك[156].

2. الأسلوب الوصفي

إرتبطت نشأة هذا الأسلوب بحركة المسح الاجتماعي في إنجلترا، والمنهج المونوجرافي في فرنسا، ونشأة الدراسات الأنثروبولوجية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، ويعتمد الأسلوب الوصفي على الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي، وتسهم في تحليل ظواهره، من أجل جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع، وصياغة عدد من التعميمات أو النتائج، ووضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية في هذا المجال[157].

وتسير الدراسة الوصفية في خطوات متتالية، تبدأ باختيار الوحدة الاجتماعية الأولية والأساسية في موضوع الدراسة، ثم تخطو نحو اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر ومكونات وحدة الدراسة؛ لتصل إلى الخطوة الأخيرة وهي فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة وفي وظائفها.

والغالب أن الباحث يلجأ إلى هذا الأسلوب الوصفي حين يكون على علم بأبعاد الظاهرة التي يدرسها؛ نظرا لتوفر بيانات عنها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سابقة، ويريد الوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة، تتيح فهما أفضل أو وضع سياسات لها، أو اتخاذ إجراءات مستقبلية خاصة بها، وقد يكون موضوع الدراسة مثلاً

[156]: سمير نعيم، مرجع سابق، ص118.
[157]: محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص300-301.

الضبط الاجتماعي بين الأساليب الرسمية وغير الرسمية، أو الخدمة الصحية في مجتمع محلي، أو مستقبل الطب الشعبي في مجتمع حضري ...إلخ.

وقد يكون الوصف كميا أو كيفيا، من أجل الفهم أو التقويم، أو التطبيق العملي؛ ولذلك فهي تُصنف إلى بحوث وصفية تشخيصية، وبحوث تقويمية، وبحوث عملية[158]، كما تصنف إلى بحوث وصفية آنية أو تتبعية أو مقارنة، وإلى بحوث مسحية ودراسة للحالة، ولكن أكثرها شيوعا هو المسح الاجتماعي الذي يغلب عليه الطابع الكمي، والتركيز على وصف الوضع القائم لشيء ما بالمجتمع، وأكثر الأدوات المستخدمة فيه الاستبيان والمقابلة.

3. الأسلوب التجريبي

يلجأ الباحث إلى استخدام الأسلوب التجريبي في البحث، حين يكون على إلمام كافٍ بمعظم جوانب الظاهرة موضوع الدراسة، ولكنه يريد أن يختبر العلاقة بين متغيرين أو عنصرين أو أكثر من المتغيرات المكونة لها .ليس هذا فحسب بل إنه نظرا لتوفر الكثير من المعرفة عن الظاهرة؛ فإنه يستطيع أيضا أن يقوم مسبقًا بتخمين أو توقع نوع هذه العلاقة بين المتغيرين، ويكون هدفه من الدراسة اختبار صدق أو خطأ هذا التوقع أي الفرض[159].

ويعد التجريب أسلوبا معروفًا في العلوم الطبيعية؛ حيث يجري الباحث تجاربه على العناصر والمواد في معمله، فيعرض إحداها لمتغير، ويبعده عن الأخرى ليقيس أثر هذا المتغير على الطبيعة، ومن خلال مقاييس مادية ملموسة مثل الطول والوزن والحجم

[158]: سمير نعيم، مرجع سابق، ص120.
[159]: سمير نعيم، مرجع سابق، ص122.

والكثافة ..إلخ، ومن ذلك العلاقة بين نوع من المبيد الحشري، وبين القضاء على الحشرات الضارة بالنبات، والعلاقة بين السماد ونمو النبات.

إن التجربة المعملية الكلاسيكية تعد تقليدا لمنهج العلوم الطبيعية؛ حيث تحدد عاملاً مؤثرا يسمى المتغير المستعمل وعاملاً متأثرا أو نتيجة ويسمى بالمتغير التابع؛ وهو تابع لأن الباحث يفترض أن وجوده يعتمد على عوامل أخرى[160]. وتقترب التجربة في العلوم الاجتماعية من هذا الشكل الموجود في العلوم الطبيعية حيث يحاول أن يحقق قدرا من التحكم الدقيق في الموقف التجريبي، من خلال اختبار جماعتين من الأفراد متماثلتين في كل الخصائص التي يشعر أنها يمكن أن تؤثر على بعض المؤثرات التي تتعرض لها الجماعتان . ويطلق على المجموعة التي تتعرض لتأثير المتغير المستقل المجموعة التجريبية، وعلى المجموعة التي لا تتعرض لهذا التأثير المجموعة الضابطة، وغالبا ما تعتمد النتائج على القياس بدرجة كبيرة،وبالتالي فهي تعطينا نتائج كمية.

رابعا: طرق البحث في علم الاجتماع (الطرق الكيفية)

يحوي البحث الاجتماعي مجموعة من الطرق التي تعتمد على جمع المادة الميدانية وتحليلها وتفسيرها والتفكير في الموضوع أساسا، من خلال أدوات ترتكز على الحواس حينًا كالملاحظة، وعلى التحليل والربط والاستنتاج حينًا آخر كتحليل المضمون، وعلى إبراز أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين النظائر كالمقارنة حينًا ثالثًا، وعلى السجلات والمدونات التاريخية في النهاية كالطريقة التاريخية .وتسعى هذه الطرق إلى تناول الموضوع المدروس أو الظاهرة بالتشخيص والتحليل والتفسير، والتعبير عن ذلك في صورة مصطلحات وعبارات وجمل

[160]: محمد الجوهري ، عبد الله الخريجي، 1983، طرق البحث الاجتماعي، ط4، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص296.

ومواقف وقصص وأمثال وأشعار ...إلخ، أي إنها في الغالب طرق بعيدة عن الأرقام والإحصاءات والتكميم؛ ولذلك فهي طرق كيفية نذكر منها(دراسة الحالة، تحليل المضمون، المقارنة، الطريقة التاريخية).

1. **دراسة الحالة**

❖ **تعريفها:** وهي محاولة فهم التطور الذي آلت إليه وحدة ما، بالرجوع إلى جميع مصادر المعرفة الخاصة بهذا التطور، بقصد فهم هذه الوحدة والوحدات المشابهة، وتقدم دراسة الحالة بيانات تفصيلية عن موضوع الدراسة، والمراحل التي قطعها في سبيل التغير، وأهم العوامل التي تؤدي إلى حدوثة، وتلك التي تعوقه[161].

والفرض الأساسي الذي تستند إليه دراسة الحالة هو أن كثيرا من اتجاهات الفرد الاجتماعية، وأنماط سلوكه قد تطورت عن محاولته التعامل مع الأحداث والخبرات الهامة في حياته، والتي كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخه. ويفترض، استكمالاً لهذا، أن هذه الأحداث قد أدت إلى تغيير حياته؛ فاتخذت مسارا جديدا مما يؤثر على مستقبله كله .ومن ذلك مثلاً اتخاذ أحد الشباب قراره بالانقطاع عن التعليم، أو استكمال دراسته العليا[162].

وترجع أهمية هذا القرار إلى أن سلوكه سوف يتعدل حتما ليلائم الأوضاع الجديدة، ولا تقتصر دراسة الحالة على العلوم الاجتماعية وحدها؛ وإنما تعتمد عليها علوم أخرى كالإدارة (في تقييم العاملين واتخاذ قرارات معينة بشأن الفصل أو الترقية)، والاقتصاد (الإنتاج والتكلفة والعائد والاستهلاك)، والسياسة (في اختيار القادة الناجحين)، هذا بالإضافة إلى

[161]: علي المكاوي، 1996، الأنثروبولوجيا الطبية :دراسات نظرية وبحوث ميدانية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص244.
[162]: محمد الجوهري، عبد الله الخريجي ، مرجع سابق، ص167.

استخدامها في عديد من المؤسسات الرسمية كالجيش والشرطة والسجون والمدارس؛ حيث تحتفظ كل مؤسسة بسجلات تفصيلية عن كل شخص، وتطور مراحل انتمائه للمؤسسة. كما تستخدم دراسة الحالة أيضا في كثير من المهن كالطب والعلاج النفسي والخدمة الاجتماعية والمحاماة. ولعل رجل الشارع يستخدم دراسة الحالة حينما يقدم على الزواج، أو على عمل مشروع اقتصادي، أو شراء عقار أو سيارة.

والواقع إن دراسة الحالة لا تقتصر على دراسة حالة واحدة (أي شخص واحد)، كما نفهم لأول وهلة من سماع الكلمة، ولكنها يمكن أن تطبق على أسرة أو جماعة أو قبيلة أو مؤسسة أو مجتمع محلي أو حتى مجتمع قومي، وبالتالي فهي طريقة كلية أو شمولية في فهم الناس، وليست طريقة تجزيئية.

ويمكن دراسة الحالة بإحدى طريقتين أو بهما معا إذا أمكن :الأولى هي التاريخ الشخصي للحياة، حيث تلجأ إلى الحالة نفسها –الفرد مثلاً –ونسأله عن رأيه ومعتقداته ومشاعره وماضيه وخبراته، ويومياته ومذكراته الشخصية وخطاباته، وكل ما كتبه، وقد نلجأ إلى مصادر أخرى مكملة كالوالدين والأصدقاء والمعلمين والأقارب، ونسألهم عما حدث لهم في الماضي. والطريقة الثانية هي تاريخ الحالة وإذا كانت دراسة الحالة تتم بهاتين الطريقتين أو بإحداهما؛ فإنها تستخدم أدوات أخرى لجمع المعلومات كالسجلات والوثائق والمقابلات والاستبيان.

ومن هنا يتضح لنا أهم خصائص طريقة دراسة الحالة، التي تتمثل فيما يلي[163]:

- إنها طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة.

[163]: محمد علي محمد، مرجع سابق، ص661.

- إنها طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات.
- إنها طريقة تهتم بالموقف الكلي وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التي يشهدها.
- إنها طريقة تتبعية؛ أي إنها تعتمد اعتمادا كبيرا على عنصر الزمن؛ ومن ثم فهي تهتم بالدراسة التاريخية.
- إنها منهج ديناميكي لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة.
- إنها منهج يسعى إلى تكامل المعرفة؛ لأنه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات.

ولقد أشار "كيمبال يونج Kimball Young" إلى دراسة الحالة بوصفها إحدى الطرق التاريخية الأصلية؛ لأنها تهتم بتقديم تصور زمني لتفسير الأفراد وتأويلهم لخبراتهم الخاصة، وخبرات الآخرين أيضا. وعلى الرغم من أن يونج يقصر دراسة الحالة على الأفراد؛ إلا أنه يشير إلى مبدأ هام هو استمرار الدراسة خلال الزمن؛ بحيث تمكننا هذه الدراسة من فهم المعاني والدلالات الحاضرة، ويضاف إلى ذلك حقيقة أخرى وهي أن كلا من دراسة الحالة والبحث الإحصائي يكمل الآخر؛ فالدراسة الإحصائية التي تستعين بعدد كبير من الحالات تسهم في توجيه عملية اختيار الحالات الصالحة للدراسة التفصيلية، كما أنها تكشف عن عوامل تحتاج هي الأخرى إلى البحث المتعمق.

❖ **إجراءات دراسة الحالة:** من الضروري أن تكون دراسة الحالة على درجة ملائمة من الدقة والشمول، حتى نتمكن من الإفادة من نتائجها .ومعنى ذلك أن دراسات الحالة ينبغي أن تتجه نحو الحصول على المعلومات التي تكشف عن العمليات المختلفة المرتبطة بوجود الحالة المدروسة، واتجاهات التغير في الأنماط الاجتماعية النموذجية، ومن أجل تحقيق هدفها الشمولي، وتتلخص أهم هذه الإجراءات فيما يلي[164]:

أ. **المقابلة الشخصية:** ويقصد بذلك الحصول على معلومات مباشرة من الحالات المدروسة، وتختلف الظروف التي تستخدم فيها المقابلة الشخصية باختلاف الموضوع والحالات المدروسة، ولكن كقاعدة تتميز المقابلة الشخصية في دراسة الحالة بأنها أقل رسمية؛ بحيث يسمح للمبحوث أن يعبر عن مشاعره واتجاهاته وآرائه بحرية كاملة؛ ومن ثم فإن المقابلة تستغرق وقتًا أطول، ربما يحتاج الباحث إلى إجراء عدد من المقابلات مع نفس الحالة للحصول على كافة المعلومات التي يحتاجها، وتمثل العلاقة بين القائم بالمقابلة والمبحوث عاملاً أساسيا من عوامل نجاح المقابلة، والحصول على المعلومات؛ إذ يحاول الباحث أن يقيم رابطة نفسية بينه وبين المبحوث .وعادة ما يكون استخدام استمارة معدة للبحث أمرا غير مرغوب في دراسة الحالة؛ إذ يعتمد الباحث غالبا على مجرد دليل للمقابلة يوجه من خلاله الأسئلة للمبحوث، ويترك له حرية التعبير عن إجاباته كيفما شاء.

ب. **الملاحظة المتعمقة** :كثيرا ما يلجأ الباحث إلى الاقامة مع الجماعات التي يقوم بدراستها، وبخاصة في حالة دراسة المجتمعات المحلية .ويتمكن الباحث في هذه الحالة من التعمق في

[164]: نفس المرجع ، ص ص663-666.

إدراك الظواهر والنظم والعلاقات المدروسة، من خلال دوره كملاحظ مشارك في حياتها الاجتماعية؛ فينجح في تكوين تصور كلي لطبيعة المواقف الاجتماعية المدروسة.

ج. **دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة** :ويعتمد الباحث عليها في الحصول على معلومات تفيد في إلقاء الضوء على الحالة المدروسة، والتحقق من صحة المعلومات الشخصية، وتواريخ الحياة والسجلات الطبية، والتقارير المدرسية، والصحف والمجلات؛ بحيث يختار منها البيانات الملائمة وذات الدلالة.

د. **معايير تاريخ الحياة** :وهي مصدر أساسي للمعلومات، ومن أهم هذه المعايير النظر أولاً إلى الموضوع على أنه عنصر في إطار ثقافي أوسع، ويجب أن تكون عناصر السلوك المدروسة تاريخيا ذات دلالة اجتماعية، والاهتمام بدور الأسرة في نقل المعايير الثقافية خلال التنشئة الاجتماعية، كذلك يجب الاهتمام بمراحل النمو المختلفة للحالة، وإبراز المواقف الاجتماعية في كل مرحلة وبيان تأثيرها.

هـ. **تسجيل معلومات دراسة الحالة** :وهنا يجب على الباحث تسجيل المعلومات أولاً بأول، مع استخدام كلمات المبحوثين وألفاظهم، كما يمكن الاستعانة بالتسجيل الصوتي لو سمحت ظروف البحث والمبحوث بذلك يجب أن تكون معلومات توثيق الشريط كاملة بحيث لا يكرر الباحث جهدا سابقًا، ولا تتداخل المعلومات مع بعضها.

و. **الوقت الذي تستغرقه دراسة الحالة** :تستغرق دراسات الحالة الشاملة وقتًا أطول من أي دراسة أخرى، ويرجع ذلك إلى مستوى التعمق الذي يتحقق في دراسة الحالة؛ فحين تستخدم المقابلة قد لا نكتفي بمقابلة واحدة؛ وإنما نجري عددا من المقابلات، وفي

دراسات المجتمعات المحلية أو الأسر؛ فإن دراسة الحالة الواحدة من هذه الحالات تستدعي في الحقيقة عددا من دراسات الحالة الفرعية؛ فنحن ندرس في حالة الأسرة أعضاء الأسر، والعلاقات بينهم، ثم العلاقة بين الأسرة والبيئة ككل، وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع المحلي حينما ندرس القادة .وأعضاء المجتمع، وعددا من النظم الاجتماعية .ومن ثم تتطلب دراسة الحالة وقتًا وجهدا كبيرا للإحاطة بكل هذه المعلومات على أعلى مستوى من التعمق.

2. تحليل المضمون

يعد محاولة للوصول إلى وصف سببي للمضمون من أجل الكشف عن طبيعة المتغيرات وعمقها بشكل موضوعي، كما أنه طريقة تسعى إلى تحديدالمعاني التي ينطوي عليها نسق الاتصال بطريقة منظمة وكمية. وترجع بدايات استخدام تحليل المضمون إلى اهتمام الدراسات الصحفية في بداية القرن العشرين، بحصر الأعمدة المخصصة لبعض الموضوعات مثل السياسة الخارجية والرياضية، وإجراء مقارنات بين الصحف في هذه النواحي، وانتقل الاهتمام بعدئذ نحو مقارنة محتويات الصحف بعضها ببعض، ومقارنتها أيضا بمضمون مادة وسائل الإعلام الأخرى، كذلك اتجه المتخصصون في النقد الأدبي إلى دراسة إيقاع الألفاظ والجمل والتراكيب اللغوية، وتحديد معدلات استخدام الأفعال والأسماء والصفات[165]، وذلك كطريقة للتفرقة بين أساليب الكتابة الأدبية .ثم اتجه المعلمون ورجال التربية إلى وضع قواعد للقراءة الصحيحة، وطرق استخدام الألفاظ والجمل في التعبير عن الأفكار[166].

[165]: علي المكاوي، 1999، البيئة القطرية وعادات التسمية، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الفصل الخامس.
[166]: محمد علي محمد، مرجع سابق، ص740.

إن جانبا كبيرا من سلوك الإنسان لا يمكن ملاحظته بطريقة مباشرة، ولا يمكن الحصول على بيانات عنه من الأفراد. من هنا ظهرت طريقة تحليل المضمون ليتمكن بها عالم الاجتماع من ملاحظة سلوك الأفراد بشكل غير مباشر، من خلال تحليله للأشياء التي يكتبونها (الرموز اللفظي)، وهنا يهتم بالمضمون الظاهر للوثيقة المكتوبة؛ أي بالشيء الذي قيل صراحة. والملاحظ أن معتقدات الجماعة التي تعيها والتي لا تعيها، واتجاهاتها وقيمها وأنماط سلوكها تظهر في الصحف، والمجلات والأدب والدراما والإعلانات، كما تظهر في الرموز غير اللفظية كالعمارة والفن[167]، كما يمكن العثور على بعض السمات العامة لأساليب الحياة في المجتمع.

وتعد طريقة تحليل المضمون تجريدا للأساليب التي يستخدمها الأفراد العاديون في وصف وتفسير الظواهر الاجتماعية، والتغيرات التي تحدث في العالم الاجتماعي. وبنفس الطريقة يدرس الباحث الاجتماعي وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من الرموز؛ لوصف مضمون هذه الوسائل، ويكون خلال هذه الدراسة بعض الافتراضات عن التغير الذي يطرأ على هذا المضمون عبر الوقت، والتأثير الذي تمارسه المادة المقدمة إلى الجمهور الذي يتلقاها (كتأثير أساليب العنف التي يقدمها التليفزيون على الأطفال في اكتساب السلوك العدواني).

وعلى هذا فإن عالم الاجتماع يحاول أن يعرف بأكبر قدر من الدقة والإحكام الجوانب المختلفة لمضمون الشيء الذي يدرسه، وأن يصيغ المفهومات التي يمكن أن تفيده في بحثه، وهناك عدة وسائل منهجية يمكن أن يتبعها الباحث في تحليل المضمون وهي[168]:

[167]: محمد الجوهري، 1985، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مصر، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ص221.
[168]: محمد الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص223-225.

- استخلاص كلمات معينة وإخضاعها للعد الإحصائي، وهنا تظهر خاصية التكتيم أو التعبير بالأرقام، إذا ما كان مهتما بتحديد مدى انتشار العبارات التي تكشف عن الأنماط الجامدة للجماعة، أو العبارات التي تحمل مضامين عاطفية.
- تحديد بعض الخصائص التي تسم جماعة معينة، كأن يقارن بين القصص القصيرة في مجلات النساء؛ ليتعرف على أنواع الأبطال التي تقدم للقراء.
- محاولة عزل الأفكار والقيم والاتجاهات الرئيسية وأنماط السلوك التي تظهر في عملية اتصال معينة؛ وذلك لصياغة المفهومات التحليلية .وتعتبر الأفلام السينمائية أحد مصادر هذا النوع من التحليل.
- استخدام وحدات المكان والزمان لتحليل مضمون وسائل الاتصال الجماهيري؛ وذلك بإحصاء عدد الصحف التي اهتمت مثلاً بأخبار الحرب في السنوات القليلة الماضية، أو حصر عدد ساعات الإرسال التي كرستها برامج التليفزيون للاضطرابات التي حدثت في مدينة من المدن.

أ. **استخدامات تحليل المضمون**

شهدت دراسات تحليل المضمون تطورا واضحا في مجالات تطبيقها في ميادين العلوم الاجتماعية ومنها[169]:

- دراسة عملية التفاعل داخل الجماعات الصغيرة أثناء قيامها بحل إحدى المشكلات.

[169]: محمد علي محمد، علم الاجتماع المنهج العلمي، مرجع سابق، ص ص743-745.

- الدراسات العلاجية في مجالات الخدمة الاجتماعية والطب النفسي، وتحليل السلوك بين العميل والمعالج خلال عملية المقابلة.
- تحليل الرسائل المختلفة التي تصدر عن بعض الأفراد كدليل عن الدوافع الداخلية عندهم؛ كالمنتحرين على سبيل المثال.
- دراسة الشخصيات التاريخية الكبرى بالاستناد إلى تحليل مضمون كتاباتهم وأقوالهم.
- فهم الثقافة والمجتمع من خلال التعرف على القيم الاجتماعية وتحليل مضمون الأعمال الأدبية للكشف عن الاتجاهات الدينية، كما تتجلى في أنماط الاتصال بين الأفراد.

ب. **كيفية إجراء تحليل المضمون**

تستخدم الطرق الإمبيريقية في تحليل المضمون مثلما تستخدم غالبا في المجالات الأخرى للبحث الاجتماعي، وتنقسم هذه الإجراءات إلى نوعين هما استخدام المعلومات المتاحة، والقياس والعينات والتحليل الإحصائي، أما النوع الأول فهو يعتمد على بيانات أو مادة اتصالية متاحة في السجلات والمكتبات، وفي الأعمال الفنية والأدبية، والرسائل والخطابات، وغيرها من المعلومات التي لا يقوم الباحث بجمعها بنفسه وتختزل هذه الطريقة الوقت والجهد، وتتيح دراسة أنماط الاتصال في الماضي، والنوع الثاني هو القياس الذي يعني ملاحظة بعض أنماط الاتصال وتسجيلها، ثم تصنيفها إلى فئات ذات دلالة وفقًا لبعض المؤشرات، وتحليلها إحصائيا فيما بعد.

3. المقارنة

تنطبق طريقة المقارنة على كل فروع علم الاجتماع ومجالاته؛ ذلك لأن أي موضوع في هذا العلم ينطوي بالضرورة على مقارنات بين بعض المتغيرات؛ مما أكسب البحث الاجتماعي دلالة خاصة في دراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة أو أنماط محددة من المجتمعات، أو مقارنة مجتمعات، أو نظم اجتماعية بعضها ببعض من حيث الاستمرار والتطور أو التغير الذي يطرأ عليها.

وتقوم طريقة المقارنة على أساس استعراض أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين الظاهرة الاجتماعية أو النظام الاجتماعي في مجتمعين مختلفين، أو في فترتين زمنيتين مختلفتين، أو في وضعين مختلفين؛ كأن نقارن علاقة الفتي بالفتاة في مرحلة الخطوبة في مجتمع غربي ومجتمع عربي، أو نقارن بين المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمعين البدوي والحضري، أو وظائف الأسرة في المجتمع الريفي والمجتمع الحضري الصناعي.

وتنطوي المقارنة على مجموعة من المزايا أهمها:

- نضع أيدينا على العناصر الأصلية والعناصر الداخلية في الظاهرة التي ندرسها، فمقارنة الزي الوطني المصري اليوم بنظيره في عهد العثمانيين أو عهد الاحتلال الإنجليزي، تفيدنا في معرفة أي العناصر ما زال موجودا (الأصيل)، وأيها دخل وزاد (الدخيل)، ونفس الشيء على النظام التعليمي أو النظام الأسري...إلخ.
- قد تغنى المقارنة عن التجريب في البحوث الاجتماعية؛ فإذا أردنا مثلاً أن نجري تجربة على أثر الحرب على تماسك الأسرة؛ فلا يمكن أن نشعل حربا حتى نقيس

أثرها على التماسك، ولكن يمكن المقارنة بين مجتمعين أحدهما في حالة حرب (المجتمع أو الجماعة التجريبية)، وثانيهما في حالة سلم (المجتمع أو الجماعة الضابطة)، ونفس الشيء يمكن تطبيقه في حالة دراسة أثر التلوث البيئي على الصحة، وأثر العقوبة البدنية على التكيف الاجتماعي.

- تكشف طريقة المقارنة عن أسباب الظاهرة، وبذلك تساعدنا في علاجها، ولا سيما إذا ثبت صحة ما كشفت عنه المقارنة .وبالتالي تحقق لنا فائدة مزدوجة؛ فهي تمهد الطريق للمنهج التجريبي، وتكشف في نفس الوقت عن أسباب بعض المشكلات الاجتماعية فيسهل علاجها.

ومن الواضح أن طريقة المقارنة تستخدم ما يستخدمه غيرها من الأدوات؛ كالإحصاء والاستبيان والمقابلة، وقد اتجهت الدراسات المقارنة نحو الدقة والتحديد، وخاصة مع تطور العلوم الاجتماعية ولا سيما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بعد أن أصبحت التطورات النظرية والمنهجية تشكل خلفية هامة للبحث المقارن، كما هو الشأن في دراسات الأنثروبولوجيا الاجتماعية للأنساق السياسية الإفريقية، وأنساق القرابة.

وعلى هذا تعددت مجالات البحث المقارن في علم الاجتماع حتى صارت تشمل ما يلي[170]:

- دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين أنماط السلوك الاجتماعي الرئيسية؛ كالتصويت في السلوك السياسي، أو دراسة السلوك الإجرامي كمعدلات الجريمة وأنماطها في مجتمعات مختلفة.

[170]: محمد علي محمد، 1981، علم الاجتماع والمنهج العلمي :دراسة في طرائق البحث وأساليبه، ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ص387-388.

- دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الأنماط الدافعية والاتجاهات النفسية والاجتماعية في مجتمعات مختلفة، وثقافات متباينة. من ذلك بحوث الطابع القومي، وبحوث الثقافة والشخصية.
- دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات، وخاصة التنظيمات البيروقراطية؛ مثل نقابات العمال، أو التنظيمات السياسية والتنظيمات الصناعية في مجتمعات مختلفة..
- دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، ومنها تحليل المعايير النظامية العامة (دراسة الزواج والأسرة والقرابة)، ثم دراسة الأنساق الثقافية (كالمعتقدات، الدينية)، ودراسة الجماعات الرئيسية في المجتمع، والعمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية (كالتحضر والديمقراطية.
- تحليل مجتمعات كلية، وتتم المقارنة عادة بين المجتمعات وفقًا للنمط الرئيسي السائد للنظم أو التوجيهات الثقافية فيها.

4. الطريقة التاريخية

يسجل التاريخ أحداث الماضي؛ حيث يقدم المؤرخ وصفًا دقيقًا للفترة الطويلة التي عاشها الإنسان على سطح الأرض، وهو هنا يصف الأحداث بشكل موضوعي –إلى حد كبير- ويضعها في سياقها الزمني لوصل الماضي بالحاضر. والملاحظ أن الهوة باتت تضيق بين التاريخ والدراسات التجريبية؛ فالتاريخ هو معمل الأحداث والظواهر في الماضي، والعلوم

التجريبية تدرس ظواهر الحاضر للوصول إلى القوانين العامة التي تحكمها، وتعتمد على الملاحظة والتجربة، وتصيغ التعميمات والنظريات التفسيرية.

إن فهمنا لأي حدث أو ظاهرة في الحاضر لا يمكن أن يكتمل إلا بمعرفة تاريخها وكيفية تكونها وتحولها، فالحاضر ليس إلا نقطة انتقالية بين ماضٍ ولى، ومستقبل آتٍ، وإذا كان الهدف النهائي للعلم هو التنبؤ الصحيح بمستقبل الظاهرة، والقدرة على إحداث التغيير والتحكم فيها؛ فإن ذلك لا يتأتى إلا بمعرفة مسارها السابق، واستنباط القوانين التي حكمت هذا المسار[171]. وهنا وجب على الباحث الاجتماعي أن يدرك جيدا أن هدفه من استخدام المعطيات التاريخية ليس مجرد سرد أحداث، أو وقائع حدثت في الماضي في تسلسلها الزمني دون إضفاء المعنى التحليلي عليها، ولكن هدفه الأساسي هو فهم آليات الحركة الاجتماعية بشكل شمولي يساعد على استنتاج تعميمات أو قوانين عامة عن التطور الاجتماعي، تساعد في فهم الحاضر وتقويمه، والتعرف على أساليب تغييره وتطويره لصالح الإنسان، والواقع إن الباحث الاجتماعي الذي ينتهج الطريقة التاريخية يتتبع تطور الظاهرة أو المشكلة أو الموقف في الماضي؛ للوقوف على الخط الذي سار فيه هذا التطور، ولمعرفة كيف نشأت الظاهرة في أول الأمر، وما هي العوامل التي ساعدت على هذه النشأة، وما هي الظروف الاجتماعية وغير الاجتماعية التي جعلت تطور الظاهرة يسير على هذا النحو دون غيره .والباحث هنا لا يهمه السرد والتسلسل، بقدر ما يهمه الدلالة، كما أنه لا يهتم بالحوادث الجزئية؛ وإنما همه الاتجاه العام للحوادث وتحليلها تحليلاً عميقًا، يكشف

[171]: سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مرجع سابق، ص129.

عن العوامل التي تؤثر في الظواهر وتشكلها بالشكل الذي هي عليه، وعلى هذا تتحدد مزايا استخدام الطريقة التاريخية في دراسة الظاهرة الاجتماعية فيما يلي:

- تزيد من فهمنا للظاهرة، وتلقي الضوء عليها.
- تكشف عن الأسباب والبدايات الأولى وتطورها.
- تساعد على التنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل.
- قد تغني عن إجراء التجارب التي تُصمم لدراسة الظاهرة.

وفي ضوء هذه المزايا صاغ "رايت ميلز C.Wright " مفهوم الخيال السوسيولوجي ليضيف لعلماء الاجتماع الاهتمام بالبعد التاريخي كأداة بحث لتطوير رؤيتهم التاريخية .ويقصد بهذا المفهوم قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية الكلية للإنسان والمجتمع، في ضوء ما تنطوي عليه من دلالات داخلية بالنسبة للأفراد، فضلاً عن الظروف الخارجية والبيئية المؤثرة في سلوكهم وعلاقتهم بالبناء الاجتماعي[172].

وتحدد الطريقة التاريخية في البحث الاجتماعي نوعين من المصادر التاريخية؛ أولهما هو المصادر الأولية وتضم الآثار والوثائق .أما الآثار فهي بقايا حضارة ماضية أو أحداث وقعت في الماضي، ومن ذلك أن الأهرامات مثلاً مصدر من مصادر فهم الحضارة المصرية القديمة؛ وتدل على شكل أو نمط من أنماط الحياة الاجتماعية لدى الباحث الاجتماعي، والوثائق؛ وهي سجل الأحداث أو الوقائع الماضية التي قد تكون مكتوبة (المخطوطات والرسائل

[172]: محمد علي محمد، مرجع سالف الذكر، ص263.

والمذكرات)، وقد تكون مصورة (الفنون كالنحت والرسم)، أو تكون شفاهية (الأمثال والحكم والأساطير المتواترة وعبارات التحية والمجاملة والرقصات والأغاني.

ويشمل النوع الثاني المصادر الثانوية؛ وهي معلومات غير مباشرة، تحوي كل ما نقل أو كتب من المصادر الأولية، وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت إلى اندثار المصادر الأولية، فإذا لم تكن الأهرامات موجودة وقائمة يستطيع دارس التاريخ المصري القديم أن يستدل على وجودها، ويعرف وظائفها من خلال الكتابات التي ظهرت حولها، ويلجأ الباحث الاجتماعي إلى عمليتين متكاملتين هما :التحليل التاريخي، والتركيب التاريخي .والتحليل خارجي وداخلي، أما الخارجي فهو يتضمن نقد الوثائق، ثم التحقق من شخصية صاحب الوثيقة . وأما التحليل الداخلي فهو مجموعة العمليات التي يستخدمها الباحث في فهم محتويات الوثائق، وتقدير الظروف التي أحاطت بكتابتها، أما التركيب التاريخي فهو يعني قيام الباحث بتصنيف الظواهر التاريخية إلى فئات تحتوي كل منها على أمور خاصة متجانسة، ويتخلل ذلك الاعتماد على الفروض والاستنباط لسد الفراغ أو الفجوات.

ومن المجالات التي أفاد فيها البحث التاريخي علم الاجتماع :دراسات البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي في مجتمعات معينة، وموسوعة وصف مصر بمجلداتها الستة، ودراسات تاريخ النظم الاجتماعية كالتاريخ السياسي، والاقتصادي، والديني والتربوي ...إلخ.

خامسا: طرق البحث في علم الاجتماع (الطرق الكمية)

تضم هذه الطرق الكمية مجموعة من طرق البحث التي تعتمد على تحويل السلوك الاجتماعي إلى وحدات كمية قابلة للعد والقياس والتحليل الإحصائي والرياضي .وعلى هذا

فهي طرق تعبر عن الظاهرة موضوع الدراسة في صورة جداول إحصائية، ونسب مئوية، وتوزيعات تكرارية، ومقاييس نزعة مركزية وتشتت ...إلخ .وقد ازدهرت الطرق الكمية في علم الاجتماع نتيجة لحرص المتخصصين فيه على تأكيد المكانة العلمية لهذا العلم، وخاصة من خلال محاكاة نموذج العلوم الطبيعية .وكان من نتيجة ذلك أن أقلية منهم فقط هم الذين اعترفوا بأهمية الطرق الكيفية، ودعوا صراحة بضرورة الاعتماد عليها، سواء في الحصول على المعلومات أو في تفسيرها، أو في بناء النظريات، وخاصة في ميادين الجريمة[173]، وعلم الاجتماع الطبي والانحراف ومن الطرق الكمية التي نشير إليها في هذه الفقرة المسح الاجتماعي، والقياس الاجتماعي، والطريقة الإحصائية، وفيما يلي للتفاصيل:

1. **المسح الاجتماعي**: ظهر المسح الاجتماعي كطريقة للبحث نتيجة الاهتمام الجماعي ببعض المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة والفقر والمرض، وذلك حتى يمكن تحديد الأحوال التي تحتاج إلى إصلاح وتحسين، ووضع الأسس التي تعتمد عليها صياغة برامج الرفاهية الاجتماعية .وعلى هذا تعتمد المجتمعات المحلية ومنظماتها ومؤسساتها الاجتماعية على المسوح بوصفها نقطة بداية ملائمة لوضع برامج الإصلاح أو إعادة التنظيم .ولذلك جرى العرف في البداية على أن المسح هو الطريقة الملائمة لجمع المعلومات اللازمة لوضع برامج التغير الاجتماعي وتنفيذها.

وقد أثرت هذه البداية التاريخية للمسح، والسياق الاجتماعي الذي أحاط به، على تعريفه، وتذهب أقدم تعريفاته إلى أنه "دراسة تستهدف اكتشاف الحقائق التي تتصل أساسا بحالة الفقر التي تعيشها الطبقة العاملة، وبطبيعة المجتمع والمشكلات التي يعاني منها، "وواضح

[173]: كمال التابعي، 1999، علي مكاوي، علم الاجتماع الطبي: مدخل نظري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة، ص ص417-420.

إذن أن التعريف ينطبق فقط على نوع واحد من المسوح الكلاسيكية التي أجريت عن الفقر وأوضاع الطبقة العاملة، وبخاصة في بريطانيا بهدف الإصلاح الاجتماعي، ولا يشمل الأنواع الأخرى للمسرح السائدة في مجالات البحث الاجتماعي المختلفة[174].

إن المسوح الاجتماعية تستهدف الكشف عن أكبر قدر ممكن من الحقائق، وبالتالي فهي تسعى إلى الحصول على بيانات متنوعة حول الخصائص السكانية، والبيئة الاجتماعية، والأنشطة والاتجاهات السائدة بين جماعات معينة أو جمهور من السكان، فكأن المسح الاجتماعي هنا هو طريقة لدراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية، بحيث نحصل على كافة المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة، وبعد تصنيف وتحليل هذه البيانات، يمكن الإفادة منها في الأغراض العلمية.

فالمسح دراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع المدروس، حول ظاهرة أو مشكلة معينة واستقصاء كافة البيانات عنها وهذا هو المسح الشامل[175]، وقد تكون الدراسة على قطاع أو عينة من المجتمع وليس المجتمع كله، فيكون المسح هنا بالعينة ..وتختلف المسوح أيضا حسب الهدف منها؛ فإن كانت تستهدف الوصف فقط فهي مسوح وصفية، ومن أمثلتها التعددات السكانية، وإن كانت تسعى للتفسير من خلال التحليل متعدد المتغيرات (منطق الدراسة التجريبية لإقامة علاقات عليه، واستخلاص السبب المحتمل للظاهرة التي تدرس عن طريق التساؤلات أو الفروض) كان المسح في هذه الحالة تفسيريا.

---

[174]: محمد علي محمد، مرجع سابق، ص633.

[175]: علي المكاوي، 1998، منهج البحث في الأسماء :خبرة ميدانية، دراسة منشورة في قضايا منهجية معاصرة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، تحرير الدكتور محمود الكردي، أعمال الندوة السنوية الرابعة، القاهرة، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ص351.

وعلى حسب البيانات التي يتطلبها المسح الاجتماعي، نجد ثلاثة أنواع :أولها مسوح البيانات الديموجرافية وهي تشمل :تركيب الأسرة، والحالة الزواجية، والسن، والخصوبة، والهجرة، وثانيها مسوح البيانات البيئية الاجتماعية؛ وهي تهتم بجميع معلومات شاملة عن كيفية معيشة الناس، فتعنى بكل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يتأثر بها السكان؛ كالمهنة والدخل والمسكن وحالته، وظروف الإقامة، والعلاقات الاجتماعية، والنوع الثالث هو المسوح التي تهتم بما يفعله الناس؛ أي السلوك والأنشطة، ومن ذلك طرق قضاء وقت الفراغ، وأنماط السلوط الاستهلاكي، والاستماع إلى الإذاعة، والتردد على السنيما، وقراءة الصحف، واستطلاع آراء الناس واتجاهاتهم نحو قضية أو موضوع معين.

ومهما كانت أنواع المسوح الاجتماعية؛ إلا أنها تعتمد على عدد من الأسس التي تكشف عن طبيعتها المتميزة، وأهمها[176]:

- ✓ دراسة الأوضاع الاجتماعية السائدة.
- ✓ تتميز الأوضاع الاجتماعية والمسائل التي تتناولها المسوح بالدراسة، بأنها ذات طبيعة مرضية.
- ✓ تتناول المسوح بالدراسة ظواهر لها مجال جغرافي أو إقليمي محدد.
- ✓ الظواهر التي تتناولها المسوح لها دلالة اجتماعية وآثار أو نتائج ملموسة تستدعي بحثها والتعرف على أسبابها وارتباطاتها المختلفة.

[176]: محمد علي محمد، 1981، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة في طرائق البحث وأساليبه، ط2، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ص636.

- ✓ معظم الظواهر التي تدرسها المسوح هي ظواهر قابلة للقياس والمعالجة الكمية والمقارنة.
- ✓ تهتم المسوح الاجتماعية عادة بإجراء دراسات الهدف منها في النهاية وضع برامج بنائية للإصلاح والتطوير الاجتماعي.

وفي النهاية نجد أن حركة تطور المسح الاجتماعي تعكس التطور التاريخي للاهتمام بقضايا المجتمع ومشكلاته .ويمكن استعراض حركة هذا التطور، والموضوعات التي شملها، على النحو التالي[177]:

- المسوح التي تتناول مشكلات اجتماعية معينة فرضت نفسها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وللتصنيع بصفة خاصة، والمثال على ذلك مسوح الفقر والجريمة، وأوضاع الأسرة، ومشكلات العمال.وكانت هذه المسوح هي محور اهتمام البدايات المبكرة لحركة المسح الاجتماعي.
- المسوح الديموجرافية :وتتناول هذه المسوح دراسات السكان بمختلف مجالاتها، ولعل أهمها الهجرة، والخصوبة وتنظيم الأسرة، والخصائص المختلفة للسكان، وبعض هذه المسوح يهتم اهتماما بالغًا بالتنقل الاجتماعي للسكان.
- مسوح المجتمعات المحلية :وتركز هذه المسوح على خصائص المجتمعات المحلية المختلفة، سواء كانت هذه المجتمعات ريفية أم حضرية، أم وحدات اجتماعية أقل حجما؛

[177]: محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي مرجع سابق، ص ص641-642.

كدراسة حي من مدينة، وذلك بهدف تقديم صورة شاملة عن خصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي والمهني والعمراني لهذه المجتمعات.

- بحوث الإسكان والتخطيط الإقليمي :وتسعى هذه البحوث إلى دراسة طبيعة المسكن وظروف الإقامة في منطقة معينة، بهدف إعادة تخطيط هذه المنطقة من الناحية العمرانية، وتفيد هذه المسوح إفادة كبرى في عمليات تخطيط المدن، ودعم الوظيفة الاجتماعية للمسكن.

- مسوح الرأي العام والاتجاهات السياسية :ويمثل ذلك مجالاً هاما من مجالات استخدام المسح الاجتماعي؛ إذ يستهدف المسح في هذا الحالة استطلاع الرأي العام حول قضية أو موضوع أو مسألة ذات طابع هام في المجتمع .وقد اتجهت هذه المسوح اتجاهين أساسيين :الأول اقتصادي أو تجاري، وقد تمثل ذلك في مسموح السوق، والاتجاه الآخر سياسي وبخاصة السلوك الانتخابي والتصويت، واتسع نطاق هذه المسوح بحيث توجد الآن في عدد من الأقطار مراكز ومعاهد خاصة لدراسة الرأي العام وتقدير اتجاهاته.

- مسوح النظم الاجتماعية :هناك طائفة من المسوح تركز على نظم اجتماعية بالذات. ومن أمثلة هذه المسوح دراسات الأسرة، والتعليم، والصحة، والترويح ووقت الفراغ..

- مسوح العلاقات الصناعية والروح المعنوية :تستخدم طرق المسح الاجتماعي استخداما واسعا في دراسة العلاقات الإنسانية في الصناعة، وبخاصة دراسات الروح المعنوية للعمال الصناعيين وعلاقتها بالإنتاجية، واتجاهات العمال نحو العمل والإدارة.

والواقع إن معظم المسوح الاجتماعية تستخدم استمارات البحث في الحصول على المعلومات؛ نظرا للمزايا التي تتوافر فيها؛ مثل سهولة تطبيقها، ومعالجة بياناتها إحصائيا، ولذلك تحظى الاستمارة في الإعداد والتصميم بالاهتمام البالغ، والدقة في مضمون الأسئلة وعددها وترتيبها ودلالتها، ثم في طبع الاستمارات، ووضع التعليمات التي سوف يلتزم بها الباحثون الميدانيون، وعلى قدر توافر الخبرة النظرية والميدانية؛ يمكن الوصول إلى المعلومات الصحيحة، وبالتالي وضع الخطط الناجحة.

2. **القياس الاجتماعي** :وهو طريقة لتحليل البيانات التي يجمعها الباحثون باستخدام قائمة من الأسئلة يوجهونها لأعضاء جماعة ما؛ لتحديد أسماء الأعضاء الآخرين حسب تفضيلهم الدخول معهم في علاقات، أو ممارسة بعض الأنشطة .وقد ابتكر "مورينو Moreno" هذه الطريقة وطورها –هو وزملاؤه –في بحوثهم حول العلاقات الاجتماعية، وبناء الجماعات، وعوامل تماسكها وتفككها .وعلى هذا "فالسوسيومتري" هي دراسة وقياس الاختيارات الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، والتي تؤدي إلى قيام العلاقات الاجتماعية بينهم .وهناك ثلاث طرق لدراسة هذه الاختيارات وهي السوسيوجرام (خريطة العلاقات الاجتماعية)، والدليل السوسيومتري، ومصفوفة العلاقات الاجتماعية[178].وقد صاغ مورينو فكرة الاختيار السوسيومتري، واستخدمه للتعرف على درجات الانجذاب والتنافر التي يظهرها الأفراد تجاه بعضهم البعض.

[178]: محمد الجوهري وزميلة، مرجع سالف الذكر255.

ويستطيع الباحث –من خلالها –أن يدرس التنظيم داخل الجماعة، أو أن يوضح العلاقات بين الجماعات في مجتمع محلي أو مجتمع كبير، كما يستطيع تحديد أكثر الأفراد شهرة في المجتمع وهم "النجوم"، "والأفراد "الرافضين"، والأفراد المنعزلين .ومن هنا تساعده الخريطة على تمييز البناء الاجتماعي للجماعة.

والملاحظ أن حركة القياس الاجتماعي قد أحدثت تأثيرا واضحا في مختلف فروع العلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي؛ بل إنها ساعدت على تطور ميادين جديدة للعلوم الاجتماعية؛ فهي ترتبط بنظرية الفعل، ونظرية العلاقات الشخصية المتبادلة، والدراسة التجريبية لبناء الجماعات الصغيرة وديناميياتها، ونظرية الدور، وبحوث الابتكار والإبداع.

ويستعين القياس الاجتماعي بعدد من المفاهيم التي تشكل أساسه النظري، أهمها التلقائية والابتكار، والذرة الاجتماعية، وشبكة العلاقات الشخصية المتبادلة، أما التلقائية فهي تعني الجدة في الاستجابة لمثير أو منبه معين .وتقاس الجدة في السلوك بالنسبة للمواقف الاجتماعية المختلفة. وتعني التلقائية إذن أن يترك الفرد على حريته للاستجابة لمختلف المواقف .والابتكار يعني الفعل المبدع ذاته، والتلقائية والابتكار ليسا متماثلين؛ فقد تكون التلقائية عند البعض واضحة، ولكنهم ليسوا بالضرورة قادرين على الابتكار .فالابتكار يتعلق بالفعل ذاته، والتلقائية تتصل بالاستعداد للفعل[179]. والمفهوم الثالث هو الذرة الاجتماعية؛ ويعني النواة التي يلتف حولها الأفراد حين يدخلون في علاقات شخصية متبادلة، عاطفية أو اجتماعية أو ثقافية، وهنا تصبح الذرة الاجتماعية هي المحور الأساسي لعلاقات التجاذب

[179]: محمد علي محمد، مرجع سابق، ص680.

أو النفور أو اللامبالاة، وقد تتكون الذرات الاجتماعية بفعل أنواع مختلفة من الاتصال كالمصادقة، أو التقارب، أو الاختيار. لكن الاختيار هو الذي يؤدي إلى ظهور أكثر أشكال الاتصال استمرارا؛ لأنه التعبير الاجتماعي عن التلقائية.

والمفهوم الرابع الذي استخدمه مورينو هو مفهوم الدور الذي يمثل تكاملاً لعدد من العناصر الخاصة والجمعية .والأدوار لا تنشأ عن الذات؛ وإنما تنبثق الذات عن القيام بأدوار مختلفة، أما المفهوم الخامس فهو شبكة العلاقات الشخصية المتبادلة، والتبادل في العلاقات يعني التفاعل التلقائي بين الأفراد، وهذا هو أساس تكوين الجماعات الاجتماعية؛ حيث تشكل الجماعات فيما بينها خطوطًا للاتصال الاجتماعي، تعمل على تنمية جو اجتماعي يميز الجماعة ويحدد طبيعة بنائها..

3. **الاختيار السوسيومتري وشروطه** :يمثل هذا الاختيار وسيلة أساسية لقياس العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة، وهو أداة لتقدير مدى التجاذب والتنافر داخلها، يطبق على كل هؤلاء الأعضاء ويحوي الاختبار قائمة من الأسئلة توجه لكل الأعضاء، ليذكروا أسماء الأشخاص الآخرين في الجماعة الذين يودون مشاركتهم في نشاط معين، أو لا يرغبون في هذه المشاركة .وهنا يتوافر الموقف الاجتماعي (مثل القيام برحلة، قضاء عطلة أسبوعية، الذهاب إلى السينما، الذهاب إلى النادي، الاستذكار بين الطلاب...إلخ) ويرتب الباحث هذه المواقف، ثم يرتب أسماء الزملاء الذين يرغب في مرافقتهم ليصل في النهاية إلى تحديد الشخص الذي تتجه إليه أكبر تفضيلات الجماعة في المرافقة (نجم الجماعة)، والشخص الآخر الذي يحصل على

عدد قليل من الاختيارات (المهمل) وأخيرا الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الاختيارات السالبة (المرفوض).

أما الشروط التي يجب مراعاتها في الاختبار السوسيرمتري كما وضعها مورينو؛ فهي ما يلي[180]:

- تعيين حدود الجماعة :إذ يجب أن يفهم الأشخاص الدين سيقومون بالاختيار تكوين الجماعة، فيعرف جيدا من أين سيكون اختياره أو رفضه، فقد تتحدد الجماعة مثلاً بتلاميذ فصل دراسي معين، أو العاملين بقسم من أقسام مصنع معين، أو إحدى الإدارات الحكومية، وهكذا.
- تحديد معيار الاختيار أو النبذ :ويقصد بذلك تحديد الموقف الاجتماعي الذي سوف يجري الاختيار في إطاره .ويشترط في هذا الموقف الاجتماعي أن يكون موقفًا واقعيا له صلة وثيقة بالحياة الحقيقية للجماعة .ومشتقا مباشرة من طبيعة نشاطها، وألا يكون موقفًا افتراضيا .ففي إطار هذا الموقف يتحدد نوع النشاط الذي يود الشخص أن يشارك أو لا يشارك فيه، وعلى أساسه يكون الاختيار.
- يجب كفالة السرية التامة في الاختيار؛ بحيث يجري تطبيق الاختبار السوسيومتري في جو يطمئن المبحوثين بأنهم لن تذاع استجاباتهم سواء بالاختيار أو الرفض.

[180]: علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص ص685-687.

- منح الأفراد حرية الاختيار أو الرفض دون التقيد بعدد معين .وإن كان ذلك قد يعمل على زيادة صعوبة التحليل الإحصائي للاختبارات، إلا أنه يعطي صورة أصدق لطبيعة العلاقات السائدة في الجماعة.
- إدراك أهمية الاختبار السوسيرومتري .ويكون ذلك عن طريق شعور الجماعة بأن نتائج هذه الاختبارات سوف تستخدم في إعادة تنظيم الجماعة وتكوين بنائها.

و -ملاءمة الأسئلة لمستوى الجماعة؛ حيث تصاغ الأسئلة صياغة ملائمة لمستوى فهم الجماعة. وتستخدم عادة طريقة استمارة البحث التي تتضمن عددا من الأسئلة السوسيرمترية، وفي حالات دراسة جماعات الأطفال من الأجدى استخدام إجراءات أخرى مثل الملاحظة.

- توافر شرط التفاعل الجماعي، يعد شرط التفاعل الجماعي بين الأفراد لفترة كافية من الزمن؛ بمثابة شرط أساسي لإجراء الاختبار السوسيومتري. وبذلك يجب أن تتاح فرصة كافية لأعضاء الجماعة لتكوين روابط فعالة، سواء كانت تجاذبا أو تنافرا، وهذا يتطلب أن يكون حجم الجماعة محدودا نسبيا بحيث لا يعوق التفاعل الجماعي.

في ضوء هذه الشروط وضع مورينو عددا من الاختبارات السوسيرومترية مختلفة الأنواع؛ مثل اختبارات التلقائية واختبارات المواقف، واختبارات تمثيل الدور، واختبارات المفاضلة، والاختبار القياسي الاجتماعي الصرف، واختبار الهيئة الاجتماعية، واختبار السيكودراما، واختبار السوسيودراما.

4. **الطريقة الإحصائية** :يستهدف علم الاجتماع تحديد طبيعة الظواهر الاجتماعية، والبحث عن العلاقات الدائمة بينها، وبالتالي تحديد القوانين التي تخضع لها .وهذا ما يعتمد على الإحصاء كوسيلة كمية للباحث الاجتماعي للوصول إلى التعميمات والقوانين .وتزداد أهمية الطريقة الإحصائية باعتبارها وسيلة الوصول إلى القوانين التي تساعد في رسم سياسة الإصلاح الاجتماعي وتنفيذها؛ فلا قيمة إذن للإحصاءات في حد ذاتها، ما لم تنته إلى تحديد القوانين.

وقد كان "كيتليه Quetelet" أول من استخدم الإحصاء في البحوث الاجتماعية عام ،1838 وجعلها طريقة خاصة بعلم الاجتماع .إلا أنها شاعت في كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى كالسياسة والجغرافيا، والعلوم الطبيعية كالطب والزراعة والأحياء .وتسير الطريقة الإحصائية في البحث الاجتماعي وفق عدة خطوات تتشابه مع الطرق الأخرى غالبا؛ في الاعتماد على الملاحظة والاستبيانات الشاملة أو بالعينة (في جمع المعلومات والبيانات)، ودرجة صدق وثبات وسائل الجمع الميداني .وتتطلب الطريقة أيضا تحديد الظاهرة موضوع الدراسة تحديدا وثيقًا، حتى يمكن تحديد المصادر الإحصائية والإطارين النظري والمنهجي للدراسة.

5. **المصادر الإحصائية** :تتنوع المصادر الإحصائية بتنوع الإحصاءات حسب موضوعها ولعل أهمها ما يلي[181]:

[181]: زيدان عبد الباقي، 1972، قواعد البحث الاجتماعي، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة، ص ص228-230.

- التعدادات السكانية بالحصر الشامل كل عشر سنوات وبالعينة كل سنة تقريبا. وتحوي بيانات إحصائية شاملة عن توزيع السكان حسب السن والنوع والمهنة والدخل والبيئة (ريف –حضر).
- الإحصاءات الحيوية وهي نشرة عن المواليد والوفيات والحالة الصحية مسجلة بالنسبة للنوع (ذكور –إناث)، والسن (أطفال –شباب –مسنون).
- الإحصاءات الزراعية والاقتصادية وتحوي إحصاءات عن الأثمان والأسواق وأسعار الجملة والتجزئة والعملات المتداولة في السوق وقيمتها.
- إحصاءات التجارة الخارجية وهي تتضمن حركة التجارة الخارجية شهريا، وعدد السلع التي تصدر للخارج، والسلع المجلوبة، وبيان حجم التبادل التجاري وقيمته بالعملة الأجنبية والمحلية.
- إحصاءات الملاحة البحرية وهي نشرة إحصائية بحركة الموانئ البحرية، وحركة الملاحة البحرية والتجارة البحرية.
- إحصاءات متنوعة عن السيارات والأجور وساعات العمل في مصر، والشركات المساهمة ونشاطها بأرض مصر، والمواطنين بالحكومة والهيئات العامة، وإحصاء الإنتاج الصناعي.
- إحصاءات الأمن العام وهي عبارة عن تقرير سنوي يتضمن إحصاءا بأنواع الجرائم التي وقعت في كل محافظة حسب التصنيف القانوني للجريمة، وبيانات تفصيلية

عن نسب الجرائم، ونوعية مرتكبيها وضحاياها، وحالتهم الاجتماعية والمهنية، ومكان إقامتهم، وكيفية التصرف فيها شرطيا وقضائيا.

- الإحصاءات التعليمية حول عدد مراحل التعليم، وعدد المدارس والفصول والطلاب موزعين على النوع (ذكور –إناث)، ونوع التعليم (عام –فني).
- الإحصاءات الاجتماعية التي تصدرها وزارة الشئون الاجتماعية حول مؤسسات الوزارة وعدد العاملين بها، وتوزيع الوحدات الاجتماعية والعاملين فيها على المحافظات المختلفة.

6. **اختيار العينة** :تعد هذه العملية بمثابة أساس الطريقة الإحصائية؛ لأنها تحدد الأشخاص الذين تجمع منهم المعلومات والبيانات .وهذا ما يتوقف على طبيعة الموضوع، وطبيعة المجتمع .فإذا كان عدد مجتمع البحث كبيرا، صعب جمع المعلومات من كل أفراده –على عكس المجتمع المحلي صغير الحجم –وهنا لا بد من اختيار عدد محدود تجمع منه تلك البيانات، وتسمى هذه العملية باختيار العينة، وإذا أحسنا الاختيار والتمثيل كانت نتائج دراسة العينة مشابهة لما نصل إليه من دراسة الجمهور كله .ولضمان كفاية العينة عن كل الجمهور؛ حيث يجب أن تكون ممثلة تمثيلاً صادقًا، بناء على قواعد إحصائية منهجية تحدد النسبة المطلوبة، وتمنع التحيز، وتحقق الموضوعية.

وهناك أنواع من العينات، تتحدد في ضوء طرق الاختيار. فإذا اعتمدنا على العشوائية في الاختيار كانت العينة عشوائية، وإذا كان الاختيار على أساس الطبقة، كانت العينة طبقية.

أما العينة العشوائية فهي تعتمد على ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا أبجديا مثلاً، ثم نختار الأفراد عشوائيا كالأول والثالث والخامس (الأرقام الفردية)، أو الثاني والرابع والسادس (الأرقام الزوجية)، أو الأول والعاشر والعشرين والثلاثين، وهكذا حتى النهاية وحسب النسبة المتعارف عليها إحصائيا حسب حجم المجتمع (من 2 إلى 10%) بينما العينة الطبقية تعتمد على تقسيم الجمهور نفسه إلى طبقات متميزة، ونختار عددا ممثلاً لكل طبقة، وتكون العينة الإجمالية ممثلة للمجتمع المحلي كله (قرية –مدينة).

سادسا: أدوات جمع البيانات

تعتمد طرق البحث الاجتماعي الكيفية والكمية على مجموعة من الأدوات الهامة في جمع البيانات، ومنها الملاحظة والمقابلة والاستبيان .وعلى قدر ما تتصف به هذه الأدوات من دقة صياغة واتساق منطقي، على قدر ما تحقق الثبات والصدق. ومن هنا وجب الاهتمام بالأداة، حتى تكون البيانات التي نجمعها صادقة (تعبر عن الشيء المطلوب)، وثابتة (تعطي نفس النتائج إذا تكرر تطبيقها).وفيما يلي نقدم لمحة سريعة عن كل أداة من هذه الأدوات الثلاث:

1. **الملاحظة :** وهي تعد من أهم وسائل جمع البيانات، وفي بحث أي ظاهرة تقريبا . وهناك بعض أنماط الفعل الاجتماعي التي لا يمكن فهمها فهما حقيقيا إلا من خلال مشاهدتها مشاهدة حقيقية .فموكب المواسم الطقوسية والاحتفال بها، وظروف الحياة

الخاصة بالمسجونين، والفروق الطبقية بين أساليب مخاطبة الآخرين؛ تعد كلها أمثلة لبعض جوانب الحياة الاجتماعية التي يمكن استيعابها من خلال الملاحظة الأولية[182].

وإذا كان كل الناس يلاحظون المواقف الاجتماعية التي يمرون بها وتمر بهم، ويقدمون تقارير عنها، إلا أن الباحث الاجتماعي يحاول أن يحتفظ بأوصاف مكتوبة لما شاهده؛ لأنه يهتم بتفاصيل لا تستطيع الذاكرة الاحتفاظ بها .ولهذا فإنه يسعى لتنظيم إجراء ملاحظاته وتسجيل ما يحدث كما يقع بالفعل دون خلط بين الموضوعات أو نسيان أفعال هامة. وهذا ما يحتاج إلى خبرة طويلة ومران مستمر في البحث الاجتماعي .وعلى الباحث هنا أن يحدد مجال الملاحظة (مكانها وزمانها)وفقًا لطبيعة الدراسة وأهدافها وطبيعة المجتمع المدروس.

كما يجب عليه الاختلاط بالآخرين (المبحوثين)بحيث لا يؤثر وجوده على أنماط التفاعل داخل

الجماعة .وفي بعض الأحيان يشترك الباحث الملاحظ في الأنشطة ليتعرف على المعنى الذي تحمله لدى المبحوثين (الملاحظة المشاركة).ولا بد أن يسجل ملاحظاته أولاً بأول لو سمحت ظروف البحث، وإلا فليبحث عن مكان خاص يستطيع فيه أن يسجل الأحداث والأوصاف من وقت لآخر .وعليه في نفس الوقت أن يكون يقظًا ومرنًا في الميدان، وقادرا على المواءمة بين التدوين وبين تركيز الانتباه حسبما يمليه الموقف .وليس هناك مانع أن يتوقف الباحث على فترات فاصلة منظمة ويتأمل ما شاهده وما سجله. وفي النهاية يجب أن ينظم الباحث نتائجه في شكل وصف مكتوب جيدا حول موضوعات أساسية، ومن فوائد الملاحظة والملاحظة المشاركة أنها تسمح بالتعرف على الظاهرة بشكل موضوعي، كما تسمح بالتغلب

[182]: محمد الجوهري عبد الله الخريجي، مرجع سابق، ص87.

على الأخطاء التي تصاحب جمع البيانات بالاستبيان، علاوة على أنها تساعد في الوقوف على أثر استجابة المبحوث تجاه الأسئلة وانفعالاته نحوها .وعلى هذا فإن الملاحظة (المنظمة والمشاركة) تعد عماد البحث الأنثروبولوجي والاجتماعي معا؛ لأنها تكشف عن السلوك الطبيعي والتلقائي في مواقف الحياة اليومية، كما أنها تحقق التوازن المرغوب فيه بين الطريقة السلوكية الكمية البحتة وبين الطريقة الكيفية الطبيعية .كذلك فهي تتيح الكشف عن موضوعات لا يمكن الكشف عنها بالطرق والأساليب الكمية؛ كالاتجاهات الفعلية والمعتقدات السياسية والشعبية..

2. **المقابلة Interview:**المقابلة أداة من الأدوات التي يستخدمها الباحث الاجتماعي والرجل العادي؛ فكل منا قد استخدم هذه الأداة في وقت أو آخر للحصول على معلومات وتفاصيل حول موضوع يشغله. وهنا نسأل شخصا ما مجموعة من الأسئلة العامة، وعندما نتلقى إجابة، فإننا نتتبع نقاطًا معينة عن طريق طرح المزيد من الأسئلة المحددة، حتى نصل إلى عمق الموضوع محل الاهتمام.

والمقابلة هي "مواجهة الباحث لشخص أو عدة أشخاص، وسؤاله عن آرائه ومعتقداته ومشاعره الخاصة بموضوع معين، وإجابة الشخص عن هذه الأسئلة ".وقد جذبت المقابلة الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس وفي الإدارة والخدمة الاجتماعية، ونتج عن ذلك استخدام أنواع مختلفة منها وهي:

أ. **المقابلة الحرة :** وهي موقف يلتقي فيه طرفان أحدهما باحث يطلب الإجابة على عدة أسئلة حول موضوع معين، وثانيهما مبحوث يجيب على الأسئلة.

ويتصف هذا الموقف بالمرونة المطلقة؛ حيث لا تتحدد الأسئلة بشكل نهائي، ولا الإجابات المتوقعة؛ وإنما يترك فيها قدر كبير من التحرر للمبحوث للإفصاح عن آرائه واتجاهاته ومشاعره وانفعالاته، وبالتالي فهي تلقي الضوء على الإطار الشخصي والاجتماعي لهذه المعتقدات والمشاعر، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت الاستجابات تلقائية ومتعمقة[183]. وعلى هذا يستخدم هذا النوع من المقابلات في استكشاف بعض الموضوعات الجديدة، وتنمية الفروض النظرية، وصياغة التساؤلات أو الأداة نفسها لإخضاعها فيما بعد للاختبار المقنن.

ب. **المقابلة المقننة :** وهي أيضا موقف يضم الباحث والمبحوث للحصول على إجابات على أسئلة حول موضوع معين .وفي هذا النوع تتحدد كل الظروف بالنسبة لجميع المبحوثين، فتكون الأسئلة واحدة من حيث ألفاظها وصياغتها وترتيبها وترتيب توجيهها إليهم .ولا يشرح الباحث كلمة أو عبارة لأحد؛ لضمان أن تكون إجاباتهم عن شيء واحد.

ونظرا لأن المقابلة تمتد في الغالب لأكثر من ساعة؛ فإن تسجيل الإجابات تفصيلاً يمكن أن يثير بعض المشكلات .وفي بعض الأحيان يستخدم الباحث جهاز التسجيل، وهو أمر ضروري، وإن كانت أعباؤه كبيرة لأنه يستنفد وقتًا طويلاً في تفريغ الأشرطة، علاوة على شعور المبحوث بالخوف إذا ما عرف أن حديثه سوف يسجل .ولكن الباحث الخبير يتعود على إجراء المقابلات المقننة باستخدام نوع من الاختزال، وهنا يجد المبحوث الرضا، لأن

[183]: محمد علي محمد، مرجع سابق، ص785.

الباحث يبذل جهدا لاستيعاب كل ما يقوله بدقة دون أي قلق أثناء عملية التدوين[184]، وعلى هذا تتضح أهم سمات المقابلة وهي:

- ✓ **المواجهة** :أي مواجهة الباحث للشخص المبحوث، والمقصود بالمواجهة اللقاء وشعور كل منهما بأنه مع الآخر، وبأنه يحادثه .وإلا فقد تتم المقابلة بالتليفون أو بالتليفزيون وكل منهما في مكان غير الذي يكون فيه الآخر.
- ✓ ال**تعبير الذاتي** :فالمبحوث في المقابلة هو الذي يعبر عن آرائه ومشاعره ودوافعه، بينما كان في الملاحظة يقوم بالسلوك والباحث هو الذي يعبر عما لاحظه.
- ✓ التعب**ير الشفوي** :فالمبحوث يجيب شفويا عن أسئلة الباحث، وقد يكون في الكلام الشفوي فرصة أكبر للتعبير الصادق وللكشف عن جوانب أخرى عن شخصيته مما يقيد موضوع الدراسة.

إن الأسئلة والأجوبة ليست الوسيلة الوحيدة للحصول على المعلومات في المقابلة، وإنما هناك بجانبها تعبيرات المبحوث الوجهية وحركات يديه وإشاراته ونبرات صوته وطريقته في الحديث؛ وهذه كلها قد تكون لها دلالتها الهامة، أما المزايا التي تتوافر في المقابلة وربما لا تتوافر في بعض الأدوات الأخرى؛ فهي تتمثل فيما يلي:

- يمكن استخدامها لمعرفة المواقف الماضية والمستقبلة، بخلاف الملاحظة التي لا يمكن استعمالها إلا في المواقف الجارية.

[184]: محمد الجوهري عبد الله الخريجي، مرجع سابق، ص109.

- يمكن الاطلاع بواسطتها على خفايا النفوس من مشاعر وإحساسات ودوافع وانفعالات، تخفى بطبيعة الحال على من يستعمل الملاحظة التي تقتصر على السلوك الخارجي.
- تصلح مع الأميين، على عكس الاستبيان الذي لا يصلح إلا مع من يجيد القراءة والكتابة.
- يمكن بها توفير العدد المطلوب من الأشخاص، الذين نود مقابلتهم، فالإجابات التي تتوفر عن طريقها تعتبر أصدق وأكثر تمثيلاً، بينما في الاستبيان البريدي مثلاً قد لا يرد بعض المشتركين؛ فيضر ذلك بصحة تمثيل العينة.
- يمكن بها الوقوف –كما سبق –على التعبيرات الجسمانية للمبحوث، وهذا من شأنه أن يساعد في فهم الموضوع الذي تتم المقابلة من أجله؛ الأمر الذي لا يتوفر في الاستبيان.
- يتسنى للمفحوص فيها أن يطلب من الباحث معنى سؤال أو كلمة أو جملة، وبذلك تكون إجاباته عن الأسئلة أدق وأوثق، بينما لا يجد المشتركون في الاستبيان من يستفسرون منهم عما لا يفهمون.

3. **الاستبيان:** وهو من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما في البحوث الاجتماعية؛ نظرا لما يحققه من فوائد، لعل من أهمها اختصار الجهد أو الوقت أو التكلفة، أو سهولة معالجة البيانات بالطرق الإحصائية .ولكن مع هذه السهولة، فإن هناك بعض الصعوبات التي تواجه الاستبيان؛ وهي دقة صياغة الأسئلة، بما يحقق

الصدق، وحسن تعبيرها عن مشكلة الدراسة لو طبقت مرة أخرى أو في مكان آخر (الثبات).

والواقع أن الاستبيان كأداة لجمع البيانات عبارة أيضا عن استمارة للبحث تضم عددا من الأسئلة يجيب عليها المبحوث بنفسه (في موقف المقابل) وفي هذه الحالة تسمى استمارة المقابلة، وقد يجيب المبحوث بعيدا عن الباحث وخاصة حينما ترسل إليه بالبريد ليرسل إجابته بعدئذ مرة أخرى إلى الباحث، وهنا يسمى الاستبيان البريدي .وفي كل الأحوال فإن أسئلة الاستبيان، تصاغ بطريقة منهجية معينة، لتعكس أفكارا نظرية معينة استخلصها الباحث من قراءته للتراث العلمي، وإلمامه بقضايا بحثه.

ومن ناحية أخرى، وجب على الباحث أن يصيغ أسئلة الاستبيان بشكل واضح وتتفق مع المستوى التعليمي والثقافي للمبحوثين؛ حيث لا يوجد من يشرح السؤال أو الأسئلة التي قد تكون غامضة لديه. ويمكن أن ينشر الاستبيان في الصحف، أو يذاع في الإذاعة، أو يبث في التليفزيون ليجيب عليه المبحوثون ثم يتولوا إرسال الاستمارات إلى الهيئة أو الجهة المشرفة على البث .وفي أحيان أخرى يقوم الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على الطلاب أو العمال أو الموظفين لملئها، ثم يعود في نهاية اليوم، أو في اليوم التالي لجمعها منهم.

أما عن أسئلة الاستبيان؛ فهي إما أن تكون مغلقة أو مفتوحة فالأسئلة المغلقة هي التي تثير اهتمام المبحوث لإجابة معينة من بين عدد من الإجابات الاحتمالية المحددة سلفًا، أو المعروضة عليه .على حين تصمم الأسئلة المفتوحة، لتتيح للبحث فرصة الحصول على

بعض البيانات التي لم تكن متوقعة أثناء صياغة الاستبيان[185]، إن كان ذلك يتطلب جهدا إضافيا في التحليل الإحصائي.

سابعا: تحليل البيانات وتفسيرها

يأتي دور تحليل البيانات وتفسيرها بعد جمعها من أفراد العينة أو من الجمهور كله، والتحليل هنا يعني تصنيف البيانات إلى فئات، وحصر الحالات في كل فئة، ووضع ذلك في جداول مختلفة الصور والأشكال، أو التعبير عنها بالرسوم البيانية، ليكتشف ما بين عناصر الظاهرة من علاقة وترابط، وتختلف عملية تحليل البيانات باختلاف البحوث، فطبيعة البحث، والهدف منه، والفروض التي يسعى لتحقيقها، كل ذلك هو الذي يحدد نوع وطبيعة تحليل هذه البيانات.

وإذا كان التحليل يأتي في نهاية حديثنا عن المنهج؛ إلا أنه لا ينفصل ولا يتخلف عن أي خطوة في تصميم وإعداد البحث؛ فهو في الذهن عند وضع الفروض، وعند تحديد الأهداف، وعند تحديد نوع البيانات المطلوبة، ونوع الوسيلة أو الأداة التي ستجمع بها، وبالتالي فلا تنفصل عملية من عمليات البحث الاجتماعي عن أي عملية أخرى.

ويأتي التصنيف في مقدمة خطوات التحليل، ويتم ذلك بتقسيم العينة أو الجمهور إلى فئات كبرى، ثم أصغر وهكذا، بشرط أن يعتمد على أساس واحد، وأن يكون جامعا لكل الفئات الداخلة فيه، ومانعا لغيرها من الدخول .ثم تأتي عملية الترميز وهو إعطاء الاستجابات رموزا (أرقاما)؛ بحيث يمكن تفريغها في جداول وعدها .أما عملية التبويب (الجدولة) فهي عد الحالات، التي تقع في كل فئة من الفئات، ووضع نتيجة العد في الخانة

[185]: زيدان عبد الباقي، مرجع سابق، ص120.

المتخصصة لها في الجدول. وقد يكون التحليل كميا إحصائيا أي التعبير الكمي والرقمي عن خصائص الظاهرة الاجتماعية عند الجماعات، أو عن علاقتها بظاهرة أخرى، ويكون التعبير هنا بالوسيط أو المنوال عن التمركز، والمدى أو الانحراف المعياري عن التشتت، ومعامل الارتباط عن مدى ارتباط ظاهرة بأخرى .ومن ناحية أخرى قد يكون التحليل كيفيا لا يعبر بالأرقام وإنما يعبر بالكلمات والألفاظ والعبارات والجمل والأغاني والأشعار والأمثال والحكم والقصص الشعبي ...إلخ..

ويأتي في النهاية التفسير والتأويل، أما التفسير فهو استنتاج شيء من البيانات أو المعلومات التي جمعت عن الظاهرة، أي استنتاج أسبابها أو علاقتها بغيرها أو بأي خاصية من خصائصها .أما التأويل فهو النظر إلى الظاهرة في ضوء مذهب معين، أو الحكم عليها في ضوء إطار مسبق لدى الباحث، أو إضفاء الجانب الذاتي على الظاهرة.

ثامنا: كتابة تقرير البحث

لا بد أن يكتب الباحث تقرير بحثه ليقدمه إلى الجهة التي أشرفت على البحث ومولته، سواء كانت جامعة أو مؤسسة أو شركة من الشركات ..وقد يكون البحث أطروحة (رسالة) لنيل درجة علمية (ماجستير أو دكتوراة). والمهم في التقرير أن يتضمن الموضوعات التالية:

* موضوع البحث وحدود وأبعاده ومصطلحاته والدراسات التي تتصل به ونتائجها وأهمية الدراسة، والسؤال الذي ستجيب عليه.

* تصميم البحث وفيه يوضح الباحث منهج البحث المناسب لموضوعه، ونوع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة على الأسئلة المطروحة، وأدوات البحث التي سيستخدمها في الحصول على هذه المعلومات.
* نتائج البحث وفيها يلخص الباحث النتائج الرئيسية التي استهدفها البحث، وهل أجابت على التساؤلات المطروحة، وأثبتت صحة الفروض أم لا. ودقة البحث وقيمته تتحدد في تحديد موضوعه وصحة منهجه، ودقة معلوماته، وسلامة استنتاجاته، سواء كانت مؤيدة أو معارضة لفروض البحث.
* تفسير النتائج وفيها يوضح الباحث خصائص الظاهرة التي يدرسها، وعلاقتها وارتباطاتها بغيرها من الظواهر؛ بحيث يلتزم بالموضوعية.
* خاتمة تتضمن التوصيات حول المشكلات التي أثارها البحث، وما أجابت عليه من الأسئلة وما لم تجيب عليه .ويشير الباحث أيضا إلى النقاط التي لم يتمكن من دراستها، وإمكانيات تطبيق نتائج البحث وأهم المجالات التي يطبق فيها.

الباب الرابع

بعض أهم رواد علم الاجتماع

أولا: ماكس فيبر

1. حياته

سياسي قومي وأحد أهم روّاد علم الاجتماع، عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ترك بصماته على أهم العلوم الإنسانية وما زالت أعماله مرجعية مهمة للمهتمين والدارسين. فيبر الذي ولد في مدينة إيرفورت وتوفي في ميونيخ خلّف وراءه إرثا يعتبر من أهم ركائز علم الاجتماع إن تحجيم ماكس فيبر (1864-1920)، أحد أهم روّاد علم الاجتماع ومؤسسيه على مقالة تعريفية هو إجحاف بحق عالم الاجتماع والسياسي الذي ترك بصماته على أهم العلوم الإنسانية وما زالت مدرسته وأفكاره تلاقي اهتماما متزايدا بين علماء معاصرين يحاولون تفسير مستجدات الساحة الاجتماعية واستكشافها من جديد. ولأننا سنحاول من خلال هذه السطور المتواضعة إلقاء نظرة على السيرة الذاتية لمؤسس علم الاجتماع في ألمانيا وتعريف القارئ به دون الخوض في فلسفة أعماله وتأثيرها، فإننا سنقتصر على التطرق إلى محطاته الحياتية وأهم إنجازاته وأعماله. ويجمع المؤرخون على أن دراسات عالم الاجتماع الألماني تتمحور حول الجدل الدائر بخصوص نشوء المجتمعات الصناعية وظهور الرأسمالية كأسلوب إنتاج جديد. وفي حين ركّز مواطنه كارل ماركس على العوامل الاقتصادية في ظهور الرأسمالية، أعطى فيبر أهمية كبيرة للمعتقدات الدينية والقيم في نشوء وظهور هذا النظام الاقتصادي.

وُلد ماكس فيبر في الثاني والعشرين من شهر نيسان/ابريل عام 1864 في مدينة إيرفورت (ولاية تورينغن) وترعرع في عائلة محافظة. وبعد أن أنهى دراسته، التحق عالم المستقبل بجامعات عديدة في برلين وهايدلبرغ ودرس علوم الحقوق والفلسفة والتاريخ والاقتصاد القومي. وعند بلوغه سن الثلاثين دُعي فيبر للعمل كبروفسور في كلية الاقتصاد القومي في جامعة فرايبورغ (جنوب ألمانيا). وبعد ذلك، انتقل إلى جامعة هايدلبرغ. ولكنه بعد انتقاله إلى هذه الجامعة العريقة، أُصيب بمرض نفسي أجبره على مزاولة عمله على مدى سبع سنوات بشكل متقطع. وكان عام 1904 بمثابة ولادة جيدة لفيبر، فقد بدأ من جديد بنشر أعمال كان أهمية كبيرة في مجال علوم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد. وفي عام 1909 شارك فيبر في تأسيس الجمعية الألمانية لعلوم الاجتماع. ومن ثم بدأ فيبر عام 1913 بكتابة أحد أهم أعماله وهو "الاقتصاد والمجتمع" والذي نُشر لأول مرة عام 1922، أي بعد وفاته. وبدأت تظهر اهتمامات فيبر بالأمور السياسية الراهنة عام 1915. هذا ويُعتبر فيبر أحد المؤسسين للحزب الديمقراطي الألماني عام 1919. وفي نفس العام كتب عملين مهمين هما "العلم كمهنة" و" السياسة كمهنة".

صحيح أن رائد علم الاجتماع ألّف أعمالا كثيرة، ولكن أبرز هذه الأعمال وأكثرها تأثيرا في الفكر الاجتماعي كان كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" وبحسب المؤرخين، فإن هذا الكتاب كان قراءة لدور القيم الدينية في ظهور قيم وأخلاق العمل في المجتمعات الصناعية الجديدة التي كانت أساس ظهور النظام الرأسمالي. وتأتي أهمية دراسات وأطروحات فيبر من اهتمامه منقطع النظير بفلسفة العلوم الاجتماعية ومناهجها. وفي هذا

الخصوص، استطاع العالم تطوير المفاهيم والجوانب التي أصبحت بعد وفاته من ركائز علم الاجتماع الحديث. ومن أهم المصطلحات التي أثرى بها علم الاجتماع وتعتبر جزءا مهما منه ومرجعا كبيرا للمهتمين بهذا العلم الإنساني هي "العقلانية" و"الكاريزما" و"الفهم" و"أخلاق العمل". وفي عام 1919 رافق فيبر الوفد الألماني إلى باريس لحضور مؤتمر فرساي الذي وضع حدا للحرب العالمية الأولى. وبعد أن تبين لمستشار الوفد الألماني أن الحلفاء . حسب المؤرخين . لا يرمون من خلال المؤتمر إلى إحلال السلام، بل إلى استغلال ألمانيا وإذلالها، بعد ذلك غادر المؤتمر احتجاجا على ذلك. وفي عام 1920 توفي فيبر في مدينة ميونيخ عن عمر يناهز 56 عاما متأثرا بمرض الالتهاب الرئوي وتاركا خلافه إرثا ما زال يعتبر مرجعية مهمة في علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة.

2. بعض مفاهيم علم الاجتماع الأساسية عند "ماكس فيبر"

- **المجتمع**: جماعات من البشر تعيش على قطعة محددة من الأرض لفترة طويلة من الزمن تسمح بإقامة علاقات مستمرة ومستقرة مع تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي.
- **الثقافة**: لها معنا ضيق وهى صنوف من الفكر والفن والأدب ولها معنى واسع وهى تشير إلى مخططات الحياة التي يكتسبها الإنسان بوصفة عضو في المجتمع أو هي ارث المجتمع من العادات والتقاليد وطرق الحياة التي يتبعها الفرد لسد حاجاته ولكي نفهم الثقافة لابد من التفرقة بين عدة مفاهيم التميز بين الثقافة المادية والثقافة المعنوية فالمادية كل ما هو ملموس مثل الملابس وأدوات الطعام والمعنوية تشير إلى

كل ما يتصل بالرموز والعادات والتقاليد التميز بين الثقافة العامة والثقافة الفرعية، فالعامة هي كل مايشترك فيه أفراد المجتمع بشكل عام والفرعية هي ثقافة جماعة معينة مثل ثقافة الريف والحضر أو الرجال والنساء. وتتميز الثقافة بالخصائص التالية:

- العمومية : فالثقافة عامة يشترك فيها كل إفراد المجتمع.
- الاكتساب بالتعلم : فالطفل لا يولد حامل للثقافة وإنما يكتسبها بالتعلم.
- الرمزية: تصب الفلسفة في الوعاء الرمزي داخل المجتمع ألا وهو اللغة.
- التجريد: رغم إن الثقافة تمارس في الحياة اليومية إلا أنها لها بناء مجرد في ذهن الأفراد.

- **البناء الاجتماعي**: العلاقات المستقرة والثابتة عبر الزمن التي يدخل فيها الفرد كالأسرة وفهم البناء الاجتماعي يتطلب فهم :
  - المكانة : وهى الموقع الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي ويتحدد في ضوء تقييم المجتمع للإفراد.
  - الدور:ويعنى الجانب السلوكي للمكانة اى ما يجب أن يقوم بة الفرد لتحقيق هذه المكانة.
- **النظام الاجتماعي**: هو مجموعة الأدوار الاجتماعية المنظمة التي تتصل بمجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية والتي تخضع لمعايير وقواعد اجتماعية ثابتة كالأسرة والعمل ودور العبادة.

- **العمليات الاجتماعية**: هي مجموعة التغيرات والتفاعلات التي تؤدى إلى ظهور نمط متكرر من السلوك والتي تخلق حركة دينامكية تضع المجتمع في حالة تغيير مستمر وهى تشير إلى حالة حركة وتدافع وانتقال المجتمع من حالة إلى حالة خصائصها في حالة تغير أو دينامكية – لابد أن يترتب عليها نمط متكرر من السلوك-ترتبط بالنمط العام للتغيير في المجتمع –تدل على حالة التشكيل في المجتمع (تشكيل الأفعال والنظم والوحدات الاجتماعية) تصنيف العمليات الاجتماعية.
- **النسق الاجتماعي**: اى مجموعة العناصر المتفاعلة التي يحقق كل منها وظيفة في المنظومة العمة للنسق ويشكل النسق وحدة في بناء كلى ويمكن أن نطلق على مجموعة من وحدات السلوك نسق إذا توافرت فيه الشروط الآتية (وجود مكونات أو عناصر، وجود وظائف واضحة لهذه المكونات، وجود تفاعل بينها، وجود معايير أو قوانين، وجود بيئة خارجية يتعايش معها النسق ويؤدى وظيفته).
- **مفهوم الفعل الاجتماعي** : هو اى ممارسة سلوكية تتجه نحو تحقيق هدف معين في ضوء قاعدة سلوكية يقرها المجتمع وباستخدام وسيلة مشروعة.
- **الفاعل والآخر** : الفاعل هو الشخص الذي يقوم بالسلوك والآخر هو الذي يستقبل السلوك وهو الذي يكون التفاعل الاجتماعي
- **الموقف الاجتماعي** :هو الإطار الاجتماعي الذي يظهر فيه التفاعل ويضم سلسلة من التفاعلات تتصل بموضوع معين مثل أن نناقش موضوع أو عيد ميلاد

- **العلاقات الاجتماعية**: وهناك نوعين من التفاعلات، أولا التفاعلات العابرة أو اللحظية أو المؤقتة وهي التي تحدث لفترة عابرة من الزمن وقد تكون تلقائية وغير منظمة مثل تجمع الحشود لركوب القطار، وهناك تفاعلات عابرة منظمة مثل تجمع الطلاب في قاعة الدرس، وثانيا التفاعلات الدائمة والمستمرة وهي التفاعلات التي تتم بين مجموعة من الأفراد يعرفون بعضهم بعضا ويتفاعلون بشكل يومي مثل تفاعلات الأسرة والعمل.

3. اهتمامه بتحليل ظاهرة الحداثة

لقد اشتهر ماكس فيبر بأنه أحد المفكرين الذين انهمكوا في تحليل ظاهرة الحداثة وكيفية نشوئها وتشكلها وسيطرتها على المجتمعات الصناعية المتقدمة. ولذلك فإن أي مثقف معاصر يريد أن يتحدث عن الحداثة مضطر للعودة إلى ما كتبه ماكس فيبر عنها من تنظيرات وأطروحات.

والسؤال الذي كان يطرحه "ماكس فيبر" هو لماذا ظهرت الحداثة العلمية والتكنولوجية والبيروقراطية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية فقط؟ بمعنى آخر، لماذا تطورت العقلانية في هذه المنطقة من العامل أكثر مما حصل في سواها؟ نقول ذلك ونحن نعلم أن الحداثة تعني عقلنة العالم، أي دراسة العالم بشكل علمي، موضوعي، عقلاني لا بشكل غيبي، ميتافيزيقي، خرافي.

هنا يكمن الفرق بين مجتمعات الحداثة والمجتمعات التقليدية. فهذه الأخيرة تسيطر عليها الرؤيا القديمة المليئة بالخرافات والمعجزات والأساطير. ثم جاءت الحداثة فتبخرت كل هذه الأساطير والخرافات وبدا العالم على حقيقته المادية والفيزيائية والبيولوجية.

وتعتبر إسهامات ماكس فيبر في هذا المجال كبيرة حيث أنه إستطاع أن يصوغ نظرية محددة للبيروقراطية تعتبر من النظريات الكبرى حيث كان فيبر مهتماً في دراسته للبيروقراطية بتحليل التغير الذي طرأ على التنظيم الإجتماعي في المجتمع الحديث فضلاً عن توضيح الخصائص أو المقومات النموذجية للتنظيمات الرسمية التي أصبحت تمثل أكثر أشكال التنظيم شيوعاً في هذا المجتمع ولذا فإنه كتاباته تعتبر قاعدة لنوعين من الدراسات هي الدراسات التاريخية التي تتبع التحول الواضح نحو البيروقراطية والبحوث الإمبيريقية التي تناولت أبعاد التنظيمات وخصائصها البنائية.

وترتكز تحليلات فيبر للبيروقراطية على تصوره لطبيعة علاقات القوة في المجتمع كما إهتم بنموذج لعلاقة القوة وهو ما أطلق عليه مصطلح السلطة وهو علاقة القوة بين الحاكم والأفراد حيث أن ممارسة السلطة على أعداد من الأفراد تقتضي وجود هيئة إدارية قادرة على تنفيذ الأوامر وتحقيق الصلة الدائمة بين الرؤساء والمرؤوسين وهكذا حاول فيبر أن يضح نماذج السلطة وفقاً لمعيارين هما الإعتقاد في شرعية السلطة ووجود الجهاز الإداري الملائم.

ولقد ميز فيبر بين ثلاثة نماذج مثالية للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية هي :

- السلطة الملهمة.
- السلطة التقليدية.
- السلطة القانوني.

كما إهتم فيبر باستخدام مصطلح " التحول نحو البيروقراطية " إستخداماً واسعاً حيث أن هذا التحول مرتبط بظهور أنماط للسلوك والتفكير تشيع في كافة مجالات الحياة الإجتماعية نتيجة إنتشار النزعة العقلية، تلك التي تشير إلى الإحاطة النظرية بأبعاد الواقع من خلال مفاهيم محددة ومجردة والتوجيه المنظم نحو تحقيق هدف أو غاية معينة بعد دراسة كافة الوسائل الممكنة والمفاضلة بينها.

ومن نتائج هذا التصور للعقلانية إزدهار العلم وإزدياد الإعتماد عليه كنسق فكري يوجه السلوك والعمل بدلاً من الإعتماد على التفسيرات والقيم والأفكار الغيبية والميتافيزيقية. فالفكرة المحورية وراء تحليله التاريخي تتمثل في الصراع بين الإلهام الذي يشير إلى إبتكار أو تجديد نتيجة قوى تلقائية تظهر في المجتمع وتتحكم في مساره وبين الروتين أو النظام الدقيق القائم على أسس معروفة وخطة محددة من قبل فليس من شك أن القيادة الملهمة قوة ثورية في العملية التاريخية.

4. علم الإجتماع الديني عند فيبر

قد ماكس فيبر مجموعة من الدراسات يمكن أن تدخل تحت علم الإجتماع الديني لعل من أهمها تلك الدراسة التي حاول فيها أن يناهض الفكر الماركسي في أساسه وجوهره والتي تقع

تحت عنوان الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ثم قام فيبر بعد ذلك بدراسات مقارنة تناولت الأديان الكبرى والعلاقة بين الظروف الإجتماعية والإقتصادية من جهة والإتجاهات الدينية من جهة أخرى.

إن ماكس فيبر في دراسته لتأثير الأخلاق البروتستانتينية على الرأسمالية كان يريد أن يؤكد قضيتين هما :

- أن سلوك الأفراد في مختلف المجتمعات يفهم في إطار تصورهم العام للوجود وتعتبر المعتقدات الدينية وتفسيرها إحدى هذا التصورات للعالم والتي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات بما في ذلك السلوك الإقتصادي.
- إن التصورات الدينية هي بالفعل إحدى محددات السلوك الإقتصادي ومن ثم فهي تعد من أسباب تغير هذا السلوك.

على أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة إجتماعية بل إكتفى بدراسة الأخلاقيات الإقتصادية للدين ويقصد منها ما يؤكد عليه الدين من قيم إقتصادية .

ويرى فيبر أن الرأسمالية الحديثة تمثل في حقيقة الأمر ظاهرة فريدة تنحصر خصائصها الأساسية في المشروع الإقتصادي القائم على التنظيم العقلي والذي تتم إدارته وفقاً لمبادئ علمية والثروات الخاصة والإنتاج من أجل السوق، والإنتاج للجماهير وعن طريقهم والإنتاج من أجل المال والحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل تلك التي تتطلب تفرغاً كاملاً من الفرد ليزاول مهنته أو عمله وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني

هدفاً ومطلباً رئيسياً في حياة الفرد وهذه الأخلاق المهنية تعتبر من السمات الواضحة لروح الرأسمالية الحديثة.

ويذهب فيبر إلى أن بنيامين فرانكلين قد عبر بصدق عن السمات السيكولوجية اللازمة لوجود النظام الرأسمالي مثل أن الأمانة هي أفضل سياسة، والحساب الدقيق ضرورة لأي عمل، السلوك المنظم، المثابرة، الكفاية، الصدق والإخلاص.

ثانيا: ابن خلدون

1. حياته

ولد "ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خالد (خلدون)الحضرمي "بتونس في [غرة رمضان 732هـ= 27 مايو 1332م]، ونشأ في بيت علم ومجد عريق، فحفظ القرآن في وقت مبكر من طفولته، وقد كان أبوه هو معلمه الأول، كما درس على مشاهير علماء عصره، من علماء الأندلس الذين رحلوا إلى تونس بعدما ألم بها من الحوادث، فدرس القراءات وعلوم التفسير والحديث والفقه المالكي، والأصول والتوحيد، كما درس علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وأدب، ودرس كذلك علوم المنطق والفلسفة والطبيعية والرياضيات، وكان في جميع تلك العلوم مثار إعجاب أساتذته وشيوخه.

ولد عبد الرحمن بن خلدون في عام 1332م (غرة رمضان 732هـ) بتونس التي كان يحكمها الحفصيون منذ أكثر من قرن؛ و كان المغرب يواجه بعد مئة عام من الوحدة تحت حكم الموحدين فترة كساد اقتصادي ونزاعات سياسية مستديمة، وعنيفة إلى حد ما بين القبائل

والسلطات المركزية وبين الأسر الحاكمة المختلفة للمغرب نفسها. ومنذ ذلك الحين أصبحت (la reconquista) تمثل تهديدا وبدأت التجارة في التقدم على حساب مجتمعات المغرب؛ وفي هذا الجو من الأزمة المستترة ترعرع ابن خلدون.

عاشت أسرته المنحدرة من شبه الجزيرة العربية طويلا بالأندلس قبل أن تستقر بتونس؛ ومنذ تولي الحفصيون الحكم وهي لم تتوقف عن التقرب إلى السلطة الحالية؛ وقد كان جده الأكبر عبد الرحمن بن خلدون وزيرا للمالية وقام بتأليف كتابا لوزراء الدولة وقد أثر هذا الكتاب بالتأكيد في تفكير ابن خلدون. وقد شهد ابن خلدون وهو في الرابعة عشر الصراع الذي أدى إلى الاقتتال بين أبناء السلطان الحفصي أبو بكر والذي برر تدخل بنو مرين (إلى السلطة في فاس)؛ وهو حدث أثر فيه بشدة و أثار لديه التساؤلات حول "السلطة". ولقد أتم ابن خلدون دراسته بالجامعة العريقة الزيتونة بتونس حيث أتيحت له الفرصة للتتلمذ على أيدي معلمين أمثال الآبلي الشهير الذي بجانب ثقافته "الموسوعية" – وهو ما يعد ظاهرة فريدة بجامعة لاهوتية – كان يصر على أهمية السفر و الاحتكاك بالناس لإتمام ثقافة لا تقوم على "الكتب" فقط. وسلك ابن خلدون الطريق الذي سلكه أجداده فالتحق بخدمة السلطان الحفصي أبو اسحاق الثاني (1352).

وكان هذا ليكون بمثابة بداية مثالية لمستقبل مهني طويل في خدمة الأسرة الحاكمة؛ ولكن فضول ابن خلدون ورغبته الشديدة في التعمق في المعرفة أدوا إلى غير ذلك ؛و انتهز ابن خلدون الحملة التي شنها الحفصيون على المغرب الأوسط لمغادرة تونس وإعادة علاقاته مع بني مرين الذي سيستمر في خدمتهم لسنين طويلة. ولقد عاش ابن خلدون لأكثر من عشرين

عاما في تبعية إقطاعية الأسر الحاكمة المختلفة بالمغرب والأندلس كوزير أو رئيس للوزراء أو سفير أو مفاوض.

وغالبا ما كانت تلاحقه المكائد التي كان يلعب خلالها دورا رئيسيا مما كلفه السجن وحياة لا تخلو من الأخطار.

وبنهاية هذا المشوار الطويل على الصعيد السياسي قرر ابن خلدون أن يتناول مشروعا كان يداعبه منذ فترة طويلة وهو كتابة تاريخ العالم مع البدء بتاريخ المغرب الذي عاشه بشغف. وبجانب كونه مدنيا وتابعا لبلاط الأسر الحاكمة شارك ابن خلدون القبائل المغربية في الجنوب حياتهم اليومية.

لجأ ابن خلدون إلى خلوة دراسية بقلعة ابن سلامة (المعروفة اليوم باسم (فرندا) وهران بالجزائر) حيث تناول هذا العمل الذي أثراه بخبرته الشخصية وبثقافة علماء عصره التي تبناها وبمعرفته العميقة بالقرآن وتفسيره من خلال الفقه والسنة، وزينه بأعمال الفلاسفة ورجال العلم وكذلك بأعمال المؤرخين العظماء الذي تمكن من قراءة كتاباتهم.

وسوف تسمح له تلك الخبرة وتلك الثقافة في خلوته من القيام بتلك المواجهة الضرورية بين النظرية والمشاهدة وهي الشرط الذي لا يقوم بدونه أي تفكير علمي.

وكان ينوي ابن خلدون إعادة كتابة تاريخ المغرب وقد كان؛ فبما أسماه بالمقدمة بدأ بالدفاع عن مشروعه من خلال نقد أعمال المؤرخين الذين سبقوه؛ وفي الواقع كان مشروع كتابة التاريخ يخفي مشروعا آخر وهو فهم وشرح السلطة في إطار مجتمعات المغرب والكشف عن حقيقة دولة الأسر الحاكمة في المجتمعات المسلمة.

فأخذ على المؤرخين استخدامهم السيئ لمصادرهم مشككا في الإسناد (وهو اللجوء إلى سلسلة من الراوين للتصديق على الأفعال المروية)، وغياب روح النقد لديهم والميل إلى التحيز – وأخذ عليهم خاصة اقتصارهم على رواية الأحداث دون محاولة شرحها من خلال وضعها في سياقها ومحاولة فهم أشكال التغير ؛ فيقول ابن خلدون أن التاريخ "يهدف إلى دراسة المجتمعات الإنسانية"؛ ويتوصل إلى أن من أجل تحليل المجتمع بشكل صحيح ينبغي خلق "علما جديدا" وهو العمران ، علم الحضارة الذي يصفه كعلم قائم بذاته "مستقل بنفسه" مقارنة بالفروع المعيارية الأخرى كالفلسفة والخطابة (حديث عن المجتمع مخصص "لإقناع الجمهور ليقبل أو ليرفض وجهة نظر محددة" والسياسة المدنية. وكما فعل العلماء الاجتماعيون الأوروبيون في القرن التاسع عشر، قام ابن خلدون بتعريف "العلم الجديد" من خلال موضوعه "العمران البشري" أو "الاجتماع الإنساني" ومن خلال أساليبه.

وما يستبقيه عالم الاجتماع اليوم من "المقدمة" هو بداية تعريفه لموضوع هذا العلم الجديد الذي يبغى تأسيسه وهو "العمران"، ثم بعض المبادئ المنهجوية الرئيسية التي يستخلصها من قراءة النص، والتي غالبا ما تتضارب عند تحليله لمجتمعات المغرب؛ وأخيرا وقد يكون أهمها تفسيره لبنية وديناميكية المجتمعات المغربية ونظريته الدورية للتاريخ.

2. موضوع "العلم الجديد" عند ابن خلدون

إن الإنسان وفقا لابن خلدون – كسائر مخلوقات الله – له احتياجات، يأتي في مقدمتها احتياجه إلى الطعام والحماية من طبيعة شديدة العدوانية؛ والإنسان مخلوق ضعيف نسبيا مقارنة بمعظم الحيوانات ولكن الله منحه "الفكر واليد"؛ فبفضل ذكائه تمكن من

استخدام يده و"إطالتها" بواسطة ابتكار التقنيات؛ كما مكنه هذا الذكاء من إدراك أن العيش في المجتمع والتعاون والتضامن أشياء ضرورية لنجاته؛ فالحياة في المجتمع بالنسبة لابن خلدون ضرورية وهي ليست شيئا طبيعيا وإنما حصيلة التفكير البشري.

ويجب كذلك الوضع في الحسبان أن مع عدائية الناس تجاه بعضها البعض، لن يصمد المجتمع بعد تكونه إلا إذا تم تقنية (التحكم في) تلك العدائية مما يتطلب وفقا لابن خلدون وجود "سلطة معتدلة" (وصي)، أي وجود إنسان "لديه السلطة والصلاحية لمنع الناس من القتال"؛ فالسلطة هي إذا حصيلة "مجهود فكري".

إن الهدف بالنسبة لابن خلدون من هذا العلم الجديد الخاص "بالمجتمعات الإنسانية" هو تحديدا تحليل و شرح الأوجه المختلفة للمجتمعات الإنسانية، وأنماط التشكيل الاجتماعي، ومجتمعات البادية (العالم الريفي وعالم البدو وأنصاف البدو وغير المترحلين) والمدن (العمران الحضري، موطن السلطة). ويقصد العلم الجديد تحليل النظام الاقتصادي والطبقات الاجتماعية والأبعاد الثقافية ودور التعليم والإبداع (ولاسيما الإبداع التقني) وأخيرا تستحوذ الأبعاد السياسية على كل اهتمامه. ويرجع ابن خلدون كسائر المفكرين المسلمين الذين سبقوه إلى الشريعة للقياس، ويحلل بوجه خاص تطبيق السلطة والعلاقة بين الدولة السلالية والمجتمع.

إن المجتمعات بالنسبة لابن خلدون ديناميكية للغاية؛ و لقد عاب على المؤرخين عدم اكتراثهم بالتغير، وسوف يصر "بالمقدمة" على إثبات أن أساس العلاقات الاجتماعية لا يكف عن التغير، في العلاقات التي تنشأ بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية

والتعديلات في الطبقات الاجتماعية ومعايير"التمييز" فقد تلي فترات الرخاء والازدهار فترات التأخر والفقر.

3. محاولة لتعريف المبادئ المنهجوية

يضع ابن خلدون لنفسه هدفا واضحا بالمقدمة وهو القيام بتحليل المجتمعات تحليلا علميا؛ ولابن خلدون موقف ينتمي لامتداد الفكر العقلاني العربي المورث من مجموعة من المفكرين و الفلاسفة الذين تناولوا من قبله التفكير في السلطة بالمجتمعات الإسلامية. أما بالنسبة لتفسير المعايير الدينية الذي يتناولها كعالم جدير من علماء عصره قاطع ابن خلدون مبحث العلوم حيث أنه يعتبر السياسة متأصلة في المجتمعات.

ولقد تمكن ابن خلدون، كما أظهر عبد القادر زغلول أثناء مداخلته بمؤتمر "ابن خلدون" الذي أقيم بولاية الجزائر عام 1978 ، من القيام بالتمييز بين الدين "والذي يتم بلوغه بالإيمان" والعالم الحسي "والذي يتم بلوغه بالمنطق". وما يحاول ابن خلدون تحليله هو المجتمعات في وضعها الحالي وليس الوضع الذي كان ينبغي أن تكون عليه؛ ودعونا لا ننسى أن بالرغم من روح الاستقلالية لدى ابن خلدون والصراعات بينه وبين الصرامة المتجسدة في ابن عرفة إلا أن ابن خلدون كان يعد حتى آخر أيامه سلطة دينية مالكية معترف بها وحتى وإن كانت معاييره الدينية قد حملته على تقدير نوع النظام السياسي المتبع بالفترة الأولى من الهجرة (تحت حكم الخلفاء الراشدين الأربع)؛ ويقول ابن خلدون بوضوح أن هذا هو أفضل نمط قيادي؛ وتقوم تحليلاته على سير النظام السياسي المشاهد بمجتمعات المغرب المعاصر. منذ عهد الأمويين طرأ على الأحداث تطور من الخلافة إلى الملك (السلطة

السلالية)، وهي سلطة قد تأخذ أشكالا من الطراز المنطقي الموقر للمبادئ الإسلامية الجوهرية وكذلك أشكالا بعيدة كل البعد عن "النموذج"؛ كالسلطة الاستبدادية رمز الانهيار الذي لا رجوع فيه للأسر الحاكمة.

وهذا ما يسمح لنا بالتأكيد على تطرق ابن خلدون لدراسة المجتمعات المغربية كعالم اجتماعي وليس كفيلسوف اجتماعي كما صاغها الشاب طه حسين الذي تشرب بالدقة الدوركامية ببحثه عن ابن خلدون، ولا حتى كرائد بعلم الاجتماع.

وإذا كان ابن خلدون لم يعلن عن المبادئ المنهجوية بوضوح باستثناء المبدأ الذي سبق ذكره و المتعلق برواية الأحداث مع التخلي عن كل المواقف المعيارية، إلا أن ابن خلدون قد احترم خلال تحليله للمجتمعات المغربية عددا من القواعد العلمية التي يمكن تحديدها بوضوح في ظل التقدم الذي حققه علم الاجتماع.

ولقد ذكرنا بأهمية ما كان يعني له نقد المستندات المستخدمة من قبل المؤرخ (أو "عالم الاجتماع") ، نقدا داخليا وخارجيا شديدا بقدر المستطاع من خلال التساؤل عن احتمالية ومعقولية الأحداث المتناولة (اقتضاء منهجوي لم يتبعه ابن خلدون نفسه و لا حتى في المقدمة). وقام ابن خلدون كما فعل دوركايم فيما بعد بتحليل المجتمعات معتمدا على الوثائق والمشاهدات الشخصية ومتبعا بكل الخطوات نهجا مقارنا، مجابهة بين وسط البادية والعالم المديني، وبين الأسر الحاكمة بالحقب المختلفة من تاريخها، وبين أشكال السلطة و العلاقات السياسية...

ومن المهم التنبيه إلى حرص ابن خلدون الدائم على إظهار الصلات المعقدة بين الأبعاد المختلفة للواقع الاجتماعي. إذا كان العمران هو أولا مجموعة من البشر وفقا للمعني الديموغرافي لهذا المصطلح، فهو كذلك نوع من التنظيم الاجتماعي الذي أهم ما يحدده طبقا لتعبير ناصف ناصر هي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية. يصف ابن خلدون في تحليله للعمران البدوي والعمران الحضري المجموعات الاجتماعية غير غافلا عن الإشارة إلى التغيرات التي قد تطرأ وآخذا في الاعتبار كل من خصائص نظامها الاقتصادي (الإنتاج والاستهلاك والموقف من قضايا الضرائب وتغير الاحتياجات والعلاقة بين "المهن"...) والثقافة (المعرفة العميقة بطبيعة سكان البادية والابتكارات التقنية والتقدم في العلوم والفنون ونظام نقل المعرفة والتطبيقات التثقيفية والمعتقدات والخرافات...) وبالطبع السياسة (السلطة والطبقات الاجتماعية في إطار العشائر و الطوائف الريفية، وطريقة عمل السلطة المركزية، ودور قضايا الضرائب والشرطة والجيش وعلاقات التبعية والموالاة...).

وسوف تدرج التيارات الكبرى لعلم الاجتماع بالقرنين التاسع عشر والعشرين بالمبادئ المنهجوية للعالم الاجتماعي أخذ "الجملة العضوية" (كارل ماركس) و"الظواهر الاجتماعية الشاملة" (مارسيل موس) وعلم الاجتماع الانتفاعي أو حتى البنيوية في الحسبان.

4. محاولة لصنع نموذج تفسيري لديناميكية المجتمع

يقصد بأخذ الجملة في الحسبان أخذه من المنظور الديناميكي ولقد توصل ابن خلدون من خلال تحليل مقارن لتاريخ مجتمعات المغرب إلى نتيجة أن التاريخ دوري ؛ ويلاحظ أن الأسر الحاكمة المختلفة للمغرب تستمر عادة على مدار ثلاثة أجيال ؛ ففي البداية تظهر دائما

قبيلة تكون مزاياها (وعيوبها) هي مزايا وعيوب الإنسان الذي يعيش في رحاب طبيعة قليلة الحفاوة عادة ، فيتميز بالبساطة والشجاعة والإقدام والمعرفة بالطبيعة و كيفية استخلاص كل مواردها ولم تفسده ضغوط الاحتياجات الجديدة الملحة وهذا ما يهم في نظر ابن خلدون؛ على أن تتحد هذه المجموعة بفضل العصبية والتي تترجم عادة "بروح الجماعة" أو "التضامن الاجتماعي"؛ فلتفترض تضامنا مبنيا على صلات القرابة (في إطار نظام أبوي النسب) الحقيقية و (أو) الصورية بالرجوع إلى سلف مشترك، وهو تضامن يتطلب رياسة بمعنى وجود قائد يتضح بالرجوع إلى أصله وصفاته الشخصية قدرته على تجسيد القيم الأساسية للمجموعة مما يصنع منه الشخصية "المركزية" للمجموعة؛ ويسمح هذا التضامن للقبيلة بضمان ولاء القبائل الأخرى؛ وإذا كان هذا شرطا ضروريا فهو ليس كافيا ؛ حيث يلاحظ ابن خلدون أن كل القبائل التي نجحت في الاستحواذ على السلطة المركزية كانت تحركها دعوة معينة أي أيدلوجية ذات طابع سياسي وديني؛ وأخيرا كان ينبغي أن تكون السلطة الحالية "خالية" أي ضعيفة للغاية. وفي حالة توفر هذه الشروط الثلاث (العصبية والدعوة وضعف السلطة الحالية) تكون القبيلة قادرة على الاستحواذ على السلطة المركزية وتأسيس أسرة حاكمة جديدة.

في مرحلة أولى تسمح صفات القائد مدعومة بعصبية قوية بتوطيد السلطة؛ ويستمر القائد على مدار المرحلة الثانية في تعزيز سلطته بضمان ولاء العديد من المناصرين له. وتهيمن السياسة خلال هاتين المرحلتين الأخيرتين وتسمح بتنمية الاقتصاد. وتمثل المرحلة الثالثة ذروة الدورة : حيث تكون السلطة في أوجها، وتؤدي الضرائب التي يتم تحصيلها إلى الرواج

والازدهار؛ ويسمح الرخاء بنهضة العمارة والفنون والآداب؛ فيرضى الشعب ويعيش في رفاهية نسبية. ولكن منذ ذلك الحين ستبدأ السلطة وحاشيتها في الاستسلام لرغائبها في إرضاء ذاتها والانزواء في التبعية للمنافع المادية الأكثر فأكثر تكلفا؛ وتندر الابتكارات مما يودي بالنظام إلى مرحلة الزوال : حيث تساهم المصروفات في تبذير "المال العام"، وتصبح السلطة غنيمة الشخصيات المنتفعة من نعمها؛ و تزيد الضرائب فيعم السخط بين السكان. وتضعف السلطة مما سيسمح لقبيلة جديدة تنعم بعصبية شديدة وتحركها دعوة خلال المرحلة الأخيرة من الاستحواذ بدورها على السلطة. وتبدأ الدورة من جديد.

سمح تحليل ابن خلدون لتاريخ مجتمعات المغرب مع الرجوع إلى العالم الإسلامي ككل منذ عصر الأمويين له بإظهار "قوانين المجتمع" وبناء نموذجا قياسيا يسمح بشرح تاريخا معقدا للغاية حتى وإن تجاهل هو نفسه في كتابه "العبر" تلك القوانين التي اكتشفها. وسيصبح هذا في القرنين التاسع عشر والعشرين بمثابة هدف أنماط ونموذجية علم الاجتماع الجمعي.

ويوجد بالمقدمة أمثلة أخرى على التحاليل الاجتماعية التي تعتبر شيقة بشكل خاص لعالم الاجتماع الذي يدرس اليوم مجتمعات المغرب. وهكذا فعلاوة على تحليلاته للسلطة، سوف نتناول تحليلاته للعلاقة بين الوسط القروي والوسط المدني (العمران البدوي و العمران الحضري)، ووصفه للمدن وخاصة تحليله للطبقات الاجتماعية؛ فبينما تعتمد الهيبة الاجتماعية في إطار القبائل على وضع الشخص النسبي وقدرته على تجسيد القيم الجوهرية للمجموعة، فبالمجتمع المدني لا يمكن فصل المكانة الاجتماعية عن العلاقات المتشعبة التي

تنسج بين الفرد والسلطة (استخدام مفهوم الجاه الذي يعني أن هيبة الفرد أو المجموعة تتوقف على علاقاته بالأمير أو بحاشيته) ودور العلماء ومرتبة النقابات المختلفة.

ويمكن اعتبار ابن خلدون لكل هذه الأسباب حتى وإن لم تكن تتعلق إلا بجزء ضئيل من كتاباته كعالم اجتماعي من المفيد الرجوع إليه لدراسة مجتمعات العالم العربي. ولا يعتبر ابن خلدون رائدا حيث تم تجاهل نصوصه من قبل مؤسسي علم الاجتماع بالقرن التاسع عشر. ونعرف اليوم أن كتابات ابن خلدون كانت موضوع عدة قراءات وتفسيرات بالبلاد العربية ولكن لم يثر قراءاتها قراءة اجتماعية سوى مولد علم الاجتماع في أوروبا. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر، دهش كل من العالم الاجتماعي النمساوي "جومبلوفيتش" والإيطالي "فريرو" من عثورهم على مبادئ علم الاجتماع الأوروبي الجديد بكتاب المقدمة؛ ومع ذلك فلقد ساهم استخدام علم الاجتماع "القومي" بالثلاثينات وعلم الاجتماع "الاستعماري" لبعض من هذه التحليلات استخداما "موجها" إلى حجب الأهمية العلمية لهذا الكتاب. فكان ينبغي الانتظار حتى يحصل المغرب على استقلاله وينمو علم الاجتماع بالبلاد العربية بنهاية الخمسينات أو حتى بالستينات ليكتشف العلماء الاجتماعيون العرب والأوروبيون المتخصصون في دراسة المغرب الأوجه المتعددة للكتاب التي سمحت بإثبات أن مؤلفه كان من أول إن لم يكن أول عالم اجتماعي بالعصور الحديثة.

ثالثا: هربرت سبنسر

هربرت سبنسر فيلسوف بريطاني (27 ابريل 1820 - 8 ديسمبر 1903)، في كتابه السياسي " الرجل ضد الدولة" قدم رؤية فلسفية متطرفة في ليبراليتها. كان سبنسر، و ليس داروين،

هو الذي اوجد مصطلح "البقاء للأصلح ". رغم ان القول ينسب عادة لداروين. وقد ساهم سبنسر في ترسيخ مفهوم الارتقاء، واعطى له ابعادا اجتماعيا، فيما عرف لاحقا ب الدارونية الاجتماعية .وهكذا يعد سبنسر واحدا من مؤسسي علم الاجتماع الحديث. ولد سبنسر في ديربي، وتلقى معظم تعليمه في المنزل، عمل كمهندس مدني، لكن كتاباته المبكرة 1848 شهدت اهتماما بألامور الاقتصادية. حيث عمل كمحرر في جريدة الايكونومست "الاقتصادي".والتي كانت، كما هي الان، جريدة اقتصادية مؤثرة ومهمة. عام 1851 انضم إلى مجموعة جون تشابمان، التي كانت ترعى الفكر الحر والاصلاح، وبالذات تروج لفكرة التطور والارتقاء . طلب تشابمان من سبنسر ان يبحث نظرية توماس مالتوس ويعرضها في العدد الاول من مجلة اشرف على اصداراها، ورأى سبنسر في نظرية مالتوس قانونا عاما يصلح للبشر كما للحيوانات، حيث تعمل الحروب والكوارث والاوبئة على تصحيح الزيادة السكانية. من هذه اللحظة فصاعدا اعتبر سبنسر كاتبا مهما، ووجد تعبير" البقاء للأصلح " رواجا كبيرا، و توالت كتبه التي شملت مواضيع مختلفة، وكانت ترى مسألة التطور والارتقاء في شتى الجوانب الاجتماعية. حيث لا مكان للضعيف في سباق الاقوياء. شكلت الدراوينية الاجتماعية في تلك الفترة بمثابة كفارة لضمير الانسانية المتعب، حيث قدمت على انها قانون الطبيعة الذي لا حياد عنه. كان سبنسر يمتلك علاقات وثيقة مع كبار الرأسماليين في عصره، الذين تلقفوا افكاره ورحبوا بها، وكان سبنسر قد اخبر كارينجي، واحد من أهم راسمالي عصره،ان صعود شخص مثله، لم يكن نتيجة حتمية فحسب، بل

كان حقيقة علمية. كان سبنسر معجبا جدا بداروين، ومن اجله فقط، حنث بيمينه بعدم دخول اي كنيسة، حيث حضر القداس على روحه في كنيسة وستمنستر.

رابعا: إميل دوركايم

(1858 - 1917): فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي. يعتبر أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث، وقد وضع لهذا العلم منهجية مستقلة تقوم على النظرية والتجريب في آن معا. أبرز آثاره في "تقسيم العمل الاجتماعي" عام 1893، و "قواعد المنهج السوسيولوجي" عام 1895.

ولد إميل دوركايم سنة 1858 بمدينة إبينال بفرنسا حيث نشأ في عائلة من الحاخامين. وكان تلميذًا بارعًا وما لبث أن التحق بمدرسة الأساتذة العليا (وهي من أفضل مؤسسات التعليم العالي في فرنسا.) سنة 1879 حيث احتكّ ببعض شبان فرنسا الواعدين مثل جان جوريس أو هنري برغسون غير أن الأجواء بالمدرسة لم تعجبه فالتجأ إلى الكتب ليتجاوز الفلسفة السطحية (في نظره) التي كان يدين بها رفاقه. هكذا اكتشف أوغست كونت الذي أثرت مؤلفاته عليه تأثيرًا عميقًا فاستقى منها مشروع تكريس علم الاجتماع كعلم مستقل قائم بذاته يهدف إلى كشف القواعد التي تخضع لها تطورات المجتمع. فنجد لهذا الاهتمام صدى في أعماله عن قواعد المنهج السوسيولوجي وعن الانتحار وعن التربية حيث تتجلى رغبته في أن يواجه المشاكل المختلفة بمناهج خاصة ومن منظور اجتماعي منزّه من إشكاليات العلوم الأخرى (الفلسفة والتاريخ مثلا) ومقارباتها. كان دركا يم يكره التأملات الفلسفية العقيمة والعلم لأجل العلم فقط ولذلك ابتغى أن يجعل من علم الاجتماع علمًا

يسلّط الضوء على آفات المجتمع ويستعان به لحلّ بعض مشاكله عن طريق تحسين العلاقات بين الفرد المجتمع. فلذلك أولى عناية كبرى للمشاكل التربوية إذ أن التربية تلعب دورًا أساسياً في اندماج الفرد في المجتمع. قد تفسر لنا هذه التصورات اهتمام دركهايم بمشاكل زمنه إذ أن اثنين من أهم كتبه تتناول الاضطرابات الاجتماعية المتولدة عن التصنيع المفاجئ والكثيف الذي انتاب مجتمعات عصره.

قائمة المرجع

أ. المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق، 1999.
2. إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، عمان، دار عمار، 2004.
3. إبراهيم ناصر، دلال ملحس ستيتيه، ، علم الاجتماع التربوي، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1984.
4. أحمد أبو زيد، ، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، ج 2 الأنساق، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
5. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع المفهومات، ج 1، ط8، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.
6. أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط2، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968 .
7. أحمد رأفت عبد الجواد، ، مبادئ علم الاجتماع، القاهرة، دار نهضة الشرق، 1983.
8. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي فرنسي عربي، بيروت، مكتبة لبنان، 1982.
9. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005.
10. ج. ف. نيللر، الأصول الثقافية للتربية، ترجمة محمد منير مرسي وآخرون، القاهرة، عالم الكتاب، 1927.
11. جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 2011.

12. حامد محمد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، 1974.

13. حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، ط3، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1968.

14. حسن شحاته سعفان، أسس علم الاجتماع، ط6، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

15. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التربية والمجتمع دراسة في اجتماع التربية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

16. حهينة سلطان العيسى، ديناميات التحديث في المجتمع القطري –دراسة تطبيقية على عمال صناعة النفط، رسالة دكتوراة (غير منشورة)جامعة القاهرة، 1978.

17. خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، ط1، بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي، 1996.

18. خليل عمر معن وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، عمان، دار الشروق، 2006.

19. خليل عمر معن، الضبط الاجتماعي، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

20. خليل عمر معن، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.

21. ر. بودون، ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

22. رفيق سكري، دراسات في الرأي العام والإعلام والدعاية، لبنان، جروس بريس، 1991.

23. زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1972،.

24. زين العابدين درويش وآخرون، علم النفس الاجتماعي أسس وتطبيقات، ط3، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.

25. سامية الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، بدون دار نشر، القاهرة، 1996.

26. سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، 1983.

27. سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، ط2، القاهرة، مكتبة وهبه، 1985.

28. سليمان أحمد عبيدات، دراسة في عادات وتقاليد المجتمع الأردني، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

29. سمير نعيم أحمد، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط5، المكتب العربي للأوفست، القاهرة، 1992.

30. سيد محمد مرتضى الحسني الزيدي، تاج العروس من جوائز القاموس، الجزء 13، الكويت، مطبعة الكويت، 1965.

31. صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، دار المسيرة، 1998.

32. صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، عنابة، الجزائر، دار العلوم، 2004.

33. طلعت إبراهيم لطفي، التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.

34. عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية، القاهرة، مطبعة دار السلام، 1975.

35. عامر مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، ط1، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

36. عبد الباسط حسن، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي، القاهرة، المكتبة الحديثة، 1974.

37. عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.

38. عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 1985.

39. عبد الله الخريجي، الضبط الاجتماعي، ط2، جدة، رامتان، 1982ص.

40. عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، ط1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

41. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2005.

42. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1983.

43. عبد الهادي الجوهري، مدخل لدراسة المجتمع، القاهرة، نهضة الشرق، 1984.

44. عدلي السمري، السلوك الانحرافي دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

45. علي المكاوي، الأنثروبولوجيا الطبية :دراسات نظرية وبحوث ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ،1996.

46. علي المكاوي، البينة القطرية وعادات التسمية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ،1999، الفصل الخامس.

47. علي المكاوي، البيئة والصحة :دراسة في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

48. علي المكاوي، منهج البحث في الأسماء :خبرة ميدانية، دراسة منشورة في قضايا منهجية معاصرة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، تحرير الدكتور محمود الكردي، أعمال الندوة السنوية الرابعة بقسم الاجتماع بجامعة القاهرة ،1997، القاهرة، 1998.

49. علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت.

50. غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام (1) الفعل الاجتماعي، ترجمة مصطفى دندشيلي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

51. فاطمة المنتصر الكتاني، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، عمان، دار الشروق، 2000.

52. فخري رشيد خضر، طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.

53. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، ط2،بيروت، دار النهضة العربية، 1980.

54. كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، القاهرة، دار المعارف، 1985.

55. كمال التابعي، علي مكاوي، علم الاجتماع الطبي :مدخل نظري، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 1999.

56. كمال دسوقي، الاجتماع ودراسة المجتمع، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص484.

57. لم الاجتماع والمنهج العلمي، المرجع السابق، ص ص685-687.

58. م. ماكيفر وشارلز بيدج، المجتمع، ج 1، ط3، ترجمة علي أحمد عيسى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1974.

59. مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ط4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،2004.

60. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1999.

61. محمد أحمد محمد بيومي، علم اجتماع القيم، مصر، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.

62. محمد إسماعيل خيري، الأنثروبولوجيا العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1981.

63. محمد إسماعيل زكي، أنثروبولوجية التربية، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

64. محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، الكويت، دار بن حزم، 2002.

65. محمد الجوهري و عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ،1983.

66. محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، صر 1985.

67. محمد عبد المولى الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،1987.

68. محمد حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، 1974.

69. محمد سعيد فرح، الطفولة والثقافة والمجتمع، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1980.

70. محمد شفيق، العلوم السلوكية مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2000.

71. محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1966.

72. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.

73. محمد عبده محجوب وآخرون، التنشئة الاجتماعية دراسات أنثروبولوجية في الثقافة والشخصية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.

74. محمد علي الشناوي، ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعي، مذكرة رقم775، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ،1967.

75. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي :دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981.

76. محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1996.

77. محمد عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998.

78. محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط2، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1982.

79. محمد مصطفى محمد، التكيف والمشكلات المدرسية من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت .

80. محمد معجب الحامد، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، ط1، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، 1995.

81. محمد ياسين عطوف، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، بيروت دار النهار، 1981.

82. محمد يسرى إبراهيم دعبس، التربية الأسرية وتنمية المجتمع، الإسكندرية، (ب.ن)، 1997.

83. مختار عثمان نجاتي، ، علم النفس في حياتي اليومية، ط4، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964.

84. مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، عنابة، جامعة باجي مختار، 2006.

85. مصطفى أحمد الخشاب، التغير الاجتماعي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1981.

86. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، :المدخل إلى علم الاجتماع، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

87. مصطفى زايد،، "الأسرة التغير والمؤسسات الاجتماعية"، مداخلة مقدمة لملتقى (التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية) بالجزائر العاصمة، 20-21 جانفي 2004، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2006.

88. مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، ط1، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

89. معن خليل عمر، التغير الاجتماعي، عمان، دار الشروق، 2004.

90. المنجد في اللغة والإعلام، ط28، بيروت، دار المشرق، 1986.

91. ناصر ثابت، دراسات في علم الاجتماع التربوي مع دراسة سوسيولوجية تربوية ميدانية، ط1، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، 1993.

92. نبيل محمد توفيق السمالوطي، المنهج الإسلامي في دراسة علم الاجتماع الإسلامي، جدة، دار الشروق، 1985.

93. نخبة من أساتذة علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.

94. نعيم حبيب جعنيني، علم اجتماع التربية المعاصر، ط1، عمان، دار وائل، ص 239.

95. نفس المرجع، 2009.

ب. المراجع باللغات الأجنبية

1. Abd Elmanem Shawky and others, Essays on Sociology andAnthropology, 1st ed., Cairo, 1972.
2. Abdelghani Megherbi, La Culture et la Personnalité dans la Société Algérienne, de Massinissa à nos jours, Alger, ENAL,1986.
3. Adamson E. Hoebel, The Low of Primitive Man, Cambridge , Harvard University Press, 1954.
4. Davis Kingsley, Human Society, New York, Macmillan Co., 1950.
5. Duncan Mitchell, A Dictionary of Sociology, First published, Roultedge &Kegan Paul, London, 1968.
6. Emile Durkheim, Education et Sociologie, 2ème éd., Paris, Presse universitaires de France, 1989.
7. Everett Rogers & Rabel J.Burdge, Social Change in Rural Societies, Mcgraw Hill, New York, 1972.
8. Fmory, S. Bogradus, Sociology, 4th Edition, Macmillan Company, New York, 1954.
9. International Encyclopedia of Social Sciences, Macmillan and Free Press, David H. Sills Editor, Vol.14, 1968.

10. Joseph Roucek, The Concept of Social Control in American Sociology, New York, Green Wood Press, 1980.
11. Steven Vago, Social Change, 2nd edition, U.S.A., Prentice Hall Inc, 1989.
12. T.B Bottomore, Sociology: A Guide To problems and Literature, 1st ed.,Uniwin University Book, London, 1962.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	02
المحور الأول: موضوع علم الاجتماع	03
المحور الثاني: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع	11
المحور الثالث: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية	61
المحور الرابع: أهم رواد علم الاجتماع	114
قائمة المراجع	138
فهرس المحتويات	147